

عادل عبد الهادي

قضايا إسلامية معاصرة

اشكالية الإسلام
والحداثة

دار الفتن

اشكالية
الاسلام والحداثة



جميع الحقوق محفوظة

الطبعة الأولى

٢٠٠١ - ١٤٢١



هاتف: ٠١/٥٥٤٨٧ - ٠٣/٨٩٦٣٢٩ - فاكس: ٥٤١١٩٩ - من.ب: ٢٨٦ / ٢٥ غبيري - بيروت - لبنان
Tel.: 03/896329 - 01/550487 - Fax: 541199 - P. O. Box: 286/25 Ghobery - Beirut - Lebanon
E-Mail: daralhadi@daralhadi.com - URL: <http://www.daralhadi.com>

قضايا اسلامية معاصرة

عادل عبدالمهدي

اشكالية الاسلام والحداثة

دار الفاتح
للطباعة والنشر والتوزيع

مقدمة المحرر

ظهر مصطلح الحداثة للمرة الاولى في مجال الفن والشعر لدى الشاعرين الفرنسيين جيرار دونفال وشارل بودلير سنة ١٨٥٠. وهي تعني افتتاح الشاعر والفنان على عصره، وتجاوزه للأطر التقليدية التي تعيق تجليات الابداع. أما مصطلح الحديث كمفهوم مقابل للقديم فقد ظهر لأول مرة في أوروبا في القرن الرابع عشر كما يقول جان ماري دوميناك. غير أن هذا المفهومأخذ يتبلور بفعل حركة الاصلاح الديني التي أطلقها مارتون لوثر في بداية القرن السادس عشر، وانبثق عصر التنوير، واحتلال الثورة الفرنسية^(١) فاتسع مفهوم الحداثة - حسب دوميناك - واكتسب ديناميكية هائلة تستند إلى مبدأ «لا شيء مقدس بالنسبة لها. لا شيء محظوظ. أنها لا تتوقف عند عتبة الجسم بل تقتسمه لكي تكتشف آلية الجسد وبنيته. كما أنها لا تتوقف عند عتبة الطبيعة، وسر الكواكب البعيدة، وتفسّر الذرة، وتصعد إلى القمر، وتخلق الكائنات الحية لأول مرة في المختبر. كل الحاضرات البشرية السابقة كانت لها محرماتها (التابو) ما عدا حادثة الغرب. أنها لا تعرف بأية محرمات»^(٢).

(١) هاشم صالح، «مقالة في الحداثة»، الوحدة ع ٥١ (١٩٨٨/١٢) ص ٢٩٠.

(٢) م.ن. ص ٢٩١ - ٢٩٢.

وراحت الحداثة تكتسح البنى الموروثة ليس في حقل العلم والفلسفة فحسب، وإنما في حقول الأدب والشعر والفنون والطقوس والتقاليد أيضاً، فحطمت الكثير من الحصون التي تكونت عبر المسار التاريخي الخاص لأوروبا، ونقلت أفكار الناس وحياتهم إلى عوالم جديدة، لا تمت بصلة إلى الماضي، واستحالـت الحياة إلى سلسلة متواالية من الصدمات المدهشة.

وعبرت المجتمعات الأوروبية أطواراً متعددة من الحداثة، أو جزءاً منها ثلاثة أطوار، يبدأ الأول منها من نهاية القرن الثامن عشر وينتهي بنهاية القرن التاسع عشر (١٧٨٠ - ١٨٨٠)، ثم يليه الطور الثاني الذي يبدأ من نهاية القرن التاسع عشر إلى النصف الثاني من القرن العشرين (١٨٨٠ - ١٩٦٠)، ومنذ ذلك الحين وبموازاة الثورة الصناعية الثالثة، تتبع حداثة ثالثة، تتسلخ فيها الحداثة من مضمونها المعروف، ويعود المفكرون إلى مفهومات الحداثة وشعاراتها، فيعملون على تفكيكها ويفحّقون ما تشيب به من تصورات وآراء، ويدعون صراحة إلى التخلّي عنها وتحرير الإنسان من أنساقها التي أفضت إلى اختلالات وأنهارات متنوعة في الأحكام والقيم.

ولما كانت الحداثة تعني البحث عن الجديد، واكتشاف بدائل باستمرار للواقع القائم، بغية تصحيحه والتحرر مما يعيق عملية تطويره وبنائه، أصبح مفهوم الحداثة يستوعب تيارات متنوعة وينبسط على مساحة زمنية أوسع، لا تقتصر على الأطوار الثلاثة المارة الذكر، ولا تبدأ بنهاية القرن الثامن عشر، وإنما يتوجّل تاريخها إلى ما هو أبعد من ذلك، إذ يحدد بعض الباحثين لحظة بدايتها بالقرن السادس عشر، هذا القرن الذي ساد فيه مفهوم التنوير، بعد تقدم العلم وتراجع سلطة الكنيسة، وطغيان العقل والعلم كمرتكزات لتقدم الإنسانية.

وقد استبدلت بالفكر العربي نزعة تسعى للالقاء من الماضي إلى خارج أوروبا منذ القرن التاسع عشر، وراح جماعة من النخبة في بلادنا يدعون صراحة إلى تبني نمط الحداثة الأوروبية والانتقام من ريبة الماضي، بغية تطوير مجتمعاتنا

والخلاص من عوامل التخلف والانحطاط، التي رزح عالمنا في أسرها عدة قرون. وتحالفت قطاعات من النخبة مع حكومات الاستبداد من أجل استنساخ نموذج الحداثة الاوروبية، والعمل على تجسيدها في بلدانا، غير أن ذلك لم يسفر سوى عن تنمية للتخلف، وتكريس عناصر التبعية للغرب والدوران في فلكله. فكانت أية خطوة تبدو الى الامام تسبقها وتواكبها وتليها بعض خطوات للوراء، حتى أغرقنا نمط التحديث الغربي الذي اصرت عليه النخبة وحكومات الاستبداد فيما نحن فيه اليوم، من قمع وارهاب ومعتقلات، ومنافي، وفرار من الاوطان، وهدر للثروات، وتجهيل للمواطن، واستخفاف بحقوقه، وتنمية صورية تهمشت فيها المقومات الذاتية، وانخرطت فيها مجتمعاتنا في متأهات من الوعود الكاذبة، والشعارات الصاخبة.

ومن المؤسف أن الكثير من المثقفين والباحثين الخبراء بالحداثة الغربية في بلادنا تكتموا على الوجه الآخر لهذه الحداثة، فقد ظهرت محاولات تقد جذرية لعقلانية الغرب ونمط حداثته منذ فترة طويلة، وشدد طائفة من المفكرين الغربيين على أن الحداثة ليست بريئة، وكشفوا أقنعتها المزورة، بدءاً بالفلسفه الالمان مثل نيتشة، ومروراً بهيدغر، وهابرماز، وهوركهايم، وادورنو، وكل جماعة مدرسة فرانكفورت، الى فوكو ودریدا، وغيرهم من فلاسفه فرنسا، الذين أوضحوا أن دعوات الموضوعية والعلمية والابستمولوجية في المعرفة الغربية لا يمكن قبولها، ما لم نكتشف الاطار الاجتماعي والسياسي الذي نشأت فيه هذه المعرفة، ومجمل الظروف والمكونات التي اكتفت المحيط الغربي الذي تشكلت فيه، لأن المعرفة الغربية ترعرعت في مناخ المتطلبات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية لاوروبا منذ عصر النهضة. من هنا أصبحت مشبعة بالمركزية الغربية، وتحولت الى أدوات فاعلة لبسط الهيمنة والسلط خارج حدود أوروبا فيما بعد.

ويجيء كتاب الأخ الاستاذ عادل عبدالمهدي، الذي نقدمه للقراء في سلسلة كتاب قضايا اسلامية معاصرة، ليهتك أستار الحداثة الغربية، ويكشف عن

الالتباس وسوء الفهم الذي شاع في الكثير من الكتابات التي ظلت تلح على استعارة هذه الحداثة كما هي، وتعظيم مفهوماتها في عالمنا، لو أردنا لهذا العالم تجاوز عوائق النهوض والالتحاق بركب العالم الراهن.

غير أن المؤلف يعالج هذه الاشكالية من منظور مختلف، يستند إلى خبرة أكاديمية معمقة بالحداثة الغربية، مضافاً إلى معايشة تمتد إلى أكثر من ربع قرن لنط الحياة الأوروبية، معايشة تغور في ثنيا هذه الحياة، وتتوغل في نسيجها الداخلي، ولا تقف عند سطحها.

وهذا ما أتاح للمؤلف أن يكشف لنا عن الوجه الآخر للحداثة، ففي الوقت الذي تعمل فيه هذه الحداثة على ترسين دولة القانون، وحماية الحريات في الغرب، تتبدى لدينا بأنماط وحشية من الاستبداد ومصادر حرريات الأفراد وشاشة القمع والارهاب، وبحسب تعبير المؤلف تصنع الحداثة في عالمنا دولة الاستبداد الشرقي التي هي دولة الغرب في الشرق.
وما توفيقي الا بالله عليه توكلت واليه أئيب.

عبدالجبار الرفاعي

الفصل الاول

النهضة بين عوامل الفعل والتعطيل

موضوعات النهضة.. شروطها.. محاورها.. الواجبات الفردية والجماعية التي تتطلبها، كلها موضوعات واجهها العلماء والمفكرون من رعيل الصدمة الاولى كالطهطاوي والافغاني ورشيد رضا وعبدة والنائيني والكواكبى وغيرهم رحمهم الله اجمعين.. كما عالجها رواد الحركة الاسلامية المعاصرة وقادتها البارزون كالبنا والامام الخميني والموبدودي والشهيد سيد قطب والشهيد الصدر وشريعتي وابن باديس ومالك ابن نبي وارسلان وغيرهم رحمهم الله اجمعين. وتطرق للموضوع المئات، بل الالاف من حملة الراية وتكلموا وكتبوا.. كتابات ودعوات ذهب بعضها ادراج الريح ليس بالضرورة لعدم جدواها، بل لأنها قد لا تكون قد وجدت عوامل الاستجابة والاخشاب الازمة.. ورسخ منها في الارض ما رسخ، بغض النظر عن غثتها وسمينها، محددة وبالتالي الصورة العامة للحركة الاسلامية، دولاًً ومؤسسات وحركات وهياكل وآخلاقيات وطموحات.. اي محددة الجسم والعقل والمخاطب بكل تشعباته وتعقيداته، والمطلوب منه مواجهة ظروف العصر وتحدياته.

وفي معالجتنا السريعة لهذا الموضوع المتداخل المعقد لا ندعى القدرة على تقديم معالجات فقهية او نظرية تطرق لها بإسهاب الاخرون، بل ستتركز على جانب لم يلق نفس الاهتمام وهو الجانب الذي يتعلق بالشروط الازمة لاخشاب الفكرة.. اي الاشارة الى التربية الصالحة وعوامل اللقاح التي تجعل من الفكرة بذرة، ومن البذرة شجرة وثمرة نافعة. وسنفترض - ولو ببعض التعسف - اتفاق المسلمين العام حول الشروط العقائدية والفكرية الازمة لتحقيق النهضة، وفي

مقدمتها التوكل على الله سبحانه وتعالى والإيمان بما جاء في كتابه الكريم وما ورد عن السنة الطاهرة المطهرة. وكذلك سنفترض أن المسلمين يتفقون ولو بشكل نظري على موضوعات الامامة والقيادة واهميتها، وما يشترطه النجاح من لزوم توفير عوامل الاتحاد والوحدة وتحقيق مقومات المكنته والعلم والقوة وتجهيز الوسيلة والاعداد النفسي والمادي والتخليق بالروح الجهادية والصبر والمرابطة والمثابرة ونصرة الله وانتظار وعده ونصرته.

ونرى -نظرياً على الأقل- انه لا يصعب على المسلمين بשתى مذاهبهم وفرقهم -لا سيما اصحاب الرأي والعلم منهم- الاتفاق حول هذه الشروط.. اذ يتافق المسلمون على ان القرآن هو الذي يوجه الحياة وليس العكس.. فالخلاف لا يبدأ من التفسير.. بل بدأ، ويبدأ من الارض التي يقف عليها المسلم، ومن الموقع الذي ينطلق منه، ومن نظام القيم والغايات التي يحافظ عليها او يسعى لها.. هذا الخلاف عندما حصل، او عندما يحصل فإنه يتوجه الى التأويل والتفسير، ليجعل النص مطابعاً للهوى وليس العكس.. فتعطل احكام القرآن جزئياً وبخجل واستحياء في البداية، وتمزق وحدة آياته وكلية بياناته.. وهو ما يقود لاحقاً الى تمزق المسلمين وضياعهم في المتاها، مرشدتهم وهاديهم الحقيقي ليس كتاب الله واحكامه، بل أهواءهم ومصالحهم الضيقة. وهو ما يجمد او يعرقل الدور الفاعل والداعي ل الاسلام الذي يحول الى عادات ومواريث اجتماعية، او الى هوية قومية او الى تراث ليس إلا.

الشروط في العقل الاسلامي الملزם واضحة، وما افرزه الاسلام من افكار وممارسات قد جُرب عبر العصور، واوجد -رغم كل عوامل التعطيل والعرقلة- زخماً جمياً، ودقات تاريخية سمحت بانتاج حضارات توحيدية خلاقة راقية ليس بمعايير امور الدين فقط، بل بمعايير امور الدنيا ايضاً.. حضارات ليست هي الاسلام لكن دفقها الاول ومصدر طاقتها الرئيس هو الاسلام.. فالاسلام في اطلالته عليها واحتواه لها صار هو الحكم والمعيار والقانون. الظلم والعدل يجدان

حكمها بمنطق يدعى الاسلام.. والشرعية تطلب عن حق او باطل باسم الاسلام.
السؤال اذن، هو ليس عن وضوح الشروط الالزمه للنهضة، ولا عن قدرة
الاسلام ونجاعة معالجاته، وما ينتجه من دوافع وضوابط وخلقيات وهيكليات
تجعل منه منظومة افكار كاملة متكاملة قادرة على انتاج نهضة حضارية تضعها في
مقدمة الامم خصوصاً وانها قدمت برهانها على ذلك، وهو امر لم تبرهن له الا فكر
الاخري في بلادنا على الاقل.

السؤال: لماذا تعطل هذا الدور؟

والاهم: كيف يمكن إعادة الفعل والحيوية لهذا الدور؟
باختصار، ولا سباب خارج اطار هذا البحث، تصاعدت قيم حضارة اخرى،
هي الحضارة الغربية بمقوماتها الاستعمار والرأسمالية وتسللت لعوامل داخلية
وخارجية لا مجال لبحثها الان، لتحتل ليس فقط المركز الاول بين الحضارات، بل
لتتصبح الحضارة الوحيدة السائدة.. صارت قيمها هي القيم العليا والمرجع النهائي
لنا وللآخرين.. وامسكت بزمام المبادرة في الشؤون الأساسية.. صارت هي
الم المنتج الرئيسي للمفاهيم السائدة، والمؤسسات القليمية والدولية والأخلاقيات
والعادات وانماط العيش الرائدة.. الموروثات الآتية من الحضارات الأخرى،
الإيجابي والسلبي منها، لا تنشط وتتصبح امراً مقبولاً الا اذا دخلت في دورة
الحضارة السائدة.. والا فilmişيرها النبذ والتلاشي او اتخاذ موقف التبرير والدفاع..
صارت التجربة في بلدانهم المتقدمة قدوة يراد الاحتذاء بها في بلداننا - وغير
بلداننا - التي تحولت الى متخلفة، صار انفسهم العصري المتعلّم، المكفول،
المضمون في بلده وخارجها إنموذجاً لانساننا المتأخر والجاهل والمحارب في
بلادنا والمنبوذ المهدد في بلادهم.. المتعلّم في مدارسهم مثقف حتى وان كان
جاهلاً يحمل الالقاب الانية التي تبارى لاطلاقها على انفسنا كدليل منافق على
تعلمنا.. والمتعلم في مدارسنا وحوازننا جاهل، حتى وان كان عالماً.. أصبحوا
سادة التاريخ واصبحنا وغیرنا عبيده.. «المتحررون» و«المتخلفون» في صفوفنا

يعملون في حلف غير مقدس معلن وغير معلن على تكريس عبوديتنا وتخلفنا.. وتعطل الى حدود كبيرة الفعل المنتج لل الفكر الاسلامي، على الاقل في انتاج تجربة حضارية، بل تراجع دوره في انتاج الفرد المسلم والجماعة الاسلامية، الا في اضيق الحدود والدوائر، مما شكل تشوهاً عديداً نعاني منها وبمستويات مختلفة.. ولو لا قدسيّة الاسلام وخلوده وقوّة دفقاته وقيام الحجة واستمرار قطاعات عديدة في التمسك بالاسلام وبتلابيبه لانتهى الاسلام حتى عن دور المقاومة.. تماماً كما انتهت حضارات ومنظومات لم تمتلك من الحصانات والدفاعات ما يمتلكه الاسلام.

هذه الحقيقة - اي صعود الحضارة الغربية - وتطورها وسيادتها عبر العقود والقرون، جعل مفهوم النهضة يعني صراحة او ضمناً - بالنسبة للكثيرين - اللحاق بركبهم والأخذ باسباب حضارتهم وهيأكلها وقيمها.. فصدر عن الكثير من الاسماء المرموقة مواقف وكتابات تجد مرجعيتها في نهاية التحليل لا في الاسلام ومبادئه بل في الحضارة الغربية ومنجزاتها وانماطها.. لا تخفي ذلك مسحة اسلامية تعطى او استعارة من آية قرآنية تسعى لاهنته، وبشكل مضحك مخجل احياناً للتدليل على تمسكنا بالاسلام ومبادئه الخالدة. فالحرية والليبرالية يقابلها التسامح الاسلامي.. والاشتراكية هي العدل الاجتماعي وحرية التجارة هي الرأسمالية اي صار الاسلام قاموساً نستقي منه المفردات التي تعيننا على ان نتكلّم لغة غير لغتنا، وان نفكّر تفكيراً غير تفكيرنا.. فالامر الذي لا يريد البعض ان يدركه هو ان الاسلام يفرز منظومة افكار تماماً كما ان الحضارة الغربية هي نتاج منظومة افكار. وفي كل منظومة افكار هناك ركائز او اسس تقوم عليها.. فإذا جاء النقل او الاقتباس معززاً لهذه الاسس - او على الاقل غير نايف لها - فان عملية النقل تصبح ليس ممكنة فقط، بل قد تكون واجبة ايضاً. وعليه فان من يريد ان ينقل من الفكر الغربي مفهوماً او تجربة عليه ان يدلّل ان ذلك لن يدخل التشويش والاضطراب ولن يقود الى هدم ركيزة من ركائز الفكر الاسلامي. هذا التمحیص لم

يجر للاسف الشديد في عدد كبير من الحالات. اذ كانت القياسات سطحية، ولم تراع فيها مصالح الامة مما اضاف لعوامل التعطيل عوامل جديدة ومشتقة تنخر في جسdenا وتثير الفتنة في صفوفنا. صار التعليم -في حالات غير قليلة- يقضي ان تنزع من نفوسنا ومداركنا مفاهيم غربية غرست فيها تعطل النظر وتشوش الرؤية وتعرقل عمل الفكر الاسلامي، دون ان تضعنها فعلاً -حتى لو اردنا- على عتبة عمل الافكار الغربية. ان اي طرح لموضوع النهضة دون وضع الظروف والشروط والهيكليات التي رتبتها السيطرة الاستعمارية والهيمنة الاميرالية والصهيونية من الاحتلال الارض وغزو النفوس وتمزيق وحدة الامة وبناء هياكل الدول العلمانية القومية بمؤسساتها العسكرية والتعليمية والاقتصادية والاجتماعية وسيادة نظام القيم والمعايير بما يقود الى دفعها نحو الدونية والانحطاط، وبما يخدم منظومتهم الحضارية لتبقى يدهم هي العليا ويدنا هي السفلی. ولنبقى اشداء على بعضنا ولبيقوا رحمة فيما بينهم.. ان اي طرح لموضوع النهضة لا يضع في منطلقه الاول تحرير النفوس والارض ما هو سوى حرف في بحر. انه في احسن الحالات كلمات واماني لن تقود الا الى تضييع الوقت وتفتت الجهد وتخدير النفوس، نتيجتها انتصار المنطق الآخر وكلل وتعب، ثم استسلام منطقنا واطروحتنا. ان البعض منا ما زال مصرأً -رغم كل البراهين القاطعة- على عدم رؤية ان الدخول الى نادي النهضة لا يتعلق فقط بالجهود المبذولة، بل او لا وقبل كل شيء بقرار ما يسمى بالدول المتقدمة. لنتظر الى «اسرائيل».. ان عامل بقائهما الرئيس هو ليس التطور والعلم، بل قرار الدول الغربية بمساعدتها.. لنتظر الى موقف الدول الغربية من الفرقاء كل حسب عرقه وتاريخه ودينه في عملية تفكك الكتلة الشرقية والاتحاد السوفيaticي. فالامر فيه نظر لطرف وهو مستحيل صعب لاطراف اخرى. والأمر عادة لا يتعلق بالامكانيات الفنية والقدرات التقنية، بل الامر ببنائي يتعلق بالكتل والانتماءات، ومدى قدرة ورغبة الطرف الاول على الاستيعاب والاحتواء ومدى قابلية الطرف الثاني على التخلق بأخلاقيات الحضارة الغربية

والقبول بقوانين لعبتها وتدمير كل البنى والمعايير التي قد تمنع مثل هذا الاندماج عندما يصبح حاجة ورغبة الطرفين.. والا فما علاقة الكوكا كولا او الموسيقى الصالحة بالتنمية والنهضة؟ لماذا يجب ان ندمّر تقويمينا ونطبق تقويمهم القائم على التقويم الفيصري الروماني ثم الغريغوري، رغم اننا نجد في تجربتنا التاريخية طرقاً أدق وأكثر علمية وغنى لضبط التقويم القمري والشمسي؟ ما معنى ان نلغى من ذاكرتنا ومن معاملاتنا انظمة الاوزان والمسافات والقياسات التي طورناها طوال تاريخ طويل والقائمة على انظمة ذكية ومتقدمة سبعية وعشرينية واثني عشرية لنطبق انظمة لا تقدم بأي مزية علمية بكل التغيب والانقطاع الذي تقود اليه في ذاكرتنا وتواصلنا؟ بل ما هي العلمية في القضاء على الحرف العربي وتحويل شعوب اسلامية عنه الى الحرف اللاتيني؟ كيف نرى كل هذه الامور اذا لم نفهم ان هدفها ادخالنا في دائرة اسفل قطبهما الاسفل، وقطعنا عن دائرةنا التاريخية والحضارية التي بالتواصل معها نستطيع فقط ان نرسى اسس نهضتنا الحقيقة؟ ما أهمية معركة الملابس والحجاب التي يشرونها بالتقدم العلمي؟ لماذا لا يعتبر حكم احزاب مسيحية ديمقراطية او مسيحية اشتراكية لبلدانها عودة الى المصادر الوسطى بينما تقوم الدنيا ولا تقدر اذا نجحت حركة اسلامية عن طريق ثورة شعبية او عن طريق الاقتراع في طرق ابواب الحكم؟ لماذا تبذل كل هذه الطاقات والاموال لمحاربة ما يسمى الاصولية الدينية، ويقصد بها الاسلام ليس الا؟ في حين تقدم كل الاموال والمساعدات الى اكثر الحكومات تعصباً دينياً الا وهي دولة اليهود في فلسطين..

دعونا لا نغرق كثيراً في لغة الارقام والنصوص والمراجع فتضيع علينا الحقائق البسيطة الساطعة الدامغة في حجتها.. لنتظر - على سبيل المثال - الى كل الجهود التي بذلت في العالم الثالث لاحادث عملية التنمية.. لماذا انهارت كل هذه الخطط انهارت، لا لأن الاموال الطائلة لم تصرف.. او لأن الجهد والتضحيات لم تبذل.. انهارت لا لأن الناس جبلوا على حب الجهل والفقير والقتال والمرض، ولا لأن

الحكام لا يحبون سوى الاققلابات والمؤامرات.. انهارت تلك الخطط لانها تقوم على قاعدة فكرية ووعي مزيف خلاصتها اللحاق بركب الدول المتقدمة، او طلب مساعدتها او اقتباس تجربتها.. تتمية فرضيتها الاول خاطئة، لذلك جاءت كل النتائج اللاحقة مدمرة وبالضد مما رمت اليه.. كتابات الاقتصاد السياسي الكلاسيكية لادم سميت وريكاردو وماركس وغيرهم والتي تربت عليها الاجيال الاول من اقتصاديي بلداننا تقول ان التنمية الاقتصادية - وبالتالي التقدم الحضاري - ستحصل لأن الرأسمالية ستصل في الاسواق الاوروبية والغربية الى حالة إشباع مما سيدفعها للبحث عن اسواق جديدة محطمة الحواجز والقيود، وان قوانين العرض والطلب للاموال والعملة والسلع لابد ان تحرك عوامل الانتاج في القارات الاخرى.. ومر قرن ويزيد ولم تشبع الاسواق الغربية، بل ازدادت نهماً وانغلقاً على نفسها، وازداد اخطبوطهم سمناً وشبعاً من دمائنا وازدادنا نحو لاً وضعفاً. قالوا عن حق انها الامبرialisية والاحتكار العالمي.. لكنهم بدل ان يرسموا لنا، او ان نرسم لانفسنا طريقاً يفلت من هذا الاسر، ادخلنا طوعاً وكراهية في تجارب مريرة وبتضحيات عظيمة انهارت كلها.. فانهارت نظريات وتجارب الرأسمالية المحلية، والاشتراكية الوطنية او الاشتراكية الموجهة او الاشتراكية العلمية.. انهار الاقتصاد المختلط والعام والموجه وما الى ذلك من مسميات.. انهارت نظريات بدائل الاستيراد (معامل التجميع) وانهارت النسخة العالم ثالثية للنظرية الكنزية، ونظريات الاسواق الحرة والمناطق الحرة الصناعية الرائدة والخطط الانتجارية والخطط الخمسية والسبعينية وخطط صندوق النقد الدولي والمصرف الدولي.. وانتصر الجوع والمرض والخوف والهجرة والتقاول والتصحر والتلوث والضياع والتخلف.. بل نشهد اليوم تفكك الجغرافيات والكيانات السياسية وجفاف الانهار التي استمرت تجري للاف السنين وتفكك الحياة الاجتماعية، بعد ان فككت البنى التي سميت بالتقليدية كالعشائر والآواني وروابط الانسان بالأرض والجماعة.. واصبح الواقع في العالم الثالث عموماً وفي

القارتين الاسيوية والافريقية مأساوياً ويهدد بانفجارات خطيرة انهار كل ذلك رغم ان هذه الخطط صاغتها اربع العقول الغربية او التي درست في الغرب.. انهارت كل هذه الجهدود لأن فرضيتها الاولى تقوم على التناغم والاندماج بالهيكلية العامة للدورة الغربية، بدل ان تقوم على كسر هذه الهيكلية او على الاقل ايجاد نقاط هروب وانفلات منها.. انهارت هذه الخطط، لانها قامت على فرضية تقوم على ادانة الماضي وعدم التواصل معه وعلى تحطيم الثقة بالنفس وتدمیر كل المعارف الموروثة والمؤسسات الاجتماعية العظيمة التي بذل انساننا تصحيات هائلة لاشادتها..

ان عملية الانفلات عن دورتهم او تواصل التطور عبر دورتنا امر يسهل قوله.. لكن تنفيذه هو في غاية الصعوبة ويطلب استعدادات خاصة ليس على صعيد المسؤولين والقيادات، بل على صعيد الشعب والناس.. كما انه يتطلب نضجا ووعيا لم تبذل الجهود الكافية لتوليده، وذلك لتحريك كل العوامل الايجابية الداخلية والخارجية المساعدة، بما في ذلك استثمار التغرات المساعدة لنا في الهيكلية العامة للحاضرة الغربية. انه موقف يتطلب الصبر والمثابرة، بل وانتظار تداول الايام «وتلك الايام نداولها بين الناس»، وهذه مهمة صعبة، لكثرة تشابك العوامل التي يتطلب توفيرها واللازمة لانجاح هذه العملية. بل هي مستحيلة ما لم يحشد لها الاسلام المسؤول الملزوم الموحد كل ذخирته في جهد دؤوب لتعبئة طاقات الامة ومدها بالغذاء الروحي والمعنوي اللازم لخوض هذه المعركة الشرسة.

الاسلام محفز ومحرك للنهضة

ان الفارق الرئيس الذي يجب ان لا يغيب عن باليه في اية لحظة من لحظات هذه المعركة القاسية، ان الفارق الرئيس بين مقومات الفكرة الغربية وال فكرة الاسلامية هو ان الانسان لاحق لالله والتطور في الحالة الاولى، بينما الانسان / النفس سابق لالله في المثال الاسلامي.. الانسان عندهم نتاج الارتقاء الطبيعي

(دارون) او الفكرة المطلقة (هيجل) او نظام العقد الاجتماعي (روسو) او المعاناة الفكرية (ديكارت) او نظام العمل (انجلز / ماركس)... الخ. فالانسان ناتج الحضارة والتطور لذلك يتشكل مفهوم الزمن والسرعة والكمية والقائدة والضرر وغيرها من قيم ومعايير بشكل مختلف عن المعايير التي تتشكل عبر الفكرة الاسلامية التي عمودها الاول توحيد الله والتسلیم بعبوديته والانطلاق من مفهوم الانسان ك الخليفة لله على الارض مقدماً على التطور والآلة والارتقاء.. فالانسان المثالي لا نجده في قمة النموذج، بل نجد النموذج عبر الرجال القدوة كابراهيم وموسى وعيسى ومحمد عليهم السلام.. لا نقول ان مفهوم الانسان لا مكان له عندهم، او ان الآلة والتطور والارتقاء لا مكان لهما في فكرنا.. بل نشدد على ان لكل منها اولويته ومكانه، وان تحديد الاولويات هو الذي يميز نظاماً عن آخر وفكرة عن اخرى. هذه الاولويات افرزت عبر التاريخ، وتفرز عبر الحاضر نتائج خطيرة وملامح حضارية ومكونات قيمة تختلف في مقدماتها وسياقاتها واهدافها.. وعلى ما في الامر من غرابة، بل وما قد ينافق الصور والمشاهدات الجارية، لا يصعب البرهان اليوم على ان تقديم الآلة والنظام والعلم، وغيرها من مفاهيم على الانسان / النفس يسير بشكل حيث نحو تدمير الانسان العنصر الاصم الذي يجب ان توضع في خدمته الآلة والعلم والنظام تدميره بمقوماته كأنسان بدفعه اكثر فاكثرا نحو ان يكون انساناً آلياً، بل حتى تدميره ككيان وجود.. وان السياق الذي سارت عليه الحضارة الغربية قد وفر للمرة الاولى في التاريخ القدرة الموضوعية والفعالية لافناء الجنس البشري، بل لافناء الحياة من على وجه الارض.. وهذا عنوان كبير لا يصعب عنده رؤية العناوين الاخرى المتفرعة كتدمير الطبيعة والبيئة والغلاف الجوي ومئات الامور غيرها والتي هي نتيجة طبيعية للخلل في ترتيب الاولويات باعتبار الانسان الخليفة لله على الارض بكل ما تطمحه هذه الاطروحة من مقدمات وسياقات ونتائج.

رغم هذه النتائج المدمرة على صعيد العناوين الكبرى والاساسية في الحياة،

ما زال البعض عندنا، بما في ذلك جل الحركات، مصراعاً على أن يطرح موضوع النهضة بنفس مقدمات الفكر الأوروبي وبالتالي سياقاته، فهو بالنسبة لهؤلاء اللحاق بالغرب معتقداً أن افتتاح ذلك بالبسمة كافٌ لأن يجعل النهضة إسلامية. انهم في أحسن الحالات سيقدمون ما هو مقلوب التجربة الاشتراكية التي انهارت لا من ضعف امكانيات وهشاشة تنظيمات، بل انهارت لأنها النسخة الفاضحة للفكرة الغربية عن تقديم الآلة والتطور على الإنسان / النفس.. ورحم الله الإمام الخميني الذي نصّح غورباتشوف بالحل الإسلامي وحذر من المصير الذي سيؤول إليه اتحاده، بل سيؤول إليه هو أن استمر في حل مشاكل الجمهوريات حسب الفكرة الغربية.. ولو لا اتنا شهد عصرنا لقلنا ان الرسالة كتبت اليوم وليس قبل سنوات حيث الاتحاد السوفيتي قوة عظمى وجباره.

والحضارة الغربية المنتشرة اليوم لا تدرك أنها تسير إلى المصير ذاته، وأنها تحفر قبرها بيدها وتسمح بدولة الأيام عليها كلما أوغلت في تدمير المقدس الحقيقي والوحيد، لقدس الآلة والتطور وتطويق الإنسان بفطنته وسجاياه و حاجاته وانماط عيشه واستهلاكه وغرائزه ليتناسب ومتطلباتها وسوقها وربحيتها.. مدمرة بذلك منجزات عظيمة يمكنها أن تكون إنجازاً بشرياً رائعاً يخضع لملكوت الإنسان - خليفة الله على الأرض - بعد خضوعه لملكوت الله سبحانه وتعالى.

لذلك فإن الخطأ الأول هو في مفهوم هذه اللغة البراقة «التنمية» والدورة التي أدخلتنا فيها والدورة التي أخرجتنا منها.. فمنذ عقود ونحن نشهد تنمية التخلف والانحطاط والتبغية.. نشهد تدمير مقومات حياتنا وتوصلنا مع تاريخنا وأحكام ديننا.. ليس لأننا لا نريد التنمية والنهضة والتطور، بل لأن التنمية بالهيكلية والمفهوم الذي وضعنا فيه لا تقود إلا إلى هذه النتائج الفظيعة. إن تجربة القرنين الماضيين، وكذلك كل الأرقام والاحصاءات والشاهد تبرهن أن الطريق مغلق مسدود أمام نهضة حقيقة تهدف إلى رقي الإنسان ما دمنا جزءاً من دورتهم.. وما

لم نوقف هذه الدورة على الاقل عندنا.. أو ما لم نفلت من هذه الدورة بشكل او آخر، فان اي بحث في موضوع النهضة هو خروج من اوهام للسقوط في اخرى.. النهضة هي ان نقلب العملية ونعرقل اصول اللعبة لفسح اكبر فرصة لمنظومة افكارنا ان تستعيد عملها باولوياتها وقوتها واهدافها.. هذه العملية قد تبدأ بطبيعة وجزئية، بل هي بدأت ويراها كل من له بصيرة تاريخية، اطلقها الامام الخميني لكنها ستزداد سرعة وشمولاً بمرور الوقت والايام. والمجال لا يتسع لتطوير الفكرة لكن محاورها الرئيسية يمكن ان تكون ثلاثة:

- ١- الحفاظ على كل الواقع التي لم تخترق وحمايتها وايقاف اية خطوة محلية او اجنبية لاختراقها. و اذا تأمل المرء فسيجد ان هناك الكثير الذي قاوم الاختراق كلياً او جزئياً. قرآننا المحفوظ.. سنة نبينا واحاديث ائمتنا وارث عظيم من القواعد والاصول.. حوزاتنا وعلماؤنا.. الاوقاف او الحبوس، المساجد، العشيرة، العائلة، الانسان غير المستلب او غير المتغرب.. وتنظيمات كثيرة يجب ايقاف الهجوم عليها واعطاها المكانة القيمية الاجتماعية، بل المادية لتعود الى فعلها وحيويتها.
- ٢ - تطويق الواقع التي اخترت كمؤسسات الدولة والجيش والمدارس والجامعات وتلك الانماط من المعاملات الاجتماعية والاقتصادية والمؤسسات السياسية والفكرية والاجتماعية والقيم والنظارات الحضارية، ومحاولة تعطيل جانبها العدواني ان امكن وتحريك ما يمكن تحريكه فيها من جوانب ايجابية.
- ٣ - تفعيل دورات جديدة فكرية واجتماعية وسياسية واقتصادية وعسكرية داخلية وخارجية.

هذه المعركة الشرسة تتطلب ايجاد كل نقاط الالقاء مع كل القوى التي يمكن ان تساهم بشكل او باخر في هذه المعركة، اذ يجب ان نتعلم كيف تكون قوة توليفية جامعة لا قوة طاردة نافية. تتطلب إثارة كل الحوافز التي تولد زخماً يستطيع ان يتحمل ويستوعب الهجمات المضادة المحلية والاجنبية.. وهي حملات ستكون على اشد ما تكون الحملات لؤماً وشراسة وقسوة.. وان اشد ما

فيها ان الاقل وعيها في صفوتنا سيقف حجر عثرة امام اكثر وعيًّا مما يثير عوامل فتنه واستنزاف داخلي تدخل عوامل الضعف والوهن في صفونا وتمكن الاعداء الداخليين والخارجيين منا.. فالمهمة صعبة وشاقة وقد لا يصمد فيها الكثيرون ولن يكتب لها النجاح الا اذا سجلت المراكز القيادية المسؤولة ولكن ايضا وبمسؤولية اعظم الجماعات الشعبية الوعائية والملتزمة نجاحات مهمة لتغيير نظام القيم ومعايير العيش والاستهلاك والنظر لامور الحياة.. فالانموذج النهضوي الذي يعد الناس بالغنى واللهاق بالركب الغربي، وهو يعلم انه لا يستطيع تحقيق ذلك، لن يزرع سوى عوامل التمرد والفتنه في داخله.. يجب ايجاد وعي صحيح يقوم على طرح الامور باولويات صحيحة غير تلك التي ترعرعها في النفوس موضوعة التنمية.. يجب ان لا نهدم بيسارنا ما نحاول بناءه بيميننا.. ان موضوعات مثل «افضل الامور ادومها وان قل».. او «ان دفع الضرر مقدم على جلب المنفعة» وغيرها من قواعد هاديه يمتلك بها القرآن الكريم والسنة المباركة وتطورتها الفكرية الاسلامية هي قواعد هاديه يمكن الاطمئنان اليها والى نتائجها.. ويمكن ان تشكل معايير لضبط ما نقبل به وما نرفضه في انموذجنا النهضوي.. ليس المهم ان نمايل او ان نقل ما جرى في الغرب.. المهم ان نضع الانسان / النفس دائمًا كبداية وغاية نخدم عبره خالق هذا الانسان وحاجته في ارضه.. ليس المهم ان تكون لنا مصانع عظيمة او مدن مليونية يتكدس فيها الملايين تاركين قراهم ومدنهم بكل المشاكل المستعصية المعروفة التي تشيرها هذه العملية.. المهم ان نقيم حياة تليق بالانسان / النفس.. حياة شريفة نزيهة تحترم متطلبات هذا الانسان ماديًّا ومعنوياً وثقافياً.. نهضة تستطيع ان تضع منجزات العلم في خدمة الانسان ليعيش في اجتماع متكافل متعاضد متعاون متآخي، نظيف في بيئته، نظيف في اخلاقه، نظيف في معاملاته، نظيف في طموحاته.. لا ان ندفع الناس بسبب اخضاع كل شيء لقانون السوق ومتطلبات التنمية الكاذبة للعيش في مدن مكتظة ملوثة صاحبة تعيش هم الجريمة والانحطاط، والسرقة والغش والغلاء، حيث الاسراف والتبذير

من جهة والكتب والحرمان من جهة اخرى.. فالركض وراء الانموزج الغربي لن يقود الا الى بناء مثل هذه المدن المتهمة التي تزيد من غربة الانسان وابتعاده بينما بناء النموذج الثاني الاقل كلفة من الناحية الاجتماعية والاقتصادية والاعلى مردودا من الناحية النهضوية الانسانية هو الحلم الذي تحلم به البشرية، بما في ذلك شعوب البلدان الغربية الذين يهربون اليوم من دخان مدنهم وغربتهم فيها الى اريافهم او الى البلدان الاجنبية ليقضوا فيها ولو ايام قليلة من الحياة المريحة البسيطة الهدئة. فاذا ما وضعت مثل هذه الاولويات فان السوق سيحتل مكانه المناسب، كذلك المصنع وغيرها من مقومات الحياة التي يحتاجها اي اجتماع متتطور. متعاون متآخي، نظيف وعفيف في بيئته، نظيف وعفيف في اخلاقه، نظيف وعفيف في معاملاته، نظيف وعفيف في طموحاته.. وستترتب الامور لا وفق القانون الاعمى للربح والمضاربة والاحتكار والتكتلات الاقتصادية، بل وفق الهدف الاول وهو خدمة الانسان ك الخليفة الله على الارض واحترام هذه النفس الزكية الشريفة، ليصبح الاقتصاد والتنمية في خدمة هذا الانسان اولا، لان يصبح الانسان في خدمة الاقتصاد والتنمية.

ان جميع المكونات لنجاح النهضة الاسلامية متوفرة. فال فكرة واضحة وقد برهن الواقع على امكانية تطبيقها.. روادها ليسوا قلة وجمهورها متفاعل الى حد مقبول.. لذك فالنهضة قد انطلقت وهي لم تتوقف.. كانت محدودة لكنها تتسع وتنتشر.. انها تنتكس أحياناً وتقف أمامها الحاجز الداخلية والخارجية في أحيانا اخرى.. لكنها - منظوراً إليها بالعين التاريخية - تتقدم رغم كل شيء.. فالدعوة بين الناس تنتشر والواقع التي ترفع الرأيات تزداد في عموم أرجاء المعمورة.. وان ما سيزيد من سرعة العملية هو بذل جهود مضاعفة للتقرير بين الكفرة واقيادة والجمهور.. أي العناصر الرئيسية التي تسمح بالخصب والعطاء.. ونرى أن عملية التقرير تتطلب من عناصر القيادة خصوصاً، وكذلك من الجمهور أيضاً حسم موقفها من المسائل التالية:

الموقع الصحيح والاتجاه الصحيح

ان اختيار الموقع الصحيح الذي نبني انطلاقاً منه تصوراتنا هو شرط لازم لتنحرك عوامل الاخصاب في شروطها المناسبة وللسطيرة على العملية ومنع انحرافها او انطلاقها خاطئة من غير مواقعها.. والموقع الصحيح هو تقاطع لموقع صحيح في الزمان والمكان والهيكلية.. ضمن اية دورة زمانية نضع افسنا.. هل نضع افسنا في اطار دورة مجزأة قصيرة من التاريخ ام نرى التاريخ في وحدته وشموليته كزمن غير منقطع للحلقات والدورات؟ هل هي دورة علو «اسرائيل» مثلا فتحلل استناداً الى مقدمات وسياقات ونتائج هذه الدورة؟ ام نضع افسنا في دورة التاريخ الكبرى حيث وعد الاخرة فتختلف مقدماتنا ومطامحنا وآمالنا؟ هل نغلق مداركنا في إطار دورة الحضارة الغربية وصعودها؟ ام نضع افسنا في دورة آدم والنبوة؟ ماذا حصل لأولئك الذين وضعوا افسهم في الدورة الاشتراكية؟ في الدورة القومية؟ وما الى ذلك من دورات تجزئية محدودة؟ هذا الفكر التجزيئي هو الذي يفسر ما غرسه التبويب الغربي في افكارنا من تصنيفات لتحقيق التاريخ بما يناسب مقدماته واستنتاجاته وآلياته ومواقعه.. ما قبل التاريخ.. القرون الوسطى.. عصور النهضة والكلام الذي يجري اليوم عما بعد التاريخ (Post history) للكاتب الاميركي فوكوياما، الذي يعلن فيه انتهاء التاريخ وبالتالي انتهاء عصر الانسان / النفس ليحل محله الانسان / الاله. فالموقع الذي نقرر ان نقف فيه في دورة الزمان يحدد ايضا مقدمات فكرنا وحدود وآفاق حركتنا، مثلما يحدد اولوياتنا التي بتحديدها فقط نستطيع التعامل بشكل مناسب مع كل الدوائر الدنيا والصغرى.

تم في المكان.. ماذا نرى؟ هل نرى اوروبا والتقدم الآلي قبلة العالم ام هي مكة؟ لأي جمهور تتجه ولأي قطاع؟ هل هو قطاع المستكبرين ام قطاع المستضعفين؟ هل المطلوب منا ان نرضي اولا وسائل الاعلام، ام المطلوب اولا

ان نطبق احكام ديننا وشرعنا؟ ما هي الاولويات في كل ذلك. مع اي جيل تتحرك
وتنطلع؟ مع جيل القاعدين والمهزومين والمحجرين والمعصين والمشاسين؟
ام مع العلماء وجيل الشباب والحياة والامل واصحاب الحكمة والعقل السليم؟
هل تقف مع قوى الفتنة ام مع تيار الوحدة؟ هذه وغيرها مواقع لابد من تحديد
موقف واضح منها.

وانطلاقا من اية هيكلية نرى الحلول.. هل هي المساجد؟ هل هي المدارس
والحوزات والجامعات ومواقع النهضة والثورة والاتفاق؟ ام هي الحاكم والدولة
والسلطان والمؤسسات الدولية؟ اين هي الاولويات؟ وعند التصادم اين هي
مواقعنا الحقيقية؟ ومؤسسة خطيرة يجب الوقوف عندها قليلا هي مؤسسة الدولة
وضرورة اتخاذ علماءنا وحركاتنا موقفاً محدداً في مواقفهم منها.. فقد اوهمتنا في
ظل الدولة العلمانية القومية ان هذه وغيرها من مؤسسات يقتضيها عمل الدورة
الغربية هي إنجاز ومكسب لنا.. في حين ان الحقيقة شيء آخر.. فهذه المؤسسات
لا تملك اي مقوم من مقومات انتصارنا.. بل هي لا تستطيع حمايتنا.. على العكس
انها انظمة ودول وضعنا لجزنا وقمنا وضبطنا ولا تجد من حيوية الا عندما
تؤدي هذا الدور.. رغم هذه الحقيقة التي لا يصعب التدليل عليها فان الحفاظ على
هذه المكتسبات / الاوهام كانت من اهم ذرائعا لتقديم التنازلات ولو ضع
الاتصال في اعناقنا وشد اقدامنا دون طريق الجهاد والكافح.. حدود هذه الدول
 المقدس قبل المقدس الاول وجوهاها التي لم تحرر لنا ارضا، ومؤسساتها التي لم
تطعمنا من جوع والتي لم تؤمننا من خوف، هذه المؤسسات نضر للخضوع لها
ولمنظفها المستسلم وهي تلسع ظهورنا بسياطها.. لنفترض للحظة واحدة ان الدولة
العلمانية المعاصرة لم تقم على ارضنا.. هل كانت فلسطين ستضيع.. لو لم نجعل من
بغداد والقاهرة ودمشق وبيروت وعمان وغيرها عواصم لكيمنا وضبطنا؟ فهل
كان هذا سيؤجج جدوة الجهاد والجهادية ام كان سيطفئ شعلته ويضعف روحيته؟
بماذا سيهددنا العدو لو كانت هذه الاوهام رخصة عندنا رخص الحياة لطالب

الشهادة؟ الم يحن لنا ان ندرك ان سر الانتصار هو ان يطلب الانسان الموت فيكسب الحياة؟ وان سر انتصاراتهم علينا انهم ي Kelvinونا بتوافق الدنيا ليفرضوا علينا الدنية والموت في الدنيا والآخرة؟ لو لا الدول المجزأة والحدود الكابحة لفرض العدو الوحيدة علينا ولمزق نفسه في ارض الله الواسعة.. أما عندما شدنا قلوبنا وعقولنا الى تربة وكيان وجعلناهما المقدس النافى للمقدس الحقيقي فان الارض والنفوس بكل مقدساتها قد استabilت منا، وهذا هو حالنا اليوم.. جيوش نابليون وهتلر هُزمت لا في اطرافها، بل في مراكزها عندما تخلى الروس عن اوهام الارض والمكتسبات.. الجيش الروسي مزقه الرجال الذين هجروا مدنهم وقرابهم ولم يجعلوا من اموالهم واولادهم فتنته لهم بل هاجروا الى الله. فكسروا النصر لا في افغانستان فحسب، بل في الكرملين ايضا.. الشباب اللبناني الثائر الذي حرر نفسه من اثقال الدنيا هزم الاسرائيليين لا في لبنان فقط، بل في تل أبيب والقدس ايضا.. اطفال، ابطال الانتفاضة الذين حرروا انفسهم من اوهام التكنولوجيا والقدرات الهائلة للانتصار على العدو يصدون بالمقلاع والحجارة امام الالة الجباره ويهزون صورة «اسرائيل» لا في فلسطين فقط، بل في العالم كله.. طريق النهضة لا يستدعي بالضرورة تعلم اشياء جديدة.. بل يتطلب بالضرورة نزع اوهام كثيرة غُرست في عقولنا وصارت تشد مواقعنا الى موقع نكر فيها الهزيمة والانحطاط.

ان اختيار الموقع الصحيح يتقدم على ما سواه لطالب النهضة.. فهو لكي يحسن الرمية عليه ان لا يسقط في موقع غير صحيح لا في الزمان ولا في المكان ولا في الهيكلية.. فالموقع غير الصحيح اما ان يكشف الرامي ويسقطه.. او ان يخفي الهدف الصحيح بدون الموقع الصحيح قد يضيع الموقف الصحيح.. لكن الرمية الخاطئة قد تصوب اذا توفر الموقع الصحيح.. هذا ما يفسر تقدم القوى الاسلامية في فلسطين رغم تلکؤها لفترة طويلة عن اتخاذ الموقف الصحيح من موضوع الكفاح المسلح وهذا ما يفسر سقوط قوى فلسطينية اتخذت مواقف صحيحة لكنها لم تصحح مواقعها فتللزم الاسلام طريقاً وهدفاً.. وهذا ما يفسر ايضاً خطأ بعض القوى في

موقفها من حرب الخليج الاولى ثم الثانية.. اخطأ تلك القوى ودفعت ثمناً باهضاً ودفعت الامة معها ثمناً باهضاً بسبب الموقع الخاطئ في اصطفافها مع العراق ضد الجمهورية الاسلامية.. ثم اخطأ تلك القوى التي اتخذت موقفاً اصطفت فيه مع العدوان الامريكي الغربي.. و اخطأ و تخطى تلك القوى التي تعامل مع العراق وكأنه صدام حسين وليس قواه الاسلامية الشعبية الوطنية. الموقف الصحيح هو خروج من ضغط اللحظة و توازنات القوى والوقوف مع الحق ضد الباطل تصديقاً وايماناً بدون اية حسابات اخرى.

ان تجريد النفس من الهوى والنجاح في احتلال الموقف الصحيح في الزمان والمكان والهيكلية يحمل في طياته الاتجاه والموقف الصحيح. الاول ينظم طريق الوصول الى الثاني والآخر يعطي الموقف حيويته وفاعليته.. فكم من قيادات سقطت لانها لم تدرك ان ما يخصب الموقف الصحيح هو الخط الصحيح والاتجاه الصحيح فصارت تبرر وتتلئماً في مواقعها الى ان سقطت في تحجرها وجمودها اذ تحرك الموقف ولم تتحرك هي.. والاتجاه الصحيح لا يتم بالتعيم.. بل هو تشخيص محدد للاواعض التي نمر بها.. وفي حالتنا هي سيادة الهيمنة الغربية والعدوان علينا واحتلال اراضينا وغزو ثقونا وتحكم انظمة الجور والعلمنة والفساد بشؤوننا.

وفي هذا المجال عثباً وضع الاولويات كأن نقول نقبل الاستبداد والظلم الداخلي بحجة التحرير ومحاربة الاجنبي، او نقبل بالهيمنة الاجنبية بحجة الخلاص من الاستبداد الداخلي.. الاستبداد والهيمنة مكونان متکاملان، قد يختلفان في الوزن والمكانة، لكنهما من آلية وهيكلية واحدة.. نعم في ظرف محدد قد نرى التركيز على هذا الجزء والتقليل من الآخر.. فالاتجاه الصحيح - كما اشرنا - لا يتم بالتعيم بل هو تعريف محدد للاواعض بواقعها وامكانياتها وفرصها، وما تفتحه من مجالات تسمح بتحقيق اهدافنا على هذا الجانب اكثر من الآخر، مقتنيعين ان اي نجاح او ضربة لركيزة هو نجاح ومقدمة لنجاح لاحق على الركيزة الاخرى.

هذا هو الذي سيفتح المجالات امام القيادة لوضع الخطط المناسبة والمناورة الصحيحة.. فاذا كان الموقع صحبياً فان الاندفاعات غير الصحيحة والانحرافات غير المناسبة ستواجه ضوابط عديدة تسمح بتصحيحها وتنقيتها..

والاتجاه الصحيح في حالتنا الاسلامية والذي يفرضه الموقع الصحيح هو ان نضع فلسطين في قلب قضيانا.. فهي قضية ليست كبقية القضايا.. انها ليست اي ارض سلبية تعود تاريخياً لل المسلمين مختلف عليها مع خصم او جار.. انها ليست حقاً في مال او ارض كما يريد بعض القادة الفلسطينيين والعرب.. انها مسألة تخص العقيدة والمبدأ.. انها الارض المباركة، وان الصراع حولها هو نقطة مركزية في دورة الصراع الحضاري الاسلامي. لذلك فلسطين هي قضية العقيدة لا تقبل التنازل وهي ليست قضية سياسية، وان كان لنا فيها موقف سياسي.. استعادة فلسطين هي رمز انتصارنا واستلامها هو دليل انحطاطنا.

تفاعل الطرف المناسب والقدرة الجهادية

ان معركة النهضة هي عملية جهادية.. والعمل الجهادي ليس امراً مطلقاً.. بل امر تحدده الظروف المناسبة والقدرات المتوفرة.. وان المبالغة بضعف الخصم لا يفوقه سوى خطر الخوف منه.. والى حد الان خاضت الامة معاركها المعاصرة وهي مجزأة.. لا نقصد مجزأة في قيادتها وطاقاتها فقط.. بل مجزأة ايضاً في استراتيجيتها ومناطق التوتر والخبو فيها.. ورغم ما قد يبدو ذلك غريباً الا اننا نعتقد ان ذلك قد يكون تدبيراً ربانياً.. لأن تقدير ان الامة تخوض معاركها موحدة يعني انها قد انتصرت وحققت عامل النهضة المطلوب، او انها تقف على اعتاب ذلك.. يعني ان التجزأة والاقليمية امر هش وسحي وان الفساد والخراب لم ينخر في مقومات اساسية من الامة، وهي امور تخالف الواقع الذي نراه ونشخصه.. وهو سيادة الهيمنة الغربية وفرضها التجزأة والتمزق على الامة عمودياً وافقياً. لذلك نقول انه قد يكون تدبيراً ربانياً ان تخوض الامة معاركها على فترات

وفي مساحات، تحتد هنا، وتخبو هناك.. تتعب لتأخذ نفساً هنا.. وتنشط في غليان عظيم هناك، بدون وحدة وتضامن حقيقيين وعلى المستوى المطلوب للمعارك المخاضة.. اتنا لا ننكر ان معارك اليوم هي مرحلة متطرفة عن معارك بدايات القرن فالنهضة والصحوة الاسلامية تعم ارجاء البلاد الاسلامية وغير الاسلامية وهذا امر عظيم لا نقلل من شأنه، بل نرى فيه كل بشائر الخير، وهو ايضاً دليل على ان الامة قد انهت مرحلة الاستسلام والانهيار ودخلت مرحلة المقاومة النشطة الايجابية وهذا من شأنه ان ينقل الامة الى مراحل اكثراً تقدماً من حيث توحيد صفوها كشعوب وقيادات وحركات.

انطلاقاً مما تقدم نرى ان شعار الايمان كله ضد الكفر كله، رغم انه هدف يجب الوصول اليه، الا انه ليس الواقع الذي نعيشه.. الواقع ان الكفر متعدد وعازم وقوى اما الايمان فمبشر ومتناثر وضعيف.. من هنا فان دعوات الهجوم الكلي ورغم المثالية وافتراض صدق النية فيها، فانها دعوات يجب ان لا تتعدى حدود رفع الهم وتحريك ما يمكن تحريكه من طاقات معطلة.. اما اذا اعتمد عليها لوضع الخطط وبناء التصورات عن تطور المعارك وامكانياتها فان ذلك يعني السقوط في اخطاء استراتيجية وتاكتيكية خطيرة تقود بدورها الى هزائم وانتكاسات لاحقة تعمق من اوضاع التجزئة والانكفاء.. اما المقاومة هنا والدفاع او حتى الهجوم هناك، فرغم انها ليست الالة المثالية المطلوب تحقيقها، الا انها الحالة العملية والاكثر مبدأة في الظروف الراهنة لاستمرار المقاومة وتطورها وتصاعدتها وصولاً الى توحيد الجبهات.. ان الفهم الاول يختلف عن الفهم الثاني.. وان شحن المعنويات وتنظيم مستوى المطلبيات وتوقع نتائج المعارك يختلف في الحالة الاولى عن الثانية.. انه بتعابير الحروب الفارق بين ان يختار المرء اسلوب حرب الغوار واسلوب حرب الجبهات الهجومية.. وان الخيار الخاطئ وتصور الظروف باسقاط اوهام عاطفية او ذاتية، هو طريق دفع الناس نحو التهلكة واعطاء الخصم مبررات تحقيق مكاسب وانتصارات لا يستحقها لو اديرت المعركة بغير هذه

التجهات والخطط. هذا الفهم للظروف الحقيقة وللقدرات الجهادية هو امر مهم ليس بالنسبة للمسؤولين واصحاب القرار فقط، بل بالنسبة للجمهور الملزם المتحرك ايضاً.

بالمقابل يجب ان لا ننسى ان انجرار الخصم الى معركة جزئية هو ايضاً مكسب لنا، إن تعلمنا الاستفادة من ذلك. فالخصم بكتلته الضخمة وآلتة الثقيلة مرغم - عندما ينجر الى معارك جزئية - ان يجري تغييرات كبيرة واستراتيجية في مستوى قراراته وهذا ما يدخله في حالة مستمرة من الارباك والتناقض في تحديده للتحالفاء والاعداء. قد يرتكب خلالها اخطاء قاتلة بتوجيهه ضربات الى اطراف تتنمي من الناحية الموضوعية الى معسكره.. ان انداد الخصم الى تركيز هجومه على جبهة قد يرفع الضغط عن جبهات.. ومن واجبنا ان نرى الارتكاب في هذه العملية من جانب الخصم لستثمرها، لا ان نسقط في التشاورية والاتهامات والظنيات ونحكم على الامور بنظر قصير فنتكلم عن الانتهازية والضعف في صفونا فقط.. او ان لا نقدر اهمية الاستفادة من الطرف المناسب الذي يسمح لاخواننا في تلك الجبهات التي خفت فيها يد الخصم او ضعفت، ليستفيدوا من الظروف الجديدة لتعزيز قواهم والتقط افاسهم وتنظيم صفوهم وهو ما يسمح آجلا او عاجلا في فتح جبهة جديدة، تزيد من ارتباك الخصم وتوحد طاقاتنا وتزيدها وتدفع عملية النهضة الى الامام.

الخطاب الاسلامي

ان الاسلام هو ليس التاريخ الاسلامي.. انه ليس ما اعتاده المسلمون او ما فعلوه، انه ليس الرجال.. رغم ان الاسلام ساهم في صناعة كل هذه الامور وفي معركتنا الحضارية الراهنة يجب ان تتخلص من كل التبعات التاريخية او الاحكام التي كانت عادة او اجتهادا اسلاميا، لكنها لم تعد كذلك في الظروف الفعلية اليوم.. ما يجب التثبت به هو ما يضمن الروح والنصل الاسلاميين. وسواء استخدنا من

تجربة الماضي أم تركناها جانبًا فان الحكم يجب ان ينطلق من الحاضر المعاشر انطلاقاً من الشريعة من مصادرها المعروفة. يعكس ذلك فاننا سنحرف الاسلام ونصبح عبدة عادة وعبدة رجال. والاجتهاد الذي لم يعد اجتهادا صحيحا بمعايير الاسلام كما يقررها في هذا الزمن، مثل هذا الاجتهد يجب وضعه جانبًا، والعمل بالاجتهاد الجديد.. فاجتهادات الاقدمين واحكامهم لن تكون اجتهادات وأحكاماً اسلامية الا اذا قال بها اسلام اليوم.. اذ لا تكفي حجة ان نبرهن ان اسلام الامس قد قال بها. لقد قام المسلمون في ذلك الوقت بواجبهم وعلينا ان نقوم الان بواجبنا.. بدون ذلك سنغرق الفكر والممارسة الاسلامية بمتعلقات خاطئة وممارسات لم تعد صحيحة، نحمل الاسلام مسؤوليتها وهي لم تعد من الاسلام في شيء.. وان التصدي لهذه الم المتعلقات ومظاهرها هي من مهمة كبار علمائنا ومفكرينا ومساجدنا وحوازننا ومراكيزنا وحركاتنا. فاذا لم تتصدى هذه الواقع لهذه المهمة ولم تقم بواجبها مفضلة التبرير والتسويف، فان بعض السفهاء سيستغلون هذه الثغرة مما سيثير الفتنة في صفوف الامة ويعطل عملية النهضة، التي ستتعثر خطواتها لسبعين، انشغالها بالفتن الداخلية وعجزها عن تقديم صور عملية لحياتنا المعاصرة يرضي عنها الاسلام. ان تشجيع عملية الاصلاح والتتجدد هي من اهم الواجبات التي تواجهنا وانما يجب ان نقوم بذلك طاعة لتعاليم الاسلام وليس لاي امر اخر.. فالامر يجب ان لا يجري بسبب خوف او تملق للتفكير الغربي، او بسبب تعصب او عناد امامه.. فالاسلام له قواعد محددة تضمن ان تقدم، اذا ما خاطب كل الناس، وخرج ليتحمل مسؤوليته مع كل الوضع، تضمن تقديم انموذج متقدم على ما عداه.. فما جدوى ان نقول ان الاسلام هو التوحيد بكل معانيه وابعاده ثم نحجز هذه الفكرة بممارسات غير توحيدية بسبب بعض متعلقات الماضي.. ما معنى ان نقول ان العبودية لله تحررنا من كافة العبوديات، ثم نخضع افسينا لعبودية الممارسة والعادة ما معنى ان نقول ان الانسان هو خليفة الله

على الارض، ثم نحتقر اخانا الانسان ان لم نقل نحتقر اخانا المسلم رجالا كان او امرأة. ما أهمية الكلام عن الصدق والتقوى والاحسان وجهاد النفس ثم تختفي هذه المعاني من حياتنا.. الا ندرك ان هذه المبادئ وغيرها من مبادي اسلامية هي القواعد الرئيسية لبرنامج النهضة.. انها ترقية الانسان على الاله وهي الطريق لحياة افضل معنويا ولرؤيه الى متطلبات المادة تضعها في خدمة الانسان لا العكس. انها الطريق لتحقيق السعادة في الدنيا والآخرة.

الفصل الثاني

اُشكالية الحرية والحداثة وعلاقتها
بالاسلام في فكر برهان غليون

قرأت دفعة واحدة اربعة اعمال صدرت في عام ١٩٩٧ للأخ الصديق الدكتور برهان غليون وهي:

- كتاب «اسلام وسياسة... الحداثة المغدرة» باللغة الفرنسية Islam et politique, la modernite trahie, Editions la decouverte, paris 1997 والذي يقع في ٢٥٤ صفحة.

- «حوار مع برهان غليون» اداره الدكتور قيس خزعل جواد تناول فيه موضوعات تتعلق بضرورة فصل الدين عن السياسة والديمقراطية و موقف المسلمين منها ومن الحداثة.. مجلة التجديد، الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا. السنة الأولى، العدد الثاني، يوليه ١٩٩٧ م / ربيع الأول ١٤١٨ هـ ص ١٣٣ -

.١٥٥

- مقالة: «الإسلاموية ومارق الحداثة» شؤون الاوسط، لبنان، العدد ٦٦ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٧٧، ص ٤٣ - ٤٦.

- مقالة: «اشكاليات الإسلام والسياسة» شؤون الاوسط، لبنان، العدد ٦٧، تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٩٧، ص ٤٣ - ٦٢.

هذه الأعمال كما تدل عليها عناوينها، والتي هي في الحقيقة عمل واحد حيث تدور كلها حول الكتاب الذي صدر عن الدكتور غليون في عام ١٩٩٧ والمشار إليه أعلاه، ارادت أن تتناول الإسلام و موقفه من السياسة والديمقراطية والحداثة والحرية والشعب وغيرها من أمور مشتقة، أساسية وجزئية.

ورغم احترامنا الشديد وتقديرنا العالي للأخ الدكتور برهان غليون خصوصاً في موقفه الجريء ضد الاستبداد والدول الظالمة المتوجرة في البلدان الإسلامية.. ورغم اتفاقنا معه على بعض التفاصيل كما قد يرد، الا اننا نجد انفسنا مستفسرين حول المنطق الذي ينطلق منه الدكتور غليون وحول الهدف الذي يريدنا ان نسير نحوه.

انه ينتقد الإسلاميين لأنهم لم يطروا مشروعاً لهم السياسي بما يطمئن قلوب العلمانيين، ولأنهم ما زالوا يطرون الحاكمة الإلهية «التي ترفض الاعتراف بالسيادة الشعبية في موضوع السلطة السياسية، وهي سلطة للبشر على البشر، والاختلاط الحاصل أيضاً في الصفة الإسلامية نتيجة تعدد المواقف وتعدد التيارات وسيادة الفتاوى والآقاويل التي تركز على الطابع الغربي والاجنبي للديمقراطية، وتجعل من رفضها جزءاً من مفهوم النظام الإسلامي، كل ذلك ابقى الخوف قوياً من أن يكون الإسلاميون انقلابيين جداً، وان تكون النتيجة حلول ديمقراطية جديدة باسم الإسلام محل ديمقراطية قديمة ومتهاوية باسم التقدم والاشتراكية او العلمانية» (حوار ١٣٧ - ١٣٨).. وينتقد الديمقراطيين (وهو منهم كما يقول) لأنهم فشلوا «بامكانية الارتفاع إلى مستوى تكوين التحالف الديمقراطي فيما وراء المحاكمات الأيديولوجية حول العلمانية والتدين، ولا اسميهما نقاشات بالفعل والتي لم تهدف إلا لزرع الفتنة الفكرية وتقسيم الصف الوطني لصالح القوى القائمة والمسيطرة على الدولة والثورة» (حوار ١٣٩) اما في كتابه «إسلام وسياسة» فيؤكد نفس المنهج، ويرى النهضة الإسلامية المعاصرة كنتيجة لفشل الحداثة في ثلاثة موضوعات على الأقل وهي:

- مأزق الهوية
- مأزق السياسة
- مأزق الاقتصاد

محصلة هذا الوضع كما يراه الدكتور غليون هي انه خصوصاً في المجتمعات التي شهدت تطورات فكرية هامة كایران والجزائر وتونس ومصر وسوريا والعراق وفلسطين، حيث شهدت مسائل الحريات ووسائل المواطن اهتماماً شديداً فان «الحداثة تزيد من التوترات اكثر مما تساهمن في اصلاح المجتمعات» (إسلام، ١١١).. بحيث شهدت هذه المجتمعات اكثر من غيرها صعود الإسلاموية.. فالأخيرة لا تصبح شعبية إلا حينما تظهر في انظار الجموع الغفيرة كاداة لمواجهة نظام سياسي جامد عقيم، كما يؤكد في الصفحة ذاتها.

وهكذا يبقى الدكتور غليون يفتش عن مصادر النهضة الإسلامية في فشل العلمانية وفشل الحداثة، بدل ان يقتضيها أيضاً في عناصر ذاتية لدى الإسلام والمسلمين. هذا أمر طبيعي لمن يريد ويطالب المسلمين بالمساهمة بالنهضة.. حيث لا يمكنه ان يستدعيهم إلى مشروع لا يحملون في ذاتياتهم شيئاً من مطالبه ومقوماته..

على كل حال، نحن من انصار وفاق وطني يجمع بين الإسلاميين وغير الإسلاميين.. لكننا نرى ان المسألة هي ليست في المحاجمات وليس في توجيه بعض اعمال النقد الداخلي سواء للتفكير العلماني أم للفكر الإسلامي، كما يقوم عديدون ومنهم الأخ غليون.. المسألة هي ليست في مطالبة هذا الطرف لذاك تقديم التنازلات والتخلّي عن القواعد الأساسية التي يقوم عليها فكرهم ومعتقداتهم، بل المسألة هي في تحريك المقومات الذاتية الإيجابية لكل فريق لكي يتشكل أو لا الحد الأدنى من المصالح المشتركة والخطاب أو اللغة أو القدرة على افهام المضامين للأخر وليس ذكر كلام يفهمه هذا بطريقته ويفهمه الآخر بطريقته المخالفة.. والأهم من ذلك ان يتشكل الحد الأدنى من الضوابط والقواعد لعمل دوائر مشتركة تسمح لكل الاطراف ان تجد ان خياراتها ومصالحها الكبرى تجري عبر الحفاظ على هذه الدوائر وليس استهلاك نفسها والآخرين والوطن في

اطار لعبه تدور بين اناس صم بكم عمي.. اذن يجب استئناف العوامل الخيرة، لا وضع الشروط لتحويل المعتقدات أو طرح برنامج الغايات والنهايات وليس برنامج التأسيسات والبدایات.. هذا هو الاهم وليسمه بعد ذلك ديمقراطية او شوروية او غير ذلك ما دام الامر هدفه «الوصول إلى نظام سلطة يكون فيه للجميع الحق بالمشاركة، ويكون الصراع جزءاً من اللعبة لا خطراً داهماً يهددها» (حوار ١٣٧).. وفي هذا الاطار وقبل ان نلقي الضوء على بعض مرتکرات الفكر الذي ينادي به الأخ غليون لا بد أن نحدد قاعدتين على الأقل لضمان الشروط الازمة المشار إليها اعلاه:

١ - ما يجب ان يطالب به الإسلاميون هو ليس تحوير دينهم أو مطالبتهم بفصل الدين عن السياسة كما يطالب الأخ برهان بين سطر وآخر باسلوب مباشر أو ضمني، وذلك في اطار فهمه هو للدين وليس في اطار فهم الدين لنفسه.. ما يجب ان يطالب به الإسلاميون على صعيد الممارسة السياسية والاجتماعية، هو أنهم لن يأتوا بغیر الوسیلة غیر المتآمرة التي يمارسها غيرهم لاقامة اشكال السلطات المعروفة. وإذا ما اقاموا مثيل هذه السلطة عن طريق ثورة أو عبر انتخابات حرة أو شبه حرة، فإن الحد الاقصى المطلوب منهم هو ان يلجأوا سريعاً للوسیلة الشعبية كمعيار اول واساسي لتبرير شرعية السلطة. إذ لا يمكن للقوى الاخرى ان تطالب الإسلاميين بما تبيحه لنفسها. إذا ارتفقت تلك الاطراف في ممارساتها فحينذاك يمكن مطالبة الإسلاميين الارتفاع بممارساتهم.. هذا ما يمكن للآخرين ان يطالبوها به الإسلاميين.. أي انه يجب عدم وضع قاعدتين وشرطين.. الأول ينطبق على الإسلاميين والثاني ينطبق على العلمانيين. صحيح ان الاستبداد يشمل الجميع.. لكن المسألة في حالة الإسلام والإسلاميين تحمل بالتأكيد ممارسات مضاعفة مما يجب ان يدفع دعاة الحرية والديمقراطية ان يتصدوا لها ليبرهنوا على مصداقيتهم لا ان يوفروا الاغطية الفكرية والمفاهيمية والدعواتية للتشجيع على المزيد من

هذه الممارسات، التي تتفنن لخارج الإسلامى من عالم السياسة والمجتمع. ان البعض يُنظرُ ويقاتلُ لكي يوجد مناعة ثقافية مفادها حرمة تفكير المسلم بم مشروع بلاده يقوم على المبادئ الإسلامية او بحقه في السلطة. مثل هذه التنتظيرات والمقدمات الفكرية التي تقطع من النصوص اعتباطاً وكما تشاء، او التي تورد امثلة مجتزأة و تستند إلى الشاذ والمنحرف من الممارسات لدى المسلمين، تدفع كلها لأن يجرد المسلم من ادواته الاساسية في تكوين شخصيته الاجتماعية والسياسية، وهو أمر لم تقم به المسيحية ولا اليهودية ولا العلمانية والتي كما نعتقد أنها قد ربطت جميعها بين «دينها» و سياستها واجتماعها. إنهم يقولون إنهم فصلوا الدين عن السياسة.. ونحن نقول بأن «دينهما» قد استكمل عملية التحامه بسياسته واجتماعه منذ حين.. فصارت الحقيقة الـ (دينية) لديهم تحمل مفاهيم وشروط تجدد و إعادة انتاج الحقيقة الاجتماعية والسياسية.. وبالعكس صارت الحقيقة الاجتماعية والسياسية تحمل عملية تجدد وإعادة انتاج الـ (ديني) لديهم، ليس فقط على صعيد الرمز الفردي والممارسة الإيمانية الفردية فحسب، بل سياسياً واجتماعياً وجماعياً وعالمياً أيضاً.

عملية التحول التي استكملت تاريخياً لديهم، يجب أن تُحجز تاريخياً لدينا بفصل الديني كما نفهمه نحن عن السياسي والاجتماعي كما نريده أيضاً، لذلك يجب الطعن في الدين ومنعه من المشاركة في الحياة السياسية باعتباره مسألة اعتقادية لا تقبل النقاش ولا تلجم للشعب، نقول ان مثل هذه التنتظيرات هي التي تشكل خلفية لسلسلة من الاجراءات اتخذت و تتخذ لمنع المسلم من العمل السياسي واقامة التنظيمات السياسية، مرة بحججة التصدي لقوى التأخر، ومرة بحججة اثارة النعرات الطائفية، ومرة باسم اثارة الفتنة، ومرة باسم عدم استغلال الإسلام، ومرة تحت واجهة ان النظام هو نظام علماني، هذه هي الممارسات الكبيرة السائدة التي يجب ان يقف عندها و قبل كل شيء مفكرونا، لا ان يبحثوا

عن الاعذار والاسباب لتوجيه الانظار نحو امور قد تكون مهمة لكنها لا ترقى الى اهمية منع اكبر القوى الشعبية اليوم من ممارسة حقوقها تحت واجهة اثبات حسن الية، وضمان ان لا تتصرف إلا وفق قواعد لعبة لم يتفق اصلاً بعد على قواعدها، إلا إذا اعتبرنا ان الحكم والمعيار هو منطق دولنا التي تؤسس لنا الاستبداد والظلم والتبعية في كل عمل تقوم به، أو منطق ومعايير التجربة الاوروبية، التي يبدو ان الاخ غليون يعممها بطريقة لاهوتية ناسياً انه امام ظواهر اجتماعية قد تكون وسائله التحليلية لم تساعده على فهمها فقام بتعطيلها بتعيميات ايديولوجية يعتقدها اصبحت عامة، بينما هي في نظر غيره ما زالت خاصة، وخاصة جداً... كقوله «الإنسان لم يعد جزءاً من جماعة، ولم تعد الجماعة هي الشيء الرئيسي ومحور تفكير المجتمعات، وإنما أصبح الفرد هو الأساس، وهو المسؤول، والفرد هو صاحب المبادرة، والفرد موضع الاستثمار الرئيسي الثقافي والروحي والأخلاقي، كل فرد يجب أن يكون ضميرًا قائماً بذاته، ومصدراً للمعرفة، ومصدراً للارادة، وأيضاً مصدراً للمسؤولية. هذه قيم جديدة لا اعتقادنا بدأنا نستوعبها تماماً، وهي تتعلق بعلاقة الإنسان بالطبيعة وبحياته على الأرض، أي بالسعادة، السعادة الأرضية أصبحت جزءاً أساسياً من قيم جميع المجتمعات، بما فيها مجتمعاتنا، والإنسان اليوم في أي مكان يبحث عن الرفاه اليومي في الدنيا أكثر ربما من ان يكرس وقته لتأمين السعادة في الآخرة (اشكاليات ٥٢).

ان بعض القوى تتصرف وتتظر وتكلم وكأن الإسلام هو الفكر الغريب عن بلداننا. فإذا كان استغلال المسلم السياسي للإسلام جريمة، فإنه يجب تجريم الوطني المسلم والقومي المسلم إذا ما أرادا تسخير مثل هذه المفاهيم العامة بحجة اشتراك الجميع بهذه الخصيصة.. هذه هي المسائل الخطيرة والأساسية التي تثير الفتنة والتي يجب ان تحارب. وهي التي تشجع التطرف لدى الطرفين وتمتنع من قيام حوار حقيقي بينهما.. هذه هي الحداثة المغدورة ان صح التعبير التي لا يفهمها

علمانيونا، الذين قد لا يشارکهم الأخ غليون كامل توجهاتهم، رغم أنه يساهم معهم في بناء المركبات والمفاهيمية وبناء مفاهيم خاطئة عن الدين والتي تشكل خلفيات فكرية يسهل بعدها اتخاذ مثل هذه المواقف، وذلك عندما يصور الحاكمة التي يؤمن بها المسلمون بأنها لا تقبل النقاش، وبان «الشرعية السياسية قابلة للنقد العقلي والنقض، أما الشرعية الدينية فهي تفترض الارتفاع على النقد العقلي والتسليم بما جاء في الكتاب» (حوار ١٤٦).

٢ - الإسلام ليس مجرد تيار فكري في بلداننا بل هو دين شعوب هذه البلاد وهو ينتمي.. وعندما نقول انه دين شعوب هذه البلاد فمعنى ذلك ان غالبية الناس كما يبدو، ما زالت متمسكة بمرجعية الدين في النظر إلى شؤونها الدينية والاجتماعية والسياسية، عبر ما تعتقد وتراه هي وليس عبر ما ينظر لها من ضرورات ما هي في النهاية سوى انعكاس لتجربة الغرب في مسائل الدين والسياسة.. هذه هي الإرادة الحقيقة الظاهرة والمضمرة لغالبية شعوبنا.. لذلك فان تفتیش الأخ غليون عن أسباب الصعود الإسلامي عبر الرؤية الاقتصادية أو الثقافية أو الاجتماعية هو اغفال لعامل الدين لدى شعوبنا كما تراه هي وليس كما يراه الفكر الغربي أو الوضعي.. نعتقد أن في ذلك تعسفاً وسقوطاً في تصورات ذاتية يفرضها كفرد أو كنخبة من الأفراد على المجموع، في حين انه يتخد من قاعدة احترام ارادة الشعب وحرفيته في الخيار مبدأ يقول ان يلتزم به.. وفي ذلك تناقض شديد.

ان احترام الإسلام وعدم الاعتداء عليه هو قاعدة اولى لتنظيم ثوابت هذه البلاد ولاحترام اراده الشعبيه، تماماً كهويتها الوطنية والتاريخية أو القومية. هذا هو الحد الادنى الذي اعتقاد ان الإسلام السياسي يمكن ان يطالب به القوى الوطنية التي لا ترى في الإسلام مرجعية لافكارها ومفاهيمها. أما إذا ما ارادت قوى معينة اختراع هذه القاعدة ضمناً أو صراحة فاعتقد ان في ذلك اثاره لفتنة كبيرة ودعوة لحرب اهلية لاعادة تعريف هوية هذه البلاد وشعوبها. حينذاك ستنتفع كل خطوط

الاتصال بين القوى التي تعيش في وطن واحد وتدخل البلاد في فتنة لا يحمد عقباها لن تنفع الإسلاميين ولا القوى الأخرى.

اننا نرى ان العديد من القوى والمفكرين ينطلق في رؤية اوضاع البلاد الإسلامية ليس اطلاقاً من واقعها، بل اطلاقاً من برنامجه الفكري والمفاهيمي. دون ان يمنعنا ذلك من ان نرى بالمقابل، ان التحرك الديني الإسلامي لم يصل إلى صياغة كامل رؤاه حول مشروعه السياسي والاجتماعي، بل ما زال يسقط عليه الكثير من قناعاته العقائدية مما يمنع من وضع الخطوط الفاصلة بين الإيمان والاعتقاد من جهة وبين ضرورة تنظيم العقيدة لنظرتها السياسية والاجتماعية بما يتلاءم مع حياة الناس الذين يتفقون أو يختلفون مع هذه العقيدة. الحركة السياسية الإسلامية المعاصرة، ما زالت فتية تتخطى في احياناً كثيرة في شعاراتها وممارساتها لتفع في الفخ، مما يزود الطرف الآخر بقناعات وهمية أو حقيقة لتبادل الاتهامات وزرع المزيد من المخاوف وعناصر القلق، ويسمح للدولة الاستبدادية والخارج الاستعماري للانتقال من المستوى الفكري والسياسي في التعامل إلى المستوى العنفي والتآمري. نقول ذلك ونحن نعلم ان الصديق غليون يذكر اموراً مشابهة، بل نشهد انه اتخذ الكثير من المواقف المتقدمة لتحذير الإسلاميين والعلمانيين من هذه الفتنة القاتلة.

الإسلام.. الحداثة.. الحرية

لقد تأملت طويلاً في مرتکزات غليون، فهو يكيل الاتهام مرة للإسلاميين، ومرة للعلمانيين. مرة يمدح المخزون الديني لدى شعوبنا ومرة يهاجم الغرب. حاولت ان اقرأ واعزل كل الافكار التي لا تعتبر أساسية. واستطيع القول ان فكره يعتمد على مرتکزين يبني عليهما بقية خطوطه الفكرية، واقتصر بذلك مفهومي الحداثة والحرية. عبر هذين المفهومين تعامل غليون مع الإسلام والسياسة وواعتنا. المشكلة هو انه تعامل معها وفق مفهوم محدد للحداثة والحرية وليس وفق أي مفهوم آخر.

لن أكيل الاتهامات للاخ غليون اذا ما قلت بأنه تبني اكثراً المواقف تطرفاً في الغرب في النظر إلى الإسلام، كذلك في بناء مرجعية مفاهيمية تقوم بشكل كامل تقريباً على آخر ما يقول به الفكر السياسي للنخب الجامعية الأوروبية في الغرب ذاته. ليس المهم الكلمات الودية والناصحة التي يوجهها للإسلاميين، بل وفي الدفاع عنهم في العديد من المواقف السياسية والفكرية وفي توضيح بعض اشكالات الفهم الغربي لعدد من الظواهر واتهامه «المغالين في العلمانية» ببعض النظارات الخاطئة، كما في انتقاده منع طالبات المدارس في فرنسا من ارتداء الحجاب باعتبار ذلك انتهاكاً لشخصيتها وحيويتها وحرفيتها (إسلام ١٥٩ وفي موقع اخرى من الكتاب والمقالات) ان المسألة هي مسألة فكرية وليس مسألة موقفه من الإسلام ككل. فالرجل يؤمن بالإسلام كما يصرح بذلك، ويؤمن بوطنه وقد ضحى وعمل له طوال حياته، ولا شك لدينا حول كل ذلك. اقول انه يتبنى مفاهيم اكثراً النظارات تطرفاً، بل هو ينتقد كتاباً غريباً في تفسيرهم للظاهرة الإسلامية مثل فرانسوا بورغاغين لا يقر الاخير على رؤيته القائلة «ان الحركات الإسلامية هي استعادة للهوية او استعادة لقيم كان الاستعمار قد دفع المسلمين إلى التخلّي عنها» (اشكاليات ٥٠). فالحركات الإسلامية في نظر غليون ليس سببها صراع القيم والمبادئ وخيارات الحياة المعروضة على العالم الإسلامي والعربي، بل سببها الخيانة التي تمت بحق الحداثة، التي لم تتبع لأن النبي الوطنية والإسلامية لم تقبلها بعد، بالشكل المعروضة فيها عليها، أو لأن قوى التغيير لم تبلغ من القوة لفرضها كما يجب. ففشل مشروع الحداثة الذي من أولى مقوماته الفصل بين الدين والسياسة والذي لم يتمكن من أن يمنع هذه البلاد هوية جديدة، ولا ان يعطيها اقتصاداً لائقاً او ديمقراطية سياسية حقيقة. ما العمل اذن؟ يطرح علينا الأخ غليون مشروعه في الديمقراطية في تحديث الدين والدخول في الحداثة وغيرها من موضوعات عبر مفهومين رئيسين كما اعتقد تشكل في النهاية مرجعية الحقيقة التي بها وعبرها يقيس الامور:

١ - الحداثة:

هنا لا يشكك الصديق غليون في جوهر مشروعه في هذا النوع من الحداثة بل هو يتطرف فيه اكثراً ويتعبّر ان هذا النوع من الحداثة هو قدرنا، فيقول مثلاً «لا مهرب من الحداثة».. «ان الحداثة أمر جوهري وليس فكرة أو نظرية. الحداثة تعيشها المجتمعات وتفرض علينا مثل غيرنا، لأنها نوع من زحف الفاعلية».. «انتا تفكّر دائمًا ان الغرب هكذا ونحن هكذا.. ولكن في الحقيقة اخترنا واصبحنا حديشين، لكننا لا نفكّر في ممارستنا التحديثية وفي حداثتنا. لقد ظلت حداثتنا خارجة عن سيطرتنا وخارجية عن فهمنا. فقد استلبنا لها، واصبحنا عبيداً لحداثة نرفضها ايديولوجيا وهي تتحكم بنا عملياً (اشكاليات ٦٦)».. فما الحل اذن؟ هل ندمر عقائدهنا لنعطي الفاعلية لعملية الحداثة؟ وهل اذا ما قمنا بذلك، ان كان الأمر قد ترك اصلاً لنا، ستتحقق لنا الحداثة ما نريد كما يريد الأخ غليون. هناك نوع من الارتباك في كل ذلك.. انه يعتقد انتا اسرى لمدوناتنا وعقائدهنا.. قد يكون في ذلك بعض الصحة.. لكن المشكلة لا تقع هنا فهو المدونات والاعتقادات ستحصل عليها تغيير اذا استطاعت هي الوصول إلى فاعلية اعلى وأكثر ضماناً لوضعها من الاوضاع الراهنة. ان المشكلة الرئيسية كما نرى انتا اصلاً لست احراراً ولا تمتلك المقومات الرئيسية للمبادرة ما دمنا في ظل هذه الشروط. فالافكار الخاطئة في المدونات والمعتقدات يمكن اصلاحها، ان كنا فعلاً احراراً لاصلاحها. فالإنسان من حيث المبدأ سليم الحس يستطيع تشخيص مصالحه ان ترك لفطره او لشروطه الطبيعية. انتا، ايهما العزيز، اسرى هيكليات فرضت علينا. هيكليات رتبتها عصور الهيمنة والاستعمار. والتي دفعت بعضاً للانكفاء لانه يرى ان دفع المفسدة مقدم على طلب المنفعة، وهذه حجة ليس من اليسيير القول بضدها، خصوصاً مع التطورات في ذات الحضارة الغربية والتي صار الكثيرون من داخلها يكتبون عن عناصر تفسخها وانهيارها. كما دفعت

آخرين للخضوع بطريقة اعادت صياغة ثقافتنا واقتصادنا وسياستنا وديتنا باشكال تجدد لدينا التخلف والتبعية والاستبداد ليجدد الغرب لديه التقدم والتحديث والحرفيات.

او ليس هو برهان غليون وليس غيره الذي ترجم إلى العربية، او اطل على بعض الاعمال الكبيرة، لسمير امين في السبعينيات ونقصد بها التطور اللامتكافي و«الترانكم على الصعيد العالمي» و«التبادل اللامتكافي» والذي يبين فيها بشكل علمي ودقيق عملية تشكل مركز واطراف. مركز من قوانين عمله التي رتبها هيكلية كاملة من البنى والعلاقات والمفاهيم والقيم تدفع كلها لأن يجدد نفسه في كل دورة في مجمل علاقاته ليزداد تراً وتطوراً وحداثة وديمقراطية مقابل محيط يدور في محوره من هذا المركز. هذا الاختراق، او هذا التوحيد للعالم بين الام والحضارات والشعوب.. الحقيقي جداً من جانب وغير المتكافي جداً من الجانب الآخر يولد فاعلية واحدة في المحيط هي التبعية والتخلف والاستبداد والنهب والفقر. لقد فقد المحيط العناصر الرئيسية لاستقلاليته التي يستطيع ان يكسرها هذا الطوق، ولم يبق امامه من طريق للخروج من هذا المأزق بالنسبة للعالم الإسلامي إلا باللجوء إلى اقوى اسلحتنا التي كان من اسباب تحولنا إلى محيط اتنا تخلينا عنها ونقصد به الإسلام. لذلك فعلاً لم نعد نحن وهم. فالعالم قد وحده الاستعمار. وان اية نظرة لا ي مجتمع معاصر لا تأخذ بهذه الحقيقة اولاً وقبل كل شيء هي السقوط في ايديولوجية الوهم الكاذب.

اما الإسلام الذي تتحرك به شعوبنا اليوم فهو إسلام ناهض وسيدخل في مخاضات كثيرة وخطاء كبيرة قبل ان ينجح في تحويل الحقيقة الدينية إلى حقيقة سياسية واجتماعية، ليس بذات الاتجاهات التي قادت إليها عملية تحول الـ (ديني) الغربي إلى حقيقة اجتماعية وسياسية، بل إلى حقيقة نعتقدها أرقى وأعلى بما نعتقد ان الإسلام سيعكسه عليها من قيم ومفاهيم لا بد ان تفعل فعلها لقيام مجتمعات فيها عوامل ضغط كبيرة لتوليد العفة والعدالة والفضيلة والانصاف

والعدل والمساواة والحرية، كل في مكانه ودوره.. أي قيام مجتمع يسعى لأن يتطهر من الفقر والجهل والاستبداد والظلم ونزعات العداون.

الأخ غليون يطالب المسلمين في موقع ما، ينتقده عليهم في موقع آخر، فهو يطالبهم برفع القداسة عن حقيقتهم السياسية الاجتماعية. لكنه يطالبهم بالمقابل تبني أيديولوجية الإنسان قائلاً أن المسيحية قامت بها عندما «ركزت على فكرة المسيح الإنسان من أجل ان تطور ايديولوجية إنسانية جديدة. الكنيسة تضطلع اليوم بدور له طابع إنساني أكثر، وتتدخل لصالح المحرورين.. الخ، لقد تبنت تماماً القيم الديمقراطية والإنسانية وأصبحت جزءاً من التنظيم الراهن الحديث، وبالتالي أصبحت مركزاً من مراكز الحداثة في الغرب» (اشكاليات ٥٨). هذه النظرة، فيها خطأ: الأول أن المسلمين لا يضفون على حقيقتهم السياسية والاجتماعية القداسة وسيجد الأخ غليون هذا الأمر واضحًا إذا ما دقق جيداً في الأمور لأن ينطلق من بعض التعميمات التي لا قيمة كبيرة لها كما قد نرى. أما الخطأ الثاني فهو بالضبط الواقع فيما يخشاه المسلمون، أي ما وقع به الغربيون ونقصد بذلك انتقال الربوبية إلى الأرض بشخص المسيح (عليه السلام). مما ابقي وسيبقي عناصر الصنمية لتنقلها أولاً إلى الإنسان (المسيح)، ثم لتنقلها إلى عنصر شعب واحد وإلى قيم وممارسات واحدة، تؤله إنسان القلة لتجعل إنسان الكثرة عبيداً وخولاً وحيوانات ووحشًا ليس إلا. إن الإسلام قد جعل الإنسان خليفة الله على الأرض مانعاً عنه الربوبية التي تسمح ببناء مفهوم الصنمية والكهنو提ة على الأرض، مانحاً إياه في ذات الوقت كل القدرات والصفات والخصال التي تجعله سيد نفسه متحرراً من كل عبودية أرضية إلا العبودية لله.

٢-الحرية:

يقول غليون ان «المضمون الحقيقي للعقد السياسي المعاصر هو ليس العدالة ولا الاخاء، بل هو الحرية» (إسلام ٥٩) فالحرية هي المبدأ الذي تقوم عليها الديمقراطية الحقيقة، لأن جميع الأفراد في المجتمع باتوا احراراً، «فمن هذا

المبدأ الأساسي يتاتي أيضاً مبدأ السيادة الشعبية.. فعندما يتحرر الفرد من اية وصاية فان شخصيته وقانونه والسلطة التي عليه اطاعتها لا يمكن ان يكون لها أي منشأ أو اساس آخر إلا الفرد نفسه» (إسلام ٥٩).

اذن الحرية هي القاعدة الحقيقة لبناء المجتمع الذي اصبح الفرد محوره متحرراً من كل روابطه الاخرى. ولكن هذه النظرة الوضعية في تشخيص المجتمعات ما هي في الحقيقة سوى النظرية السياسية التي باتت سائدة والتي تدرس اليوم في معاهد العلوم السياسية الغربية، وهي نظرة ما زال الكثير من الغربيين انفسهم يناقشوها، لذلك تقول ان الأخ غليون يعرض علينا اخر البضاعة وكأن الأمور هي فعلاً من الناحية العملية مطابقة لما تدعيه نظرية «العقد السياسي».

لكن هناك ملاحظات اخرى كثيرة سيبين ايراد بعضها ان هذه النظرة هي مجرد غطاء لتمرير ايديولوجية نظام التحكم الوطني والعالمي كما يجري تجديده في الغرب.

- اننا نرى - ويرى معنا الكثيرون في الغرب - ان الفرد تحرر من بعض اشكال الوصاية لكنه سقط في اشكال جديدة من الوصاية، فالفرد عند تفكيك روابطه العائلية والجماعية لا يعيش في مجتمع هو مجموع افراد متساوين. بل اصبح فرداً اعزلاً امام قوى جبارة وهائلة انتظمت قيمياً واعلامياً واقتصادياً واجتماعياً لا يستطيع إلا ان يعطيها الولاء، او ان يتم رد عليها، لذلك لم تتطور اللعبة الديمقراطية - على ما تعطيه من حريات - تقول لم تتطور اللعبة الديمقراطية في الغرب لتكون تداولًا حقيقياً بين الافراد الاحرار، بل هي منذ اكثرب من قرن تداول بين قبيلتين معاصرتين الأولى تأخذ اسم اليمين والثانية اسم اليسار، او اسم الجمهوريين والديمقراطيين.

- ان الكلام عن تحول الافراد الاحرار إلى ارادة شعبية وسلطة شعبية فيه الكثير من التبسيط والتمويه، فالمجتمع وسلطته السياسية لا يدار فقط عن طريق

اللعبة الديمقراطية، وقوى المجتمع المدني، بل يدار ايضاً من قبل مراكز غير منتخبة ولا تخضعحقيقة لایة رقابة شعبية، وتمتلك القدرات والوسائل المادية والمعنوية، و تستطيع ان تشكل مراكز قوى حقيقة وطنية وعالمية، تتخذ قراراتها في غرف مغلقة بحيث تبدو حسبما تؤكد الواقع والارقام بان اللعبة الديمقراطية هي ليست بتلك الحرية التي يصوروون، وبان الافراد هم ليسوا احراراً كما يتم تصويره.

- ان النموذج الذي يقدمه لنا الدكتور غليون والذي يدور حول الحداثة والحرية يعزل الحقائق بعضها عن بعض ويبني نموذجه عبر المفاهيم التي عبرها يتشكل نظام الاستحكام المحلي والدولي، فالحرية هنا ليست ذاتية، بل هي ترتكز على انتزاع حرية آخرين تضيفها لنفسها، بمقدار زيادة عملية الانتزاع هذه تتسع دائرة الحرية تلك، ان كانت في اطار داخلهم او في علاقتهم مع محیطهم والخارج. بخلاف ذلك كيف يمكن ان نفهم تصاعد نزعات العنصرية والاحتقار ضد المهاجرين الذين لم يتشكلوا تاريخياً في الغرب إلا بسبب علاقات الاستغلال والاستعمار والتي كانت عنصراً مهماً في تشكيل ثروة وقوة تلك البلدان فيتمتع بها البعض لانتفاء اتهم إلى عنصر أو هوية معنية، في حين تبقى جموع المهاجرين تعاني من العزل والاضطهاد واستلاب الهوية والبطالة بكل المشاكل التي ترتبتها هذه الوضاع، والتي تشكل مصدراً أساسياً لبروز شتى النزعات السلبية والمدانة من جهة أو بؤراً للتمرد والاحتجاج والرفض من جهة أخرى، والتي ستقدم بدورها حججاً جديدة للانكفاء لدى هذا الفريق ليدافع عن حرياته التي اكتسبها، ولدى الفريق الآخر ليسعى في اطار رؤى صحيحة أو خاطئة للبحث عن اوضاع مستقبل آخر.

- ان الحكومات الوطنية الحاكمة في الغرب هي حكومات الاقليه ايضاً. الحكومات الاوروبية حكومات عالمية ليس بالمعنى المجازى بل بالمعانى الحقيقة الاقتصادية والقيمية والسياسية والامنية والاجتماعية. اي ان قراراتها

وسياساتها وقدراتها لا تأتي فقط من داخل حدودها ولا تقف عندها. لن نتكلّم عن طبيعة الدول في عالمنا الثالث، ولا عن قدرات التأثير والضغط التي يمتلكها الغرب في مواجهة الأمم والدول الأخرى، ولا الامتدادات والهيكل الدولي الإقتصادية والاعلامية والثقافية والاجتماعية التي يجعله يخترق الحدود ويتحكم بشكل مباشر وحقيقي بالكثير من اوضاعنا، دون ان تكون لنا كلمة في كل ذلك. فالحدود مفتوحة في اتجاه مغلقة في الاتجاه الآخر، والحرية لطرف بينما الاستبداد لطرف آخر. هذا الامر ان كان يتعلق بحكامنا وببعض عقلياتنا فلأننا نعيش في موضع فككت فيه كل عوامل تفعيل الدورة الداخلية لمصلحة الفقر والاستبداد والظلم. ان جزءاً رئيسياً من داخلنا يذهب إليه شيئاً ام ايينا، فيجعلنا فقراء تابعين لا نستطيع ان نحدد المشتركات بيننا كقوى وطنية لنتقاسمها مع اخواننا في الوطن ولنرتکز إليها لاعادة بناء دورة تستطيع ان توقف اولاً هذا التزف، لستطيع لاحقاً استعادة فاعليتها وحيويتها، لتدخل من جديد عصر الحداثة والتقدم كما تفهمه هي وليس كما يفهمه نظام الاستحكام والاستعمار الدولي. لذلك فان تقويم نظام الحرية الذي يولد نظمه لا يمكن ان يحاكم على الأرض الوطنية ايضاً، بل يجب محاكمته عالمياً. وان الأمر يتعلق هنا بهيكليات وتركيبيات لا نعتقد ان مفكراً جدياً يستطيع ان يبحث فيها دون ان يضعها حقيقة في مقدمة حساباته. لذلك إذا ما اردنا الكلام عن الحرية والديمقراطية في بلداننا فتحن بحاجة إلى نقاشات اعمق وادق لا تقف عند حدود اجراء المقارنات وتقديم القياسات الباطلة، بل يجب ان تحدد شروطها ومناخاتها وامتداداتها وما تحكم به فعلاً وما يخرج فعلاً عن طاقتنا وقدراتنا لنستطيع ان نعرف بشكل منصف وامين قدرتنا على معرفة طبيعة النظام الذي نستطيع ان ننمو ونتطور ونجدد فيه امكانياتنا ونزيد فيه من مقاوماتنا وصولاً إلى التخلص نهائياً من هذا الاسر داخلياً وخارجياً.

ان الإسلام يستطيع بقواه المعنوية وتأثيره على الناس ان يشكل مثل هذه

الدورة. لكن هذا يشترط من المسلمين ان يتفهموا او ضاعهم وان يسعوا لوضع الحلول التي تسمح للحقيقة الدينية لأن تفعل فعلها الایجابي في المجالين السياسي والاجتماعي، لكي نتمكن من ان نطلق طاقات الشعب، كل الشعب، ونعيد الاحترام للإنسان، كل إنسان، ونوقف نظام الابتزاز والاستبداد الداخلي والخارجي.

في الختام هناك ملاحظات كثيرة حول كتابات الأخ غليون، فهو من النوع الذي يطرح اثارات كثيرة احياناً من باب التفكير بها، واحياناً كاستنتاجات سريعة فيقع احياناً - فيما نعتقد - نوع من التبسيط والتعميم.

لا نجد معنى اطلاقاً من كلامه الذي حاول فيه متكتلاً الغاء سعي الديني لتأسيس دولة يستطيع عبرها توسيع دائرة فاعليته كما سعت وتسعى لذلك المسيحية واليهودية والشيوخية وغيرها من عقائد وافكار. مثل كلامه للبرهان عما يقول.. «لكان محمد (صلى الله عليه وآله) جاينا للضرائب وليس هادياً» (حوار ١٤) .. هذا الكلام صحيح فمحمد (صلى الله عليه وآله) جاء اولاً هادياً لكنه جمع «الضرائب» ايضاً وقام بكل الاعمال السياسية والحرية والاجتماعية التي يقوم بها أي رجل دولة معاصر او حديث. او عندما يقول «ان إسلام المسلم لا ينقص عندما يعيش في الدول الأجنبية نفسها، فكيف إذا اقام في بلاد إسلامية وبين المسلمين. وليس من المعقول ان نعتبر ان أكثر اسلافنا قد ماتوا نصف المسلمين لأنهم خضعوا لسلطات ودول قليلاً ما كانت تطبق الشريعة كما نصت عليها قيم الدين الإسلامي ومبادئه» (حوار ١٤٥).

هذه كلها في الحقيقة اسقاطات واثارات ليس إلا. فمن قال ان دين الدولة يمنع الإنسان دينه، ومن قال ان سقوط الصفة الدينية لدولة ما سيسقط دين الإنسان او الناس، فالأخ غليون يخلط بين تأثير الدين في صياغة شروط وعمل دولة وبين الدين نفسه. بل ان الكثيرين من المسلمين يخلطون في ذلك بسبب الترجمات واختلاط المفاهيم. الدولة ضرورة لنشر الدين لكنها ليست ركناً من

اركانه. لا يقول بذلك السنة، ولا يقول بذلك الشيعة ولا الزيدية الذين يفصلون بين الامامة او الولاية وبين الامرية والدولة. اما الولاية فهي تقوم لدتهم – وبالنسبة للمؤمنين منهم – بذلك بدولة او بدون دولة، فالدولة – بالنسبة لعلوم المسلمين كما نرى – لا تقوم إلا بارادة الناس ولا يمكن فرضها او الاستمرار عليها كرها أو قسراً، وإلا كانت حكومة استيلاء وجبر وسلط ليس إلا، وفي هذا نقاش طويل من اعطاء الشرعية أو عدم الشرعية لها.

ان من واجب المسلم ان يأمر بالمعروف وأن ينهى عن المنكر. اما إذا لم ينجح في الأمر بالمعروف او ان يوقف المنكر فان ذلك لن ينقص من إسلامه. كذلك من واجب المسلم ان يستثمر كل الوسائل والمؤسسات بما في ذلك مؤسسة الدولة للاقتراب اكثر من المبادئ التي يؤمن بها. فان فشل فليس معنى ذلك انه سيموت نصف مسلم كما تذكر سخرية الأخ غليون وان من واجب المسلم ان يحترم القوانين التي لا تعتمد عليه في البلاد غير الإسلامية وان يحافظ على دينه، وان ذلك لن ينقص إسلامه. هل ينقص شيوعية الشيوعي ان لا يعيش في بلد غير شيوعي ؟ وهل تنقص من ديمقراطية الديمقراطي ان يعيش في بلد استبدادي ؟ فالديني من حقه أن يؤسس دولته، وان الدولة التي تؤسس بموجب هذه الأحكام هي ليست دولة الهيبة فوق نقاش الناس او فوق نقدهم كما يذكر الأخ غليون: انها حكومة او سلطة تخطأ وتصيب ولا تمتلك أي معنى من معاني العصمة. ذلك إلا ما يحاول الآخرون ان يسقطوه عليها بسبب رؤيتهم للدين كما صنفوه وعبر منظورهم وليس عبر منظور الإسلام والدين نفسه.. المسائل الاهم التي يجب ان يلاحقة الاستاذ غليون هي، هل من حق المسلمين ان يقيموا سلطتهم المدنية والوضعية بمفردهم أو بالاشتراك مع غيرهم ؟ وهل هذه السلطة ستأتي خارج اراده الناس او ستبقى بالرغم من ارادتهم ام انها ستتحرج اراده الشعب وفق اساليب الانتخابات الحرة ووفق تقرير الارادة الشعبية ؟ هذه هي النقاط التي يجب ان يلاحقهها الدكتور غليون وليس ان يجهد نفسه ليحاول متعثراً احياناً في

تقديم براهين تاريخية او فقهية لا يقدمها لنا بشكل متكمال ومحبول.

- يرى غليون ان ينقل آراء بعض المستشرين التي نقلها عنهم بعض المسلمين من ان الدولة في الإسلام تشكلت في عهد معاوية، ويرى ان علياً قد مثل الدين بينما مثل معاوية السياسة (إسلام .٤). هنا ايضاً لا يرى الأخ غليون الأمور إلا عبر ما تقرره العلوم السياسية في مدارس الغرب من معايير، فالدولة لديه لا بد ان تنفصل عن الدين ولا بد للدين ان ينفصل عن السياسة، فالدين هو مجموعة قيم مجردة اخلاقية وفردية لا تحمل أي بعد اجتماعي او سياسي، والسياسة هي إلا عيب وامور وضعية معزولة عن القيم الخاطئة والباطلة التي تسيرها، فلا علي يستحق السياسة او الدولة، لأن دينه منعه من ان يقسر على الناس دولة لا يرتكضونها، بوسائل الدهاء والقسر والحيل والمؤامرات والخدع، ولا ان معاوية لم يؤسسبداية لقيم باطلة حول الدين الذي يحتوي السياسي والاجتماعي إلى ملك عضوض ودولة جبارة تحتوي سياساتها ومصالحها الدين وقيمه وتسيره لخدمتها.. هذا التأسيس الذي شكل بدايات الدول المتسلطة الجائرة هو جزء من مشاكل المسلمين قديماً وحديثاً والذي اورثنا تراثاً في الاستبداد والقمع قد تكون بعضها دخلت مدوناتنا وعاداتنا وهي ما نتفق مع الأخ غليون على ضرورة محاربتها وازالتها.

الفصل الثالث

**النظام الدولي الجديد وأثره على
الوضع العربي والاسلامي**

بعد صعود غورباتشوف والاعلان عن سياسة البروسترويكا، وظهور التحولات في الاتحاد السوفيتي والكتلة الشرقية، وما أعقب ذلك من تفكك حلف وارسو، وانهيار النظام الشوعي، وقيام المانيا بفرض وحدتها رغم كل عوامل العرقلة والتعطيل بعد هذه التحولات الكبرى، فان الجزء الام من نتائج الحرب العالمية الثانية يكون قد انتقل من عالم السياسة على عالم التاريخ، مما فتح الابواب واسعة للكلام عن النظام الدولي الجديد، أخذت التحولات تطل برأسها في كل اطراف المعمورة نتيجة تخلخل العلاقة بين المعسكرين، أو بسبب اضطراب أدوار المراكز الغربية، أو لتصاعد المطامع التحريرية الاستقلالية أو غالباً بسبب هذه العوامل مجتمعة. فتولدت بسرعة مناطق فراغ في اطارات النظام الدولي، وقامت في ساحات معينة طموحات جديدة، أو صراعات من نوع جديد، فتوالت الانقلابات في افريقيا، وهزت اسيا واوروبا واميركا سلسلة من التغييرات العنيفة والهادئة، وسط هذه الظروف -أو بسبب الظروف- اندلعت أزمة الخليج في أكثر مناطق العالم حساسية وخطورة، فكانت بدورها مناسبة للاطراف المتصارعة للكلام عن النظام الدولي الجديد.

لكن الحديث عن النظام الدولي يتم عموماً بكثير من التبسيط ويتأثر بالموقع الذي يقف فيه المتكلم، فال محلل في الغرب، يعتبر الاتفاques الاوربية الجديدة اتفاques عالمية، ويعتبر المال الذي آلت اليه الكتلة الشرقية دليلاً على صحة المنهج الغربي، ويعتبر الكثير من المؤثرين بالمدرسة الغربية في بلادنا أن ما حصل

من انتصار الافكار الليبرالية؛ ونظام السوق الرأسمالية؛ والوحدة الاوروبية المتحققة والمرتبة، وقيام عالم أحادي القيادة، هو الحقيقة الاولى التي يجب البدء بها عند دراسة مستقبل المنطقة. ويتكلم آخرون عن انهيار النظام ذي القطبية الثانية لمصلحة نظام متعدد الاقطاب، فيقولون إن الاتحاد السوفياتي سيعيد تنظيم نفسه خلال عامين أو ثلاثة، وأن اوروبا الموحدة واليابان القوية اقتصادياً، إضافة لصعود قوى من آسيا، ومنهاقوى الاسلامية، ستتساهم كلها في اقامة نظام دولي متعدد الاقطاب والمراكز.

ان مثل هذه الآراء وغيرها، وبغض النظر عما يمكن أن تحويه من حقائق قد تتعلق بالمشاهدة المجردة فترى النتائج وتنسى الاصول، أو أنها ترى المؤقت ولا تعامل مع الشامل، أو هي تقف عند الجزئي ولا تتناول الكلي.

بنية ومرتكزات النظام الدولي

قبل تحديد مستقبل النظام الدولي لابد من طرح بعض المرتكزات التي يقوم عليها هذا النظام لأن الكثيرين يتغافلون عن حقائق أساسية فتخرج الاستنتاجات شاذة أو غير كاملة. يجب أن نزيل أولاً وهماً كبيراً، وهو أن النظام الدولي -منظوراً إليه من العالم العربي والاسلامي - هو اسم على غير مسمى. فلم يحمل صفةه الدولية لأنها تمثل التقاء الارادات الحرة لدول العالم، بل حمل هذه الصفة لأن قلة من الدول الاستكبارية تجد أن مصالحها وكلمتها تمتد إلى مساحات العالم والكون كلها، فتحتخدت بتعسف واستغلال بمصائر الأمم.

وعليه، فإن مفردات المجتمع الدولي، والرأي العام الدولي، والضمير الدولي، تشير إلى طغيان الجزء وتعييم نفسه. لا تعني المؤسسات الدولية أنها وضعت صالح عموم الدول، بل هي تعمل -أولاً وقبل كل شيء- لضمان صالح دول وأمم معينة في عموم الساحة الدولية وفي العالم والكون. بهذا الفهم يجب أن نرى منظمات كهيئات الأمم ومجلس الأمن وصندوق النقد الدولي ومنظمات دولية تهتم

بالتجارة والتعليم والبيئة والغذاء وحقوق الانسان والغفو الدولية. ويجب ثانياً، لحسن فهم النظام الدولي في واقعه وفي مستقبله، وما يهدد به الآخرين، أو ما يفتحه من مجالات عمل تفيد حركة الامم والشعوب المستضعفة أو من مجالات اختراق تسمح بتعديلها لمصلحة الشعوب عموماً وأضعاف عوامل الهيمنة، يجب - على الاقل - رؤية المستويين الذين يشكلان هذا النظام. هذان المستويان متربطان في علاقة تبادل؛ أخذ وعطاء؛ سلب وايجاب؛ لكنهما مختلفان من حيث البنية والفاعلية والاستمرارية.

المستوى الاول: البنية التحتية التاريخية للنظام الدولي، أو القاعدة التي يقف عليها

ان النظام الدولي على هذا المستوى ما هو سوى النظام الاستكباري الاستعماري الامبرالي. انه خروج الرجل الايض والغرب لاستعمار العالم محظماً الحدود والقيود؛ مرة تحت شعار تحرير الاماكن المقدسة وما سماها بالحروب الصليبية وسماها المسلمون عن وعي بحروب الفرنجة. ومرة اخرى تحت شعار «دعا يعلم دعه يمر» محظماً كل الحواجز لتدمير الحضارات الاخرى، مستبيحاً كل القيم لاختراق الشعوب، ليبني في بيته أشد أنواع الحمايات والقيود على دخول العمل والبضائع، بل وحتى الافكار. ومرات عديدة تحت شعار نشر الحضارة؛ أو تحت شعار محاربة الارهاب، والقضاء على بؤر التوتر، ومنع تهديد الامن الدولي.

والنظام الدولي، كما جرى في سياقه التاريخي وبناء القاعدة، لا كما قدم خطابه للآخرين ما هو في النتيجة سوى انتقال أنظمة العبودية والقنانة من مستوياتها المحلية الى مستويات عالمية، ومن اطر الى اطر جماعية بنائية، أي أن تستبعد أمم اخرى، أو يقهر شعب شعوباً اخرى. فالنظام الدولي على هذا المستوى، ليس هو التوسيع التدريجي للحالة المحلية، أي أنه ليس نتيجة لمدد

الغرب. بل ان النظام الدولي هو الشرط الاول لقيام الغرب بمعناه الاستكباري. فهو القاعدة الازمة والضرورية لتوفير القدرة والقوة والرفاہ الذي يتمتع به الغرب (أو الشمال) على حساب فقر وضعف واستكانة الشرق (أو الجنوب). ليس الغرب هو الفريضة ليكون النظام الدولي نافلته، بل على العكس ان النظام الاستعماري وامتداده الامبریالي هو القاعدة الرئيسية التي يقوم عليها النظام الدولي، فاذا انهارت انهارت معه أوروبا والغرب الاستكباري.

والنظام الدولي هو مجموع الشركات؛ والصناعات؛ والمصارف؛ والبيوتات؛ التي تخدم بالتالي ما يسمى بالاقتصاد العالمي، أو نمط الحياة الحديثة. فهو الاعلام والصحافة الدولية، وهو الجامعات؛ ودور التعليم؛ ومراكز البحث؛ ونظام القيم؛ والمعايير والأخلاقيات؛ وطرق العيش والاستهلاك؛ التي تنتج بشكل قسري أو طوعي ما يسمى بالانماط العصرية للحياة؛ أو الرجل العصري والمرأة العصرية.

يمثل النظام الدولي أو الاستعماري على هذا المستوى. ورغم قدراته المادية والتكنولوجية الهائلة، بمعادلة قاتلة يصنعها منطقه بنفسه، انه نظام كمي مادي، ليس فقط بما يؤمن به، بل أيضاً بمقومات عيشه واستمراره يلتهم من الماديات أكثر مما تستطيع بناء القاعدة أو قوى الانسان والطبيعة أو تنتجه. فلتلبية الحاجيات المتزايدة من سلع وخدمات هناك وعاء من الاعمال الضرورية والخامات الطبيعية التي يجب أن توضع لخدمة هذه المهمة. وان للآلة أو للتكنولوجيا دوراً مساعداً، انها تسرع العملية، تنظمها وتساعد على اتمام أعمال الترحيل أو التصنيع أو لنقلها أو لغيرها من أعمال، لكن الآلة لا تولدها. فما يضيع منها (أي قوى الانسان والطبيعة)، لا يمكن سوى لقوى بشرية جديدة ولا مكانت طبيعية متعددة أن تعوضه. لهذا عندما عمل أوغسطين اصلاحاته المشهورة، وطالبه بعض شيوخ مجلسه أن يحرر المرأة؛ سألهم ومن يعوض عملها المنزلي الذي كان أقرب لعمل العبيد؟ فأجابوه «الميتيك» أي الغباء العبيد. وكما في الماضي فان القانون

هو نفسه، فـأي تقدم أو انجاز لتحقيق الرفاه والحرية للمواطنين الغربيين أو لشراحت معينة منهم يستتبع وجود شرائح وقطاعات مقابلة، ومن الشعوب الأخرى تقوم بخدمتهم وعملهم، أي أن تتولى أعمالاً إضافية لسد النقص الحاصل في وعاء أعمال الطرف الأول، الذي أدى انتقاله لاوضاع أرقى تخليه عن أعمال أساسية كان يقوم بها. لهذا قال الإمام علي «ما جاع فقر الا بما متع به غني». بل ان الغاء قوانين الاسترقاء في أوروبا في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر ما كان ممكناً لو لا نقل عملية الاستعباد لتفرض على كتل وعوالم كاملة، صارت تسمى اليوم بالعالم المتخلّف أو بالعالم الثالث.

وإذا كان ما نقوله صحيحاً، فإن النظام الدولي هو نظام عدواني بالتعريف الأول، فهو لا يكتفي بالتهم حقوق ومكاسب وأرض الآخرين، بل يلتهم أيضاً وبسرعة هائلة مقومات الحياة والتکاثر كما وضعها الله سبحانه وتعالى في الإنسان والأشجار والمياه والهواء والارض وما في باطنها وخارجها. وإن كل النظريات التي قبلت منذ قرنين أو ثلاثة ولحد الان والقائلة بأن تقدم التكنولوجيا والآلة كفيل بسد هذا النقص أو بموازنة هذا الشرخ المدمر والخطير، كل هذه النظريات فندتها الحقائق الدامغة، بل ان كل المدارس الاقتصادية والبيئوية والاجتماعية – وبالذات الغربية منها – تتفق اليوم على أن نظام الحياة بطموحاته وأنماط استهلاكه، والذي فرضته الحضارة الغربية، قد دخل طريقاً لا عودة فيه ولا شفاء منه، وبات يهدد الإنسانية، بل يهدد الحياة على هذه الأرض كلها.

تشير هذه الملاحظات – دون الحاجة للتفصيل فيها – بوضوح إلى أن الآلة ومهمماً تقدمت الا أن دورها يبقى محدوداً وملازماً لما يمكن أن يقدمه الإنسان أو تستهلكه الطبيعة، أو لما يسمح بتجديده دوره الانسان ودوره الطبيعة، بالشروط الفطرية الالزمة التي أنشأها الله سبحانه وتعالى لهذه الحياة. نتيجة لذلك، ظهرت مقاومة واعية أو غريزية – بما في ذلك في الغرب نفسه – للتصدي لهذا النظام ولا يقاوم دولاته المدمرة. فتحققت نتائج منها تراجع الاستعمار بشكله السياسي،

كما أن وعيًّا متزايدًا يتشكل، ومقاومات عديدة تظهر لهزم النظام الدولي في صلب بنائه وأدوات عمله الاقتصادية والفكرية والحضارية، تماماً كما هزم - من قبل - النظام العبودي أو الاسترقاقى على أصعدته المحلية.

ونستطيع أن نقول إن الخط العام للنظام الدولي سائر إلى تفكك بالمنظور التاريخي، وإن علامات الضعف المختلفة التي أخذت تظهر على تركيبته هي أمر يلمسه كل مراقب. بل هي وقائع تؤكدها الحقائق الاقتصادية والسياسية والعسكرية والاجتماعية والتي لا مجال للتوقف عندها في هذا البحث. بل إن تجديد الاستعمار أو النظام الدولي لنفسه، وإن كان يشير في جانب منه إلى تطورات تحصل في بنية هذا النظام، إلا أنه يشير في جانب آخر إلى شيخوخة هذا النظام، وتداعي المقومات والاركان الأساسية التي يقف عليها. إن تطور المجتمعات الرفاه، وصور التقدم الهائل في الدول المتقدمة الصناعية، بقدر ما يشير إلى الامكانيات العظيمة التي لابد أن تأتي قدراتها وطاقتها في مجالات عالمية وليس محلية، يشير في جانب آخر إلى حقيقة تاريخية، وهي أن المغالات في الرفاه مؤشر في جملة المؤشرات الكثيرة المؤذنة بحلول الخراب والخط التنازلي وهذه حقيقة أكدتها مصير كل الحضارات والتجارب السابقة التي قامت على أساس ومنظومات مشابهة.

نستطيع من خلال هذه الرؤية أن نفهم كيف انهار الاستعمار البرتغالي والإسباني، ثم كيف انهار الاستعمار الفرنسي والإنجليزي أيضاً. صحيح أن عملية التجديد كانت تأتي بقوة أشد وأساساً وأمكاناً من التي كانت قبلها، لكن الأكثر أهمية في هذا السياق هو أن القوة الجديدة كانت ترکب موجة التغيير، وهي تحمل شعارات وأهدافاً تضرب الجوهر العميق لمنطق الاستعمار أو النظام الدولي، مؤكدة أن هذا النظام أمر غير طبيعي، ولا يمكن أن يدوم، وأن من يركب موجته سائر إلى هلاك لا محالة.

وان مراجعة سريعة لسياسات الولايات المتحدة والاتحاد السوفيaticي، منذ

العشرينات والى ما بعد الحرب الثانية، والتي مهدت لهما لاحتلال دورهما لاحقاً كقوتين عظيمتين، تشير بوضوح الى صحة هذا الكلام. ان هذه الرؤية وما سبقها - من أن المجال الدولي هو الاساس، والبيت الاوربوي هو النتيجة - هي التي تفسر لنا لماذا انهارت الكتلة الشرقية بهذه السرعة، وبالشكل المثير الذي تم فيه. اذ لا تعود الاسباب الاولى لانهيارها أساساً لعوامل داخلية كما قد يبدو للوهلة الاولى. انه ليس انهيار النظرية؛ ونظام الحزب الواحد؛ والدولة المستبدة فقط؛ بل هو - أولاً - انهيار نظام الامبرialisية الاشتراكية. فهي لو نجحت في تعزيز سيطرتها العالمية، لنجحت وبالتالي في نقل ثروات أمم أخرى - اضافة الى تلك التي استعمرتها منذ قرون وما بعد الحرب الثانية - لتصبها في مصلحة الامة الروسية؛ ولقبلت اذن نفوس المواطنين الروس النظام ولمجده، كما تمجد الامة الغربية أنظمتها، طالما توفر لها الرفاه والبحبوحة، رغم كل ما في هذه الانظمة من جرائم وفوضى وفساد. وعندما أطلق خروج تشكيف تحديه عام ١٩٦٤ بأن الشيوعية ستتجاوز الرأسمالية قريباً، وتحقق مستويات معيشة أرقى تقوم على تلبية الحاجة، فإنه لم يكن يفكر أنه سيتحقق ذلك أساساً عبر الة الداخلية، رغم أن نتائج ذلك ستظهر على الة الداخلية، بل أخذ يفكرب بذلك كمشروع ممكناً لأن عقدي الخمسينيات والستينيات شهداً حركات استقلال وتحرر، جعلت الاستعمار يتربّح، مما ولد الشعور لدى الامبرialisية الاشتراكية الصاعدة، بان فرصة تاريخية جديدة قد فتحت لتوسيع من جديد امبراطوريتها العتيدة. كما أن صراعها مع الغرب ورفعها شعارات نصرة الشعوب، سيجعلها البديل لاحتلال موقع جديدة وقدرات وثروات جديدة، تسمح لها بالتفوق على النظام الاستعماري والامبرialisلي الغربي. وبالفعل بدأ المرحلة منذ الحرب الثانية والى نهاية السبعينيات سنوات انتصار للاشراكية. وتسابقت الدول التي سقطت تحت أسر هذا الاستعمار للتسمي بالاشراكية وبالشيوعية، وظهرت عشرات الجمهوريات، بما في ذلك في عالمنا العربي والاسلامي، وهي تحمل هذه التسمية.

لكن الامبرالية الاشتراكية جاءت متأخرة كما يبدو، وأن الشعوب التي دافعت عن حريتها واستقلالها ضد الاستعمار الآخر كانت أحقرت مقاومة هذا الاستعمار، وظهر بقوة شعار لا غربية ولا شرقية، وهو الشعار الذي رفعته الحركات التحررية الاستقلالية في المستعمرات وأمم العالم الثالث، ثم أصبح الشعار الذي عرفت به الثورة الاسلامية.

ثم جاءت الضربة القاصمة على يد المجاهدين الافغان في كفاحهم لطرد المستعمر الروسي، وهو ما قبر مشروع الامبرالية الاشتراكية، فصبّت شعوبها غضبها على المؤسسات التي قادت هذا المشروع، وهي: الحزب والدولة والشيوعية. وكانت هذه المؤسسات ستتوج بأكاليل النصر، لو نجحت الامبرالية والاشراكية في تحقيق سيطرتها العالمية. وأن غضباً مماثلاً سيصب على رأس الانظمة الليبرالية، كلما انحسرت امكانية استعباد واستغلال الشعوب الأخرى. بل ان الثورات الطلبية، ثم الشعبية، في صيف عام ١٩٦٨ في أوروبا، ثم حركات المعارضة في الولايات المتحدة في السبعينيات، في أعقاب التراجع النسبي للاستعمار والهزيمة الامريكية في الهند الصينية، هي مؤشر لما يمكن أن يحدث، لو انهارت الامبرالية الرأسمالية خصوصاً في عالمنا الاسلامي. انتلافاً مما تقدم، يهمنا أن نكرر رؤيتنا بأن النظام الدولي -على مستوى بناء القاعدة- يمثل حركة تراجعية وخطأً نازلاً.

المستوى الثاني: النظام الدولي في بنائه الفوقي
كثيراً ما يشار الى هذا المستوى عند الكلام عن النظام الدولي. انه الترتيبات الظرفية التي يصل اليها «الكتار» سلماً أو حرباً لادارة العالم. وباختصار، نستطيع أن نجد ثلات مراحل لتحولات النظام الدولي في مستوى الفوقي هذا خلال القرن الحالي:

نظمت الحرب العالمية الاولى بنتائجها المعروفة سلسلة من السياسات

والاتفاقات والمؤتمرات، منها نقاط الرئيس الامريكي ولسن المشهورة، ثم اتفاقيات فرساي. وفيما يخص العالم العربي والاسلامي اتفاقيات سيفر؛ ومؤتمر سان ريمو؛ واتفاقات سايكس بيكو. ظهرت عصبة الامم، والتي نظمت عبرها أوضاع الدول الاخرى استقلالاً أو انتداباً أو ولاية أو الحاقاً أو استعماراً. وبموجب اتفاقيات أعلاه جزأت الدولة العثمانية، وجزأت الامة العربية، وأعطي وعد بلفور.

أما بعد الحرب العالمية الثانية فقد نظمت مؤتمرات القاهرة وطهران ويالطا وبوتسدام العالم تنظيماً جديداً، يقوم على مفهوم الدولتين العظيمتين، وتوزن الرعب النووي وقيام الامم المتحدة، وتقسيم المانيا، وقيام دولة اسرائيل، وسيادة الدولار (عبر اتفاقيات بريتون وودز)، وقيام موجه لانهاء الاشكال القديمة للاستعمارين البريطاني والفرنسي، ومنع المناطق المستعمرة دولاً مستقلة بالشكل، مقيدة في حركتها الاقتصادية والسياسية والفكرية.

وفي المرحلة الحالية، قادت الانهيارات التي جرت في الكتلة الشرقية لمصلحة التيار الليبرالي واقتصاد السوق، ثم تصاعد القوة الاقتصادية لاوروبا، ووحدة المانيا، ورغبة السوفيات في الدخول كمساهمين في المشروع الدولي عبر الاتفاق بعد أن فشل اسلوب الصراع، قادت هذه التحولات الى اعطاء نفس جديد للغرب، وبالذات للولايات المتحدة. مما ولد نفسية هجومية تجاوزت الى حد ما نفسية الهزيمة التي منيت بها في السبعينيات والستينيات، خصوصاً بعد حرب فيتنام وانتصار الثورة الاسلامية في ايران. فأخذت تتكلم بملء فمها لغة كلها غطرسة وتکبراً وعدواناً. وهو الامر الذي جسده بسلسلة من الاعمال الهجومية في غرينادا ولبنان والخليل وبنما والفلبين ونيكاراغوا وغيرها، بل هو الامر الذي تريد أن تستثمره الى أقصى الحدود عبر الحرب والخشד الهائل الذي جرى في الخليج، واستحصال القرارات الدولية لتغطية استفرادها بالقرار الدولي.

بعد هذه المرحلة من البحث، لابد من الاشارة الى أن المستويين - التحتي

والفوري - تربطهما عوامل تكامل وعوامل انفصال. أما عوامل التكامل فهي أن المستوى الأول هو الركيزة التاريخية للمستوى الثاني. كما أن المستوى الأول هو المصدر الرئيسي والنهائي لقوة وفاعلية المستوى الثاني. وتحرك البنية القاعدية (التحتية) عوامل بنائية طويلة الأمد، قليلة المرونة، بينما تحرك البنية الفوقيّة (المستوى الثاني) عوامل اجتهادية وعقلية. فالمستويان، أو البنيتان يختلفان في التركيبة والموقع والسرعة والمرونة مما يسبب، بمرور الوقت، انفصالاً نسبياً لاحدهما عن الآخر، إن البنيتين ضروريتان لبعضهما البعض ولعمل النظام ككل. إذ تشكل الأولى جسد النظام ومصدر قوته المادية والكمية، بينما تشكل الثانية عقل النظام ومصدر توجيهه وضبط حركته.

نستطيع بناء على كل ما تقدم، وبعد اختزال الكثير من المسائل التفصيلية، أن نجد خطين رئيين يمكن أن ينظمما رؤيتنا الاستراتيجية لهذه المرحلة. إن النظام الدولي يعيش خطأً تراجعاً على صعيد بنيته القاعدية، لكنه ينظم خطأً هجومياً على صعيد بنيته الفوقيّة. هذه النتيجة تدفعنا لابد الملاحظات التالية:

ان النظام الدولي على مستوى بنيته الفوقيّة لم يأخذ كافة أبعاده، أي أنه بعد انهيار النظام القديم لم يتشكل كلياً كما يتصور البعض، أنه في دور التشكيل، ان الحالة الهجومية التي أشرنا إليها، خصوصاً ما يقوم به وما ينظمه في منطقة الخليج، هي في رأينا أحدى الوسائل لتعزيز المكاسب الأولى وصولاً إلى اعطاء هذا النظام صيغة نهائية واضحة ومقبولة لكل الأطراف التي أصبحت لها كلمة - كل حسب حصته - في تقرير مصير الادارة الدولية. ولا يخفى ان الاختراقات التاريخية التي تقوم بها الامم المستضعفة طالما تحصل في مثل هذه الظروف.

يجب أن نتذكر أن الاتحاد السوفيياتي الذي كشف عن ضعفه، بل عن انهيار اقتصادي واداري مازال هو الدولة الأولى في العالم على الصعيد العسكري، بالأسلحة التقليدية وأسلحة الدمار الشامل. ونحن نعلم أن مالك القوة العسكرية لن يستكين، ولا بد أن يبحث عن قوة سياسية واقتصادية سلماً ان تمكن، أو حرباً ان

تعذر.

كشفت التطورات الجديدة عن صعود قوة أوروبية واليابان الاقتصادية بشكل خاص، وداخل أوروبا يجب اعطاء أهمية خاصة للتطورات التي جرت في المانيا، فنحن نعلم أن مالك القدرة الاقتصادية لا بد أن يبحث عن قوة سياسية عسكرية سلماً ان تمكن، أو حرباً ان تعذر.

لم تلعب الصين دوراً دولياً واسعاً لحد الان، ولكن دورها آخذ بالتزاييد، ليس فقط لأن ربع البشرية تسكن هناك، بل أيضاً لدورها المتزايد في توسيعه الصراعات الإقليمية ولدخولها النادي النووي، ولنقدم دورها في صناعة الاسلحه وتصديرها دولياً، لكن الصين مازالت متربدة، وما زال الآخرون يخافون حجمها وطاقاتها.

هذه العوامل على صعيد الاطراف الرئيسة في ادارة الوضع الدولي، اضافة الى العوامل المزمنة في بنية النظام الدولي، تجعلنا نعتقد أن السمة الرئيسة لهذا النظام ستكون مزيداً من الفوضى والتناحر، بل ان التصالح والاتفاق الذي يبدو على السطح الان لا تدعنه عوامل ثابتة للاستمرار، وهذا التقدير تعززه أيضاً التطورات الكبيرة التي جرت وتجري في معسكر الامم المستضعفة والمظلومة، وفي مقدمتها الامة العربية والاسلامية، ومن هذه التطورات:

- ١ - انتصار الثورة الاسلامية في ايران وقيام الجمهورية الاسلامية.
- ٢ - استمرار الانبعاث الاسلامي في كل أرجاء العالم، وصعود قوى اسلامية الى مركز الصدارة والقرار في بلدانها.
- ٣ - صمود الانتفاضة الفلسطينية، وتحولها الى ثورة ونمط عيش والى مرابطه ومجاهدة، وهذا بحد ذاته من أعظم الاحداث التي تعيشها امتنا.
- ٤ - نجاح الثورة الاسلامية في افغانستان في طرد اعظم وأقوى جيش في العالم.
- ٥ - تطور الانتفاضات والجماعات الاسلامية وتصاعد اعمال الدفاع عن

الاسلام.

ان انتزاع المسلمين والعرب مكاسب تاريخية وتصحيح الوضع الدولي لصالحهم أمر ممکن تماماً، صحيح أن الخصم ما زال مقتدرأً وقوياً، ولكن تجربة الاوام العشرة الماضية تبين أن ما يمنع من انتزاع المكاسب، ليس هو قوة الخصم، وليس عوامل الضعف المادي في صفوفنا، بل هو تعطل الارادة الناتجة عن ضعف التوكل على الله سبحانه وتعالى. اذ حالما توفرت الارادة كما رأينا في فلسطين وايران ولبنان وافغانستان والجزائر وتونس والسودان، وفي غيرها، فان الحجر قد صمد أمام الرصاص، وان الدم قد انتصر على السيف، وان روح الشهادة قد هزمت اسرائيل وجيوش الاطلسية، كما أن صرخات الله أكبر التي تطلق من قلوب الجماهير المسلمة الهدارة قد قلبت موازين القوى، بل كشفت أزمة الخليج أن تحدي القوى الاستكبارية أمر ممکن حتى لا ولدك الذين سبق أن وقفوا مع الاستعمار، فيها نحن نشاهد رؤساء وملوكاً يشاكسون الادارة الامريكية و«الدولية» وان هذا التحدى - بحد ذاته - أمر مهم لرؤية الوهن الكبير الذي يعيشه النظام الدولي، ويبيّن ما يمكن أن يحصل لو تسلم القيادة قادة مسلمون يعتمدون فعلاً، لا لفظاً، على قوة الاسلام، وعلى قوة المسلمين، لا على المناورة، والشعارات، أو على أوهام قوة عسكرية أو تكنولوجية سبق أن جربنا مثيلاتها مع الانظمة العربية في حروب ١٩٦٧ و ١٩٧٣ وغيرهما.

النظام الدولي والمنطقة العربية والاسلامية

في هذا الاطار الدولي الشامل نقترب أفضل لفهم التطورات الجارية في المنطقة العربية والاسلامية في ضوء أهمية المنطقة واساليب الاحتواء والتطويق تجاهها:

أولاً: أهمية المنطقة العربية والاسلامية

(أ) الموقع المتاخم لاوروبا، والمحاذي للاتحاد السوفيياتي، والمرتبط

بأفريقيا، والممتد في عمق آسيا، بكل ما فيها من ممرات مائية وجوية وبرية، ومصالح استراتيجية وسياسية واقتصادية وحضارية.

(ب) فلسطين والارض من حولها، مهبط الديانات ونقطة التقاء الحضارات، والتي لم يخطئ التاريخ مرةً واحدةً في تحديد أهميتها العالمية، اذ يكفي أن نعرف من يمسك بها لنعرف من يمسك العالم.

(ج) الثروات الطبيعية، وخصوصاً النفط كسلعة استراتيجية، لا غنى للعالم الحديث عنها، فخلال سنوات قليلة سيزداد اعتماد العالم أكثر فأكثر على النفط الذي تضم منطقة الخليج أكثر من ٧٠٪ من احتياطه العالمي، ناهيك عن الموجود منه في بقية بلدان العالم الإسلامي.

(د) الاسلام كرسالة عالمية ترفض أن تكون مظلومة أو ظالمة، معتدية أو معتدى عليها، ففي هذا عقبة أولى ورئيسة لا ي مشروع يريد استعباد الناس، وإذا استطاع الخط العبودي الهيمنة على النصرانية في الغرب، فقيل إن روما رومنت النصرانية ولم تنصر النصرانية روما، وكذلك الامر مع اليهودية، فانتابنجد من مفاحر الاسلام هو أنه استطاع - وفي أحلك الظروف، وعندما اخترقت الحداثة والعصرنة المسلمين في عقر دارهم وفي أعراضهم وعزتهم وكرامتهم - أن يُبقي على مقاومته ورفضه للانخراط في المشروع الرأسمالي أو الاشتراكي.

وكم اتقد البعض - بما فيهم علماء يتكلمون باسم الاسلام - هذا الذي سموه جموداً في الاسلام، وعدم قدرته على التكيف مع ما سموه «تطورات العصر» دون أن يعلموا أن هذا الرفض هو ما حفظ لlama البقية، التي استطاعت أن تقاوم وأن تمنع الحصار من أن يستكمل عملية التطويق الكامل، ليقضي على الامة والحضارة الاسلامية، كما قضى على أمم وحضارات أخرى، هذه البقية المؤمنة ومثالها الخميني وحسن البنا وسيد قطب والموبدودي والصدر وغيرهم من قادة وعلماء الامة، استطاعت استنهاض الامة، وهو أمر أقرب الى المعجزة منه الى الانجاز البشري، لذلك فالمنطقة وبسبب الطبيعة التي يجسدها الاسلام، مقصودة لاسلامها

وكلنا يتذكر أقوال قادة الغرب أثناء الحرب العراقية الإيرانية ومبرر دعمهم للعراق متعللين بأن النصر الإسلامي سيعني وقف الجيوش الإسلامية على أبواب أوروبا، وفي نفس الاتجاه تردد أصوات عده، في أوروبا والولايات المتحدة أثناء أزمة وحرب الخليج، تقول بأن فشل الولايات المتحدة في دحر العراق وتوسيع الأمر ليرتبط بالنفط وبفلسطين، سيعني تهديد كامل المصالح الاستراتيجية للغرب في المنطقة.

ثانياً: أساليب الاحتواء والتقطيع

كشفت أزمة الخليج، كما كشفت من قبل ما سميت بمسألة الشرق الأوسط عن طبيعة الدور الذي يمكن أن تلعبه المنطقة في النظام الدولي، منظوراً إليه بالعين الغربية، وما تقتربه فعلاً من مشاريع على ارض الواقع. ولتوسيع هذه المسألة نقول: اذا كان تشكل النظام الدولي غير ممكن - بناء على ما تقدم من الاهمية العالمية للمنطقة - بدون ربط المنطقة بالنظم الدولي أو ارتباطها بدورته، فان مراكز القرار والقوة الغربية ستكون مخيرة بين أسلوبين لا ثالث لهما لاحتواء المنطقة، وهما: الاسلوب التفاوضي الايجابي والاسلوب القمعي الاخضاعي.

يتضمن الاسلوب التفاوضي أو الايجابي اعطاء حقوق ولو جزئية للمنطقة، لتساعد الفئات المتحكمة في بلدانا على ان تدير المنطقة لمصلحة الخارج، أي أن تتحقق على الاقل ثلاثة أمور هي:

(١) أن تضع للمنطقة مشروعًا يشبه المشاريع التي تضعها اليوم لأوروبا الشرقية، بل هي في حالة المنطقة العربية والاسلامية يكفيها أن تقبل بأسعار النفط تقترب من سعره السوقي، الذي يوازي أسعار بقية أنواع الطاقة، فيباع حينذاك بما لا يقل عن ٥٠ دولار للبرميل.

(٢) أن تقدم حلًا ولو جزئياً لقضية فلسطين، خصوصاً وأن جزءاً مهماً من القيادات العربية والفلسطينية قد قبل بحلول - بما فيها الاعتراف باسرائيل والغاء

ميثاق منظمة التحرير - وهي حلول لا يمكن لاي صاحب مصلحة حقيقية في الغرب الا أن يشجعها ويقبل بها.

(٣) أن تعطي لاحدى الدول الاسلامية وجوداً ولو شكلياً في مجلس الامن، أو على الاقل في اطارات دولية، كقبول تركيا في السوق المشتركة، أو قبول دول المغرب وغيرها من اتحادات كأعضاء مراقبين فيما يقابلها من جماعات أوروبية أو غربية، أو غيرها من حلول تسمح للحكام عندنا بالقول إنهم شركاء في الوضع الدولي، وليسوا علماً له.

لكنه يبدو أن النظام الدولي أصبح من الضعف الى درجة واضحة أو أصبحت تكاليف استمراريته مرتفعة جداً، أو أن النظام الدولي يخاف الاسلام وصعوده الى حد بعيد، وأنه أصبح في وضع لا يستطيع عنده التعامل مع المنطقة الا بالأسلوب القمعي والاضطلاعي، أي أن هناك تراجعاً في وسائل الاخضاع والاحتواء، فعندما كانت البنية الفوقيـة تستمد من بنية قاعدة قوية ونشطة، واثقة من نفسها، فانها استطاعت أن تحكم المنطقة بأسلوب يميل للاحتواء والارضاء، والى حد ما المشاركة.

لقد حكمت المنطقة منذ انهيار الخلافة والى السبعينيات، عن طريق تشجيع الفئات الحاكمة الداخلية، وتشجيع نمو طبقات عليا ووسطى تساعده على اخضاع الاغلبية المسحوقة بعد الحررين الاولى والثانية، أعطى النظام الدولي المنطقة دولاً وأعلاماً واستقلالاً، وأعطاهما جامعة للدول العربية، ولوح للمنطقة برغبته في كبح جماح اسرائيل، ومنح الفلسطينيين حقاً في وطنهم، ثم مع صعود النفوذ الامريكي أعاد طريقة حساب النفط حسب الطريقة المعروفة بـ ٥٠٪ لكل طرف، وقبل ولو على مضض بزيادة أسعار النفط، مما شكل دورة مالية، أوجدت دولاً متمكنة وفئات مستعدة للسيطرة بالعنف أو بالاغراء على بقية أطراف المعادلة الاجتماعية المحلية، والتي عبرها تجد المصالح الاجنبية حمايتها واستمراريتها.

اما الان فيبدو أن النظام الدولي في بنيته القاعدية، وانهيار رؤيته فيما يخص

مشروعه العالمي، والغوف من الاسلام، والحرص على ابقاء اسرائيل هي العليا، وعدم السماح لاي دولة اسلامية بالتفوق عليها، أخذت تمنع من اعطاء حتى ذلك القليل الذي يسمح للعلماء بالحفاظ على عمالتهم، دون الكلام عما يؤدي الي هذا الموقف من تصعيد وتفجر عوامل الغضب والثورة وانفلات قدرات ضبطها الداخلي، وهو ما أخذ يُسمّ الوضاع في كل البلاد الاسلامية ومنها العربية، فالتصادم والتوتر الداخلي في كل بلد سائر الى ازدياد، كذلك التوترات الاقليمية بين دول الجوار فانها كلها سائرة نحو التصاعد، كنتيجة لاختلال التوازن الدولي، وضعف قبضة النظام الدولي، وارتباك قدراته في السيطرة، وظهور الاتجاهات المتناقضة التي تحمل في أحشائها عوامل الارتباط والتناقض، فالاطراف المحلية تقىد ولاءها للنظام الدولي، وتضطر اطراف النظام الدولي للصالح أو للتحارب مع اطراف النظام الاقليمي وفق سياسات قصيرة النظر، طالما تقود محصلتها لا الى حل الازمات الطارئة، بل الى تعقيتها بين عموم قوى المنطقة والقوى المسيطرة في النظام الدولي.

ان النظام الدولي وعلى رأسه الولايات المتحدة يتعامل مع المنطقة بأعلى درجات الاستهتار، انه برفض اعطاءها ولو أبسط المتطلبات، بل هو يأخذ بخناقه ليقطع عنها عوامل الاستمرار والحياة، ومن أمثلة ذلك.

- يطالها أن تعطي كل شيء «لإسرائيل» دون أن يطلب من «اسرائيل» أن تعطي أي شيء حقيقي في المقابل، فرانيا كامب ديفيد، ثم رأينا المفاوضات الفلسطينية الاميركية، والاعتراف بسرائيل، بل وصل الرفض على هذا الصعيد الى حد قطع الحوار الاميركي الفلسطيني.

- تنظيم هجرة يهودية سوفياتية، وقرباً شرقية جديدة الى فلسطين، سبقها وتخللتها هجرة الفلاشا.

- منع شعوب المنطقة من اختيار أنظمتها، والويل لمن يفكر بطرح النظام الاسلامي أو الشريعة الاسلامية، وأمثلة ايران والسودان ولبنان ومصر والجزائر وغيرها، وما تتعرض له من حروب وضغوط شاهدة على ذلك، بل ان اجراس

الخطر والانذار تقع لاي فوز يحققه الاسلاميون في أبسط تجمع أو نقابة، حتى عندما يتم ذلك، كما هو الامر غالباً، بأسلوب الانتخابات والتصويت، أو كما يقولون بالاسلوب الديمقراطي، ونذكر هنا المقالة الشهيرة التي كتبت في احدى الصحف البريطانية بعد فوز جبهة الانقاذ الاسلامية في الجزائر بانتخابات البلديات في يونية (حزيران) ١٩٩٠، والقائلة بأن «الديمقراطية جميلة، لكن "Democracy is beautiful, Fundamentalism is ugly".

- مطالبة المنطقة العربية والاسلامية بالتخلي عن أي مصدر للقوة، كما في حالة العراق اليوم، وهي قوة تمتلك اسرائيل اضعاف اضعافها. انه يطالها ويضغط عليها، لتخفيض أسعار نفطها، و اذا ما أخذنا معدلات التضخم حالياً، فان أسعار النفط تكون قد انخفضت عما كانت عليه قبل أكثر من عقد، وكذلك يدفعها عن طريق أنظمة الاسعار وعمليات الاقتراض والديون الى تدمير زراعتها، وتحويل المنطقة الى أرض قاحلة فقيرة لا تمتلك حق قدرة تسديد فوائد أو «خدمات» ديونها، وهذا الامر لا ينجو منه حتى أولئك الذين قبلوا بلعب أدوار خدمة الاستعمار في مرحلة ما، ومثال العراق بعد انتهاء الحرب مع ايران أوضح من أن نفصل هنا.

- انه يشن حرباً اعلامية وفكرية وحضارية سافرة وحاذدة وخالية من أي اسلوب اخلاقي على العقيدة الاسلامية، ويتعامل مع الاسلام بعدم احترام وبمقت شديد، مشوهاً تعاليمه محاصراً انصاره، وان مثال سلمان رشدي وكتابه، واثارة معارك الحجاب، واحتواء الطوائف الاخرى وتأجيج مشاعرها ضد الاسلام، كما في لبنان والهند وسيلان وغيرها، تبين كلها الموقف الذي يتخذة النظام الدولي من الاسلام والمسلمين.

- وأخيراً، فإنه توج كل ذلك في العودة الى أساليب الاساطيل والاحتلال، وانزال المئات الالاف من الجنود في أرض الحجاز والجزيرة، معيداً الاوضاع في

المنطقة الى مطلع القرن العشرين عندما تصدى لاحتلالها لاعادة تنظيمها وفق خرائطه الجديدة.

ان قوة النظام الدولي في بنيته القاعدية، كانت واضحة من خلال قوة قراراته السياسية طوال العقود الماضية والى السبعينات والستينات، اذ كان القرار السياسي الذي يتخذه الغرب يجد تطبيقاته بسرعة ودقة عظيمتين في المنطقة وعالمياً، أما بعد انهيار الامبراطوريات البريطانية والفرنسية، وبعد أن أنهك الصراع الاميركي السوفيaticي، ومعارك الاستقلال الوطني (فلسطين، فيتنام، الجزائر، ايران، افغانستان، افريقيا، وأمريكا اللاتينية) جزءاً عظيماً من مصادر القوة المادية والنفسية للنظام الدولي، وبعد ان استفحلت الازمة الداخلية والاقتصادية والاجتماعية على صعيد المعسكرين الشرقي والغربي، فان ادارة الوضع الدولية أصبحت عملية بطيئة ومعقدة، تتضارب فيها القرارات، وغالباً ما يعجز أصحاب القرار السياسي عن الوصول الى نتيجة حاسمة لقراراتهم.

خلاصة

تحاول أطراف النظام الدولي اعادة تصحيح الوضع لصالحها عن طريق اعادة هيكلة بناها القاعدية (حرب النجوم، السوق الاوروبية المشتركة، البريسترويكا... الخ). وذلك بوضع امكانيات عظيمة، وباستثمار القدرات التكنولوجية والعملية والمادية الهائلة التي تمتلكها الاطراف المتحكمة بالنظام الدولي، ان صناع القرار السياسي في الغرب سيحاولون المستحيل لتجاوز عوامل التراجع المادية والاجتماعية والنفسية بأخذ زمام المبادرة، ومحاولة انتهاء خط هجومي يتخلص من عقدة النكسات السياسية والنفسية بالضرب في حلقات ضعيفة، يسهل تحقيق نتائج حاسمة فيها، ويجب أن لا نحكم مسبقاً على احتمالات فشل أو نجاح سياسات اعادة الهيكلة في البنية القاعدية، أو السياسات الهجومية من قبل القيادات السياسية العليا، فالامر مرهون بشروطه في اطار بنية النظام الدولي نفسه، وفي مدى المقاومة التي ستبديها الاطراف المسحورة والمهمشة لاكتساب

موقع أهم في الكلمة الدولية، وفي مقدمة هذه الاطراف القوى الاسلامية بما فيها العربية، التي تقف ظروف موضوعية عديدة لصلحتها، تسمح لها باستغلال أزمة النظام الدولي في هيكليته، وبالتالي تحويل الخط الهجومي الى عمل مغامر يزيد من تورط قيادات في مآذق وأزمات وطرق مسدودة، تقود بدورها الى تعبيق وتعقيد وضعاف بنية النظام الدولي لمصلحة الامم المستضعفة ومنها الامة الاسلامية والعربية.

لكن اذا لم تنجح القوى المهمشة في ادراك أزمتها التاريخية، واستغلال الطرف المناسب للنهوض بقوتها الذاتية، وتوحيد صفوفها وخطتها، فان الاطراف العليا في النظام الدولي ستتمكن من ادخال العالم في عهد جديد، يكون تجدیداً للعهد الاستعماري والامبرالي القديم، حيث تتحكم قلة من الدول والامم في الاغلبية الساحقة من الامم والدول والشعوب، بما فيها شعوبنا الاسلامية والعربية، ستنصب في هذا العهد دور عبيد التاريخ ومسحوقيه، وسنعيش الذل والهوان والهجرة والتشرد. وستستمر في لعق مرارة التجزئة، كما سستمر في التباكي على اغتصاب الاوطان والنفوس والعقول، وستبقى فلسطين بيد القوى الصهيونية، وستتحكم بمصائر البلدان البلدان الاسلامية قيادات لا تجد سوى القمع والكذب وتبذير الطاقات والثروات، وستتصارع فيما بيننا لیأتي الاستعمار الذي هو مصدر مشاكلنا ليفصل بيننا، ويحكم في قضيانا، فستستمر على رؤية الامور مقلوبة، حيث يتتحول العدو الى صديق والصديق الى عدو، وهذه هي الطامة الكبرى.

خلاف ذلك، اذ ادرك المسلمون، والمستضعفون عموماً، أزمة النظام الدولي وطبيعة الخط الهجومي الذي تسلكه قيادات الدولي العظمى وامكانيات هزمه، واذا ما توحد المسلمون بما فيهم العرب أنفسهم، ولووا القيادات المخلصة المجربة المؤمنة حق. لا تلك التي لا يهمها سوى الحكم والسلطة، واذا ما انتهج المسلمون خطأً متوازناً لا يقلل من امكانيات الخصم ولا يغالى في قوته، فان من الممكن تصحيح الوضع الدولي، باتجاه احداث تغيرات في هيكليته وبنائه الفوقي،

لمصلحة الشعوب المستضعفة والمسحوقة، بكلمات اخرى، اذا استمر الخط الصاعد للصحوة الاسلامية واستمر الخط النازل للاستعمار والامبرالية، فاننا لا نرى من آثار لنظام الدولي الجديد على المنطقة سوى توقع المزيد من العدوان، كما تتحقق للمزيد من الشرائح التي كانت لا ترى الاسلام هادياً ومرشداً، أن تزداد انخراطاً في المشروع الاسلامي، والشرائح التي كانت لا ترى الثورة طريقاً، أن تزداد انخراطاً في المشروع الثوري.

ان الخصم بعناده، وعجرفته وغبائه يساعد المسلمين أن ينجحوا في مشروعهم فالخصم بسلبياته معلم من طراز أول يضع الناس على العتبات الاولى للإسلام والثورة، كما أن الاسلام بطبيعته وتعاليمه وعلمائه القدوة وشبابه المجاهد معلم ايجابي من طراز أول، يمتلك كل المقومات لقيادة الناس عبر خطاب مسؤول رزين، يحرص على كل طاقات الامة، واذا كان الوضع الدولي يمثل خطأً تنازلياً على صعيد بيته التحتية، واذا كانت حالة الهجوم التي يعيشها حالياً حالة ظرفية، بل هي معلم بالسلب يدفع الناس للإسلام والثورة، فان شروطاً تاريخية تكون قد اجتمعت وتنتظر الارادات المؤمنة لاستثمارها وصولاً الى وضع الامة والامم المستضعفة الاخرى على طريق صناعة ميزان قوى عالمي جديد.

الفصل الرابع

**النهضة الاقتصادية للعالم الإسلامي بين
الممكن والمستحيل**

قبل ظهور الفترة الاستعمارية، كانت البلاد الإسلامية، خصوصاً والشرق عموماً في مقدمة بلدان العالم على الأصعدة كافة. ثم بدأت عوامل التمزق والضعف تظهر عليها لتجعل منها اليوم أكثر المناطق تمزقاً وتخلفاً وفقرأً.

في هذه الورقة القصيرة، لن نستطيع التعامل مع هذا الموضوع المعقد الحساس إلا عبر التعميمات والاتجاهات الرئيسية.. إضافة إلى ذلك فإن كلامنا سيشمل الشرق بمجمله باعتبار أن الحضارة الإسلامية كما عرفناها قد نمت وترعرعت في الشرق الذي أخذت منه سماته واعطته روحها وسماتها. كذلك سنركز على بعض الاتجاهات الجغرافية السياسية (الجيوبوليتية) ولن ندرس الحالة الاقتصادية إلا عبر عدد محدود جداً من الأمثلة، فهذه الأمور أن أريد تغطيتها ستحتاج إلى دراسة بل دراسات موسعة لا يتسع لها مجال هذه الورقة القصيرة.

١ - شهدت الدول الإسلامية، وما زالت تشهد، أكثر الحالات تمزقاً في العالم. ففي الوقت الذي شهدت أو تشهد فيه المناطق الأخرى حالات اندماج ووحدة وتكامل، نجد أن عملية التفكك كانت هي أحدى سمات تدهور الأوضاع في البلاد الإسلامية. فقد مزقت الكيانات والجغرافيات الإسلامية منذ مطلع هذا القرن وما زالت عملية التفكك مستمرة. إذ فقدت الدولة العثمانية جزءاً عظيماً من أراضيها، وانقسم الكيان الواحد إلى كيانات. بل ما زالت تركيا تعيش ضياعاً في هيئتها. وما زالت بناها ومقومات الأفكار التي تسيّر عدداً كبيراً من تياراتها تضغط نحو التفكك والتنازع لفرض سلسلة من التصارعات بين وطنيتها وأسلامها وجغرافيتها وتاريخها المشرقي من جهة والطموحات الغربية والعلمانية

من جهة اخرى المحركة للكثير من مؤسساتها. وانفك عن ايران الكثير من امتداداتها والمناطق التي كانت تشكل واياها دوائر متكاملة. وزرعت اسرائيل في قلب العالمين الاسلامي والعربي. وتمزق العالم العربي إلى مجموعة من الدول والكيانات والدوليات. بل انقل قانون التفكك والتمزق إلى داخل البلد الواحد. فالبوليساريو والمغرب.. والبربر والجزائر.. والاقباط ومصر.. والسودان وجنبه.. والصومال وحربه الاهلية.. وبلاد الشام وال الحرب اللبنانيه.. والعراق وعملية تفككه في ظل السلطة الحالية وشنها الحرب على الجمهورية الاسلامية او لا ثم احتلالها الكويت بكل الاثار والنتائج السلبية التي ترتب على كل ذلك. والاكراد واوضاعهم وتمزقهم. والخلافات بين اريتريا واليمن، أو اليمن وال سعودية أو الامارات العربية وايران أو قطر والبحرين أو الكويت وال سعودية وقس على ذلك.. وكذلك الامر في القارة الهندية. وبعد ان كانت الهند ومناطق وسط وشرق اسيا مراكز عظيمة لمختلف الدوائر الاسلامية المتكاملة عاشت وتعيش حالة التمزق المتزايد. فقد فككت وحدة المسلمين الهندو فاستقلت اعداد كبيرة منهم في باكستان في نهاية الاربعينات. ثم انقسم الجناح الشرقي لباكستان وما رافقه من تأسيس دولة بنغلادش.. وبقيت كشمير تحت النفوذ الهندي لتأجج فيها نقطة توثر تهدد بانفجار حرب واسعة بين الهند والباكستان، بكل الاثار السلبية التي ستحملها على العلاقات التاريخية بين الهندوس والمسلمين والذين ما زال عشرات الملايين منهم يعيشون مع مواطنיהם الهندوس. وتعيش افغانستان الحرب الاهلية المدمرة التي قتلت وهدمت اكثر مما فعلته القوات السوفياتية.. وتشهد اندونيسيا عملية فصل مقاطعة تيمور عن اراضيها ناهيك عن عدم استقرار وانقسام اجتماعي حاد وفساد اداري. والخلافات حادة بين المسلمين في ماليزيا، والامر نفسه في بقية المناطق الاسيوية الاخرى. وقبل ان تصف الجمهوريات الاسلامية الاثار التي خلفتها عهود الشيوعية ل تستعيد حيويتها الداخلية وتفاعلها الايجابي مع محطيها سرعان ما غزتها التيارات التي تثير الفتن والاققلابات واعمال

الاغتيال ترافقتها رؤوس الاموال الامريكية والغربية والمراكم الاسرائيلية لتغرقها في الخلافات والحروب كما هو الحال في الشيشان وال الحرب بين اذربيجان وارمينيا والخلافات الداخلية المستمرة داخل الجمهوريات الاخرى. هذه الصورة تكرر نفسها في مناطق المسلمين في افريقيا ايضا حيث تمزق الخلافات والفتن والصراعات البلدان الاسلامية كالصراع الذي حصل قبل فترة بين التشاد ولبيبا، وبين السودان واريتريا او بين الاخرية وكل من اثيوبيا واليمن، وكذلك الحالة داخل نيجيريا ومالي والسنغال وسيراليون وغيرها والتي اغرق فيها المسلمون بشتى اشكال الخلافات والصراعات فيما بينهم او مع مواطنיהם وجيرانهم. والسؤال الذي يطرح نفسه هو لماذا استطاعت المناطق الاسلامية تاريخياً ان تؤسس بالاسلام دوائر متكاملة تعتبر الارقى حضارياً رغم تعدد القوميات والاديان، بينما يصور الاسلام وكأنه عامل التوتر والعرقلة اليوم؟ ولماذا لا يشمل القانون العالمي الذي يظهر في كل مكان لقيام التكتلات الكبرى واتحاد المتشابهات لتقريب وتكامل المناطق الاسلامية، بينما على العكس نجد بلاد ومناطق المسلمين يسودها الانقسام والتوتر، ليس مع اعدائهم التاريخيين فقط، بل مع جيرانهم واخوانهم في الدين ونظائرهم في الخلق على حد سواء، لماذا تطوق كل المشاكل الاخرى فتجد الفرقاء يتسابقون لحل المسألة الايرلندية، او ان يكون انقسام الشيشك والسلاف سلبياً فيفقدوا دائرة وحدة صغيرة (تشيكوسلوفاكيا) ليدخلوا دائرة وحدة اكبر (اوروبا) وقس على ذلك من امثلة، بينما لا ترتبط المساعي لايجاد الحلول في البلاد الاسلامية إلا عبر زرع عوامل الفتنة وتأجيج الصراعات بدل حلها، كما والحال مثلاً في فلسطين التي يرتبط الحل الذي يقدم لفريق فلسطيني بضرورة تصفيتهم لفرقاء فلسطينيين آخرين، والامر يكرر نفسه في البلدان الاسلامية الاخرى. هل يتعلق الامر بخلل اصحاب تفكير المسلمين، ام ان في الامر شيئاً آخر. وللجواب سريعاً عن هذا السؤال لا تنكر ان مجمل الفكر الاسلامي ما زال فكراً سليماً وليس ايحاياً، بمعنى انه ما زال

يبني نفسه كردود افعال للواقع لا ان يحيط الواقع بكل ملابساته لمتبنياته الفكرية المستلهمة من القرآن والسنة المطهرة والعقل الفاعل. لا ننكر ذلك، لكننا نربطه بموقف ثابت نراه متكرراً متجدداً في مواقف القوى المستكبرة عالمياً. هذه القوى سعت وتسعى لوضع كل العراقيين والمصاعب امام المسلمين مستمرة كل النتوءات والتلاوين المختلفة لتحولها إلى حالات من الفتنة والانقسام والصراع.. لنأخذ مثال البلقان ونقس عليه.

ودون ان نلغي عامل المنافسة والمصالح المتضادة المحلية وفي اطار المعسكر الغربي في تفسير هذه الظواهر، ودون ان ننفي عامل ارتكاب الاخطاء والتقديرات القصيرة النظر على حساب التقديرات البعيدة النظر، فان من يعرف دقائق المسائل سيميز بسرعة بين الواقع الميداني والواقع الاعلامي، فعلى الصعيد الميداني وجد الصرب كل تشجيع للقيام باعمالهم العدوانية ضد المسلمين في البوسنة والهرسك او لاً ثم في كوسوفو لاحقاً، وبعد ان تحرك قانون العداء القومي واوجد من ردود الفعل والمجازر حالة من الهلع والخوف لم يعد صعباً ان تدخل قوات الاطلسية وسط ترحيب المسلمين، ولم يعد صعباً تقسيم مناطق المسلمين، ولم يعد صعباً وضع الصرب او غيرهم كعناصر تخويف وتحريك لضبط المسلمين. والدمار الذي اصاب يوغسلافيا سيرمم بسرعة. وستدخل دائرتها الاوروبية عاجلاً ام آجلاً وتتجدد حالة انسجام مع نفسها ومع محیطها، اما الحالة الاسلامية فهي مخيرة بين الخضوع او بين تحريك كل عوامل الفتنة الداخلية وكل العادات الصغيرة والكبيرة ضدها.

٢- كذلك يشهد العالم الاسلامي اكثر حالات التخلف والفقر التي لا تنجم لا مع التعاليم الاسلامية ولا مع تجربة وتاريخ البلاد الاسلامية ولا مع الطاقات والخبرات والثروات التي تمتلكها شعوب وبلدان العالم الاسلامي والمشعرة عموماً.
فإذا تكلمنا بمعايير اخرى لتعريف التخلف كالمادية والتنظيم العلمي والاداري والصحي والاجتماعي ومدى الاستقلال في توفير الحاجيات الاساسية محلية

وتطور الاسواق ومرؤنة الانتاج فاننا نستطيع القول بأن العالم الاسلامي يعتبر بمجمله مناطق تخلف وتأخر.

وهذه بعض الارقام عن معدلات الحياة وفيات الاطفال كما وردت في تقارير الامم المتحدة لعام ١٩٩٨:

معدل التكاثر معدال الخصوبة وفيات الاطفال معدال الحياة

٦٧,٧ / ٦٣,٤	٥٧	٢,٧٩	١,٤	العالم
٥٥٣ / ٥٢٣	٨٦	٥,٣١	٢,٦	افريقيا
٦٧,٧ / ٦٤,٤	٥٦	٢,٦٥	١,٤	آسيا
٧٧ / ٦٨,٣	١٢	١,٤٥	صفر	اوربا

اما معدلات الفقر وانخفاض المداخيل، فان البلدان الآسيوية والافريقية هي عموماً الاكثر انخفاضاً في العالم. وباستثناء بعض الحالات فان عينة الارقام ادناه تشير إلى ان فارق الدخول تقل احياناً بثلاثين مرة في حالة بعض الدول الاسلامية مقارنة بالدول الغربية.

نصيب الفرد في الناتج الوطني الاجمالي لبعض الدول بالدولار لعام ١٩٩٦

دولار للفرد حسب دولار للفرد سنوياً

حسب معدل الصرف القدرة الشرائية

١١٠	السودان
٣١٧٠	العراق
٣٩٠	اليمن
٢٦٠	بنغلادش
٤٨٠	اذربيجان
٤٨٠	باكستان
١٠٨٠	مصر
١٥٨٠	الهند
٢٨٠٢٠	الولايات المتحدة
١٩٦٠٠	بريطانيا
٩٥٣٠	الارجنتين
٢٤١٠	روسيا

بالمقابل ارتفعت مديونية العالم الثالث من ٦٨ مليار دولار عام ١٩٧٠ إلى ٢١٧١ مليار دولار عام ١٩٩٧.

ان نظريات كثيرة قد كتبت لتجاوز هذا الواقع، كما ان محاولات عديدة قد بذلت باعت معظمها ان لم نقل كلها بالفشل، وسبب هذا في اعتقادنا ان اسباب الفشل تعود لأن محاولات الاصلاح تمت على صعيد الحالات المحلية دون ربط الامر بشكل جدي بين الحالة الداخلية التي لعب العامل الخارجي دوراً كبيراً في قيامها وبين مجموع الاوضاع العالمية، لذلك فان تطورات هائلة تحصل الان وستحصل اكثر في المستقبل، مما بدأ يحرك وسيحرك بشكل مضاعف الاوضاع المحلية.

عصر جديد.. ظروف تاريخية جديدة

ان حالة المشروع العربي رغم مساعيه لتجديد نفسه والقدرات، الهائلة التي يمتلكها يقف امام ازمات حقيقة لم يعد بالامكان تجاوزها.. إذ بدت عوامل القوة القديمة لديه بتمويل عوامل ضعف.. وبدأت الشعوب الاخري خصوصاً الاسلامية وفي الشرق تستعيد تدريجياً ثقتها بنفسها وبعوامل قوتها وطاقاتها. فهناك مخزون حضاري مادي ومعنوي تمثلكه هذه الشعوب عطلته عملية التفكيك التي مارسها الاستعمار طوال الفترة المنصرمة.. لن نتكلم عن كل العوامل.. بل ان العوامل التي سنشير اليها لا تشكل الاهم منها، فنحن نعتقد ان العوامل الایمانية والنفسية والمعنوية ستبقى هي العوامل ذات الطابع الاقتصادي والاجتماعي لنشير إلى تقدير اخذت الكثير من الواقع تؤكده وهو ان الشرق والعالم الاسلامي، رغم كل المفارقات التي يقود اليها هذا الكلام، يقف اليوم على ابواب تجديد دورته الحضارية والخروج من كبوته. إذ بلغت الازمة بعد مدياتها وان مظاهر التمزق والتخلف تخفي وراءها عوامل نهضة جديدة مباركة بدأت بالثورة الاسلامية المباركة وبالنهضة الاسلامية التي تشمل ارجاء الامة كلها والتي لا بد - ان هي احسنت التصرف - من ان تستغل الشروط التاريخية التي بدأت بالظهور لتصح

من المسارات التي حرفتها عهود الاستعمار والهيمنة.. ونعتقد ان العملية إذا ما بدأت فعلاً.. فانها ستسير بسرعة مضطربة.. فالاوضاع في البلاد الاسلامية وفي الشرق عموماً تشبه على المدى الطويل - اي فيما يتعلق بالمخزون الحضاري والقدرات والامكانيات والخبرات - الاوضاع التي سادت في اوربا بعد التدمير الذي اصابها بعد الحرب العالمية الثانية.. فلم تبدأ اوربا عملية عمرانها من الصفر بل بدأت باطلاق الطاقات التي عطلتها او دمرتها الحرب. ونعتقد ان هذه الصورة ان لم تكن متطابقة مع ظروف الشرق على المدى القصير إلا أنها تتطابق معها على مستوى الحقائق الكبرى والمدى الطويل.. انتا نعتقد ان عملية النهضة قد بدأت.. وانتا تدخل عصرها.. وان الكثير من الصور السلبية والتواصص والتشوهات ونقاط الضعف والدمار التي نعيشها لا يمكنها ان تخفي هذه الحقيقة.. وهذه بعض الاشارات السريعة التي يسمح بها هذا المقام لبحث هذا الموضوع واسباب دفاعنا عن وجهة النظر علاه.

اولاً: الوحدة والتكميل وليس التجزئة والصراع هو القانون الرئيس في المنطقة
هناك في حركات الشعوب مقاطع تاريخية حيث تفاجئ الامم بعامل خارجي يكون قد تزود بقوى جديدة لم يتم التنبه لها فيستغل نقاط الضعف لدى الآخرين ليحقق مشروعه. ونعتقد ان هذه الصورة تلخص ليس حالة الامة الاسلامية - بل عموم الحضارات - مع الاستعمار الذي استطاع بعد ان تزود بقوى ومفاهيم وتنظيمات وقدرات جديدة من ان يغزو الامة الاسلامية والشرق والعالم ويعمل في كل ذلك استغلالاً وتمزيقاً. نعتقد ايضاً ان الامة الاسلامية هي اكثر الامم التي استهدفتها المشروع الاستعماري لعوامل تتعلق بالتوازن العالمي.. إذ يدرك الاستعمار ان تغيب الاسلام هو شرط عالمي لسيطرته وتحكمه، بينما الامر هو ليس بهذه الضرورة بالنسبة للثقافات والحضارات الاخرى.

وقد درس عدد كبير من الباحثين الاوربيين انفسهم هذه الحقيقة ووجدوا انه كلما كانت المنطقة الاسلامية صاعدة، كان الغرب واوربا في اوضاع حضارية

نازلة وهابطة.. وقد اشار موريس لمبارد في كتابه الاسلام في عصره الذهبي إلى هذه الحقيقة وشرح ابعادها.. قد يرى البعض ان سبب ذلك هو ان المنطقة الاسلامية قد شكلت تاريخيا الممر الاستراتيجي إلى اسيا وافريقيا فإذا لم تخضع هذه المنطقة وتسود فيها عوامل الضعف فان المشروع الاستعماري سيفقد مركبات استمراريته وديمونته ..

وقد يرى اخرون ان القيم الاسلامية وما تزرعه من ثقافات تقف بالضد من النزعات الاستعمارية ونظامها الرأسمالي المرابي، خصوصاً وان المنطقة الاسلامية تتمتع بسعة مساحاتها وكثرة شعوبها، مما سينفي عنصر العالمية عن المشروع الاستعماري.

وقد يرى آخرون ان الاسلام باعتباره خاتم الديانات قد يزعزع الروح الدينية التي حملها المشروع الاستعماري والذي قام على تفسير خاص للنصرانية فاطلق صلبيّة تزوجت مع اليهودية الصهيونية، وهذا التحالف لا يستطيع ان يسود إلا بالقضاء على الاسلام ومعه النصرانية واليهودية الاصيلة كما بشر بها انباء الله ورسله عليهم السلام.

ومهما تكن التفسيرات لكننا نقف امام حقيقتين رئيسيتين هما:

- ١ - ان قانون المنطقة الاسلامية تاريخياً وجيو POLITICO كيا كان دائماً قانون الوحدة والتكميل وتوليف دورات كانت تزداد سعة رغم كل حالات الخلاف والتباين التقافي والقومي والإداري السياسي. فقانون الوحدة والتكميل في المنطقة كان تاريخياً أقوى من قانون التجزئة والتناحر. وإن القانون الأخير لم يتزود بالأدوات المفاهيمية والعملية التي سمحت له بالظهور بالشكل الذي وصفناه في مقدمة هذه الورقة إلا مع سيادة الهيمنة والسيطرة الاستعمارية على شؤون المنطقة. هذه الحقيقة قد حاولت الدراسات الاستشرافية وبعض المتأثرين بها من المسلمين والشرقين للاسف الشديد - ان تغييبها بالاصرار على الخلافات والتناحرات والحروب والفتنة التي كانت تجري كدليل عن حالة التمزق الذي

كانت المنطقة تعيشه. بينما مثل هذه النظرة لا تصمد امام الواقع التاريخية التي لا يمكن دحضها والتشويش عليها.. فالبني التحتية والاساسية للمنطقة كانت تجمعها من المشتركات الثقافية والاقتصادية والاجتماعية اكثر بكثير من عناصر التضاد والنفرة. وان تعدد اللغات والقوميات والدول في اوربا لم تمنعها اليوم من بناء اطراها وسياساتها الوحدوية. فالوحدة التي تتكلم عنها هي ليست الوحدة الشكلية، بل الوحدة في الاسس والدوائر والثقافات والمصالح المشتركة التي تولد ممارسات الاتصال والاعتماد المتبادل والتكمال والافتتاح.

- شهدت المنطقة ولادة كل الديانات التوحيدية الابراهيمية التي عرفها العالم والتاريخ.. والامر صحيح حتى بالنسبة للديانات غير السماوية التي حملت ايضا عناصر توليف ووحدة عالية كما هو حال التاو والكونفوشية في الصين والبوذية في الهند والزرادشتية في ايران القديمة وقس على ذلك.

قد يشار إلى المسلمين الذين تسود لديهم مواقف التحفظ أو إلى الصين المتحصنة خلف سورها العظيم والتي بقيت لغزاً على الاوربيين والغربيين كدليل العزلة والانكفاء، لكن المسألة اكثر تعقيداً من ذلك. فالمسلمون يتحفظون كما يتحفظ القاضي أو الباحث أو العالم طلباً للوقت وللمزيد من المعلومات والمعلومات قبل اعطاء حكمه. وعقيدتهم لا تسمح لهم بالتجربة المجردة، بل تطالبهم بالتأنى والفحص لتتوفر عوامل الاطمئنان. فالعبرة ليس الاسراع بموافقت قد تقود لاحقاً إلى ان يظلم المرء نفسه والآخرين وهي عند التطبيق العملي ستقود على المدى الطويل إلى أعلى درجات الانعزالية والعدوانية وفي الآخر. بل العبرة هي في التوابت التي يرسمها الدين لطريقة التعايش مع الآخر والتعامل معه وكيفية النظر إليه. وان التجربة العملية قد برهنت ان المسلمين قد اقاموا حضارة كانت هي الاكثر افتتاحاً والتي عاشت في كنفها شعوب وتيلارات وديانات ولغات وثقافات لا نجد نظيرها في أية تجربة اخرى. والامر نفسه في تعامل المسلمين مع الحضارات الأخرى والعالم. فالتجربة الاسلامية تجربة مفتوحة لا تقبل الانغلاق

على نفسها بل بحدودها، رغم ان الاسلام قد اطل على شعوب وجغرافيات اختلفت في صدر الاسلام عن مراحله اللاحقة، وتختلف اليوم عما كانت عليه بالامس. وكل ما يمس الاسلام أو يحركه الاسلام يمس العالم ويحرك العالم كله.

اما الصين فهي لم تكن منعزلة بالمعنى الذي يريده البعض، بل كانت تسعى لحماية نفسها بسبب سعة اراضيها واكتفائها بذاتها. إذ لا يمكن ان يتصور المرء ان اكبر شعوب الارض واعرق الحضارات تتحرك بالسهولة نفسها التي يتحرك فيها شعب صغير، الصين في علاقتها بالعالم بطبيعة في حركتها لكنها ثقيلة في وزنها. هكذا كانت المسألة تاريخياً وهكذا تطرح نفسها اليوم ايضاً. ومن يقرأ التاريخ سيجد ان الصين قد رتبت مسألة الدخول اليها عبر مفهوم السفارات وان كل سفارة كانت تعرف بما تحمله من منتجات فكرية أو مادية تستطيع الصين ان تبادلها مع غيرها من الشعوب. وقد فهم المسلمون هذه الحقيقة بشكل مبكر وتعاملوا معها باحترام شديد، فنمط علاقتهم الودية مع الصين واعتقد الكثير من الصينيين الدين الاسلامي بسبب الاحتقار وحسن الجوار، وان عشرات الملايين قد استقروا في مناطق (اليونان وغيرها) تعتبر مخزوناً كبيراً للثورات النفطية، بعد ان توارثوا اباً عن جد مهنة التجارة التي لعبت عبر التاريخ دوراً توحيدياً كان عنصراً مهما لانتشار الاسلام .

استطاعت المنطقة افراز شتى المفاهيم التوليفية التي سمحت بالتعايش وقبول الآخر. فلم تتحول نزعات النفي العرقية أو العنصرية أو القومية أو الدينية أو الطبقية إلى مفاهيم مطلقة، بل طالما طوقت هذه النزعات بالمفاهيم الدينية أو الفلسفية التي هي سمة من سمات الفلسفات الشرقية. وان المشاكل التي كانت تحصل في مثل هذه المسائل، أو الامثلة التي يمكن تقديمها كحقيقة مضادة، كانت تجد لنفسها سقفاً تقف عنده، ولم تندفع لتصل إلى اعمال تطهير وتصفية كما حصل في الامريكيتين والقارات الجديدة التي وصلها الجنس الايض، من تصفية سكانها الاصليين أو في اوربا من تصفية انصار الاديان والمذاهب الاخرى. فقد جعل

الاسلام حماية المخالفين له امراً لا تقرره توازنات القوى، بل يقرره الشرع المقدس بجعلهم في ذمة المسلمين. هذه الحقيقة التي كان يجب ان تسجل كفضيلة للفكر الاسلامي خصوصاً والشرقي عموماً، اصبحت هي سبب ابتلاء المسلمين وغيرهم من سكان المنطقة. وبعد ان حطم الاستعمار المرتكزات التوليفية والتوحيدية التي كانت تقوم عليه الجماعات المختلفة صار بالامكان زرع الفتنة والانقسام .

٢ - ارتبطت مفاهيم الوحدة والتكامل وتطور الاسواق وتكامل الصناعات والمنتجات وتطور التنظيمات الادارية وحرية الحركة والانتقال واعتماد اصول وقواعد الثقة بمارسات تطور التجارة والتبادل. إذ لا يمكن تصور تطور التجارة في مناطق شديدة التنازع والانقسام تكثر فيها الحواجز والموانع. فاذا كانت التجارة كما يعلم الجميع متطرفة في المحيط المتوسطي وآسيا فان ذلك يعني بالضرورة ان عوامل الوحدة والتكامل في المنطقة كانت متطرفة ايضاً، لذلك نقول ان الشرق لو ترك لحاله لتحركت فيه دوافع الوحدة إلى الامام ولتراجع عوامل التناحر والانقسام إلى الوراء. هذه المسألة ليست تصوراً نظرياً بل هي واقع عملي وتاريخي يسعى البعض لاخفائه وتغليب الامور التفصيلية والجزئية على المسائل الأساسية والرئيسية.

لن تتكلم عن تطور الممارسات التجارية والتنظيمية وغيرهما، بل سنذكر بشكل سريع كيف استطاع الغرب ان يقضي على دورة التجارة المتكاملة في الشرق والتي سمحت له ليس بالسيطرة على الشرق فقط، بل بالسيطرة على العالم كله.

اسواق الشرق بقيت منذ فجر التاريخ وإلى القرنين الأخيرين هي أعظم وأشهر اسواق العالم. تجارة متنوعة نشطة تسلك طريق البر (ما يسمى بطريق الحرير والشاي والتوابل) وطرق البحر بحيث يideo المتوسط ومضيق الدردنيل والبحر الاسود وقزوين والبحر الاحمر والخليج الفارسي والمحيط الهندي كبحار داخلية، في منطقة

تكامل دوائرها في اعتماد متبادل، لترتبط بين اوربا وافريقيا واعماق آسيا.

ظل الغرب توافقاً لأن يدمر الطريق العملي والبرى القصير الذي يربط بين موائله على المتوسط (خصوصاً فينيسيا وجنوا) وصولاً إلى مصادر الثروة خصوصاً في الهند والصين. وقد جرب كولومبس حظه في الاتجاه غرباً فاصاب عام ١٤٩٢ القارة الامريكية معتقداً أنه قد وصل إلى الهند. ولم يتثن اكتشاف الطريق البحري الوصول إلى الهند إلا في نهايات القرن الخامس عشر (١٤٩٨) عندما استطاع فاسكودي عاماً ان يمر عبر رأس الرجاء الصالح ليتعرف على عابر البحار العربي احمد بن ماجد على الطرق والتيارات التي كان المسلمين وغيرهم يعرفونها منذ قرون طويلة.

ما يسمى بعصر الاستكشافات لم يكن في الحقيقة سوى عصر التجارة الاوربية التي ارادت ان تستقل بنفسها التحطم اقصر الطرق للوصول إلى بلاد المسلمين والشرق وآسيا. وسواء كان سبب ذلك هو مضائق العثمانيين للتجار الاوربيين وفرضهم المزيد من الضرائب عليهم أو كان سببه التزعمات الاستعمارية الجديدة التي ارادت ان تستقل بنفسها وان تتحكر العالم لقدراتها إلا ان نزعة جديدة بدأت تظهر لتحدد مسار العالم والتاريخ. فالحروب الصليبية التي اطلقت في نهايات القرن الثاني عشر الميلادي كانت تستهدف أساساً كسر شوكة المسلمين، لكنها كشفت ايضاً عن نهضة القانون الاستعماري الاستفراطي الذي بدأ يتشكل في رحم خط التطور الاوربي. وبجانب محاصرة المسلمين في عقر دارهم جرت ايضاً اعمال تطهير القارة بطرد المسلمين من الاندلس وجنوب فرنسا وایطاليا وكذلك من اوربا الشرقية، وتصفية اليهود وكل المعتقدات الاخرى، كما تشير إلى ذلك محاكم التفتيش واحراق الكتب وحملات ملاحقة وحرق ما يسمى بالسحره واصحاب البدع.. الخ. وشمل الامر ايضاً تصفية الفرق المسيحية خصوصاً الشرقية منها. هذا المسار اكد نفسه لاحقاً عام ١٤٩٤ عندما قام البابا الكسندر السادس بتقسيم العالم بين اسبانيا والبرتغال في حملاتهم الاستعمارية التي لم تتوقف والتي

ورثتها عنهم بقية الدول الاوربية، بحيث يحدثنا مطلع القرن العشرين ان ٧ دول هي بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة وهولندا والمانيا وروسيا وبلجيكا، كانت تسيطر على ٧٩٪ من مساحة العالم ويُخضع له ٨٢٪ من سكانه. وذلك دون ذكر المستعمرات البرتغالية والاسبانية والايطالية، الخ.

وجاء النصر الحاسم لاوربا لاختراق الخارطة الاسلامية في معركة لامبانت (Lépante) في ١٧ اكتوبر ١٥٧١ حيث كانت الخسائر العثمانية عظيمة انهت ذلك تفوقها البحري بعد ان فقد اسطولها ١١٧ سفينة و ٤٥٠ مدفأً وسقط في المعركة ٣٠٠٠ قتيل.

ثم تلاحت الاعمال التي لا مجال لذكرها الان والتي سمح لها اختراق الارض والنفوس لتمزق الوحدة الطبيعية التي كانت قائمة بقوانينها. وتعتبر شركة الهند البريطانية في القرن الثامن عشر التسجيل النهائي لانتهاء التكامل التاريخي الذي قامت عليه المنطقة والذي سمح للشرق ومنها البلاد الاسلامية ان تتطور او ان تنتج ارقى واعقد انواع السلع لتحل بالتدريج السلع الغربية محل السلع المحلية. إذ استطاعت هذه الشركة التي تمثل المصالح البريطانية في المشرق بعمومه - وليس في الهند فقط كما قد يدل على ذلك اسمها - ان تسيطر على اكثر من ٧٥٪ من التجارة مع الصين لتسير على النسبة الباقيه روسيا وفرنسا وغيرها من دول استعمارية.

الجودة لم تكن هي السبب الاول في البداية لتقديم السلع الغربية على السلع الشرقية، وانما كان السبب هو تصدير المدفع والسيف للبضاعة، يعقبه مزيج من عوامل الاحتكار وتقسيم الاسواق للتحكم بها وتدمير المشاغل المحلية وانتاج الخط الانتاجي القائم على المانيفاتور الجديدة وقوى العمل المنظمة تنظيماً جديداً والقادرة - بعد توسيع الاسواق - على تحقيق الانتاج الموسع بدل الانتاج الحرفي المحدد.

فعل بالتدريج النسيج الانجليزي الذي يعتبر البضاعة الاولى التي غزت بها

بريطانيا العالـم، محل الاشكال الراقيـة للحرير والنسيـج بخيوطـه المختـلـفة. وان ما يسمـى «بـالـموـسـلين» اليـوم ما هو سـوى النـسيـج المـوصـلي المعـرـوف، وقـسـ على ذـلـك. ودـمـرت صـنـاعـات السـجـادـ والـورـقـ التي مـازـالـ الوـصـولـ إـلـى نوعـيـاتـهاـ القـديـمةـ حـلـمـ الصـنـاعـاتـ الـحـدـيـثـةـ قـاطـبةـ. كـماـ تـمـتـ السـيـطـرـةـ عـلـىـ كـلـ تـجـارـةـ الشـايـ الـهـنـدـيـةـ السـيـلـانـيـةـ،ـ وـالـقـهـوةـ الـيـمـنـيـةـ وـكـلـ اـشـكـالـ الـعـطـورـ وـالـتـوـابـلـ. وـدـمـرتـ صـنـاعـاتـ النـقلـ كـالـسـفـنـ وـالـعـربـاتـ. كـماـ هـزـمتـ صـنـاعـاتـ المـرـيـ الزـجاـجـيـةـ وـالـفـخـارـيـاتـ وـبـقـيـةـ الصـنـاعـاتـ الـاسـتـهـلاـكـيـةـ الـجـدـيـدةـ،ـ كـلـ الصـنـاعـاتـ الـمـحـلـيـةـ الـراـقـيـةـ لـلـبـرـسـلوـنـاتـ وـالـأـوـانـيـ وـالـمـرـيـ الـمـعـدـنـيـ وـالـمـقـصـاتـ وـالـخـاجـرـ (ـالـعـمـانـيـ)ـ وـالـسـيـوـفـ (ـالـدـمـشـقـيـةـ)ـ وـأـعـمـالـ الـصـيـاغـةـ وـصـنـاعـةـ الـإـنـاثـ وـالـجـلـودـ الـتـيـ تـتـبـارـىـ الـمـتـاحـفـ الـيـوـمـ بـعـرـضـهاـ لـجـمـالـهـاـ وـجـوـدـتهاـ وـقـدـرـتهاـ عـلـىـ مـقاـوـمـةـ عـوـارـضـ الزـمـانـ.ـ بـلـ اـمـتـدـ الـاـمـرـ بـالـتـدـرـيـجـ إـلـىـ الـانتـاجـ الـزـرـاعـيـ فـدـمـرـتـ الـبـذـورـ التـارـيـخـيـةـ ذاتـ التـوـعـيـاتـ الـراـقـيـةـ لـمـصـلـحةـ الـبـذـورـ الـرـخـيـصـةـ الـضـعـيـفـةـ فـيـ مـقاـوـمـاتـهـاـ.ـ وـاسـتـمـرـتـ اـيـطـالـياـ الـتـيـ تـقـدـمـتـ عـلـىـ غـيرـهـاـ مـنـ الدـوـلـ الـأـوـرـيـةـ بـصـنـاعـةـ الـمـعـجـنـاتـ عـلـىـ اـسـتـيـرـادـ الطـحـينـ الـحـورـانـيـ لـتـحـسـينـ نـوـعـيـةـ الطـحـينـ الـأـيـطـالـيـ.ـ وـدـمـرـتـ مـعـاـمـلـ الـصـهـرـ وـالـتـصـنـيـعـ الـحـرـبـيـ وـصـنـاعـاتـ السـفـنـ الـتـيـ كـانـتـ مـنـ الـأـعـظـمـ عـالـمـيـا..ـ وـطـوـرـ الـبـارـوـدـ الـتـيـ عـرـفـتـهـ الـمـنـطـقـةـ لـقـرـونـ مـضـتـ وـعـرـفـتـ اـسـتـخـدـامـاتـهـ لـكـنـهـاـ لـمـ تـسـتـخـدـمـهـ فـيـ الـحـرـوـبـ لـأـسـبـابـ قـدـ لاـ تـتـعـلـقـ بـالـخـبـرـةـ وـالـمـعـرـفـةـ بـلـ لـعـوـافـلـ ذـاتـيـةـ لـاـ يـمـكـنـهـاـ اـنـ تـرـىـ الـحـرـبـ مـجـرـدـ اـفـنـاءـ الـعـدـوـ بـاـيـةـ وـسـيـلـةـ اوـ قـدـرـةـ،ـ ايـ الـمـفـهـومـ الـحـرـبـيـ الـذـيـ طـوـرـتـهـ الـحـرـوـبـ الـاستـعـمـارـيـةـ وـصـارـ سـيـلـاـ لـاحـقاـ لـاـسـتـخـدـامـ الـقـبـلـةـ الـنـوـوـيـةـ وـالـاـسـلـحـةـ الـكـيـمـيـاـيـةـ وـغـيرـ ذـلـكـ مـنـ عـوـافـلـ اـفـنـاءـ،ـ لـمـ يـتـقـدـمـ اـسـتـخـدـامـهـ بـسـبـبـ تـقـدـمـ الـعـلـومـ وـالـتـقـنـيـاتـ فـقـطـ،ـ بـلـ لـتـحـطمـ الـخـلـفـيـاتـ الـفـلـسـفـيـةـ لـمـفـهـومـ الـحـرـبـ،ـ وـقـيـامـ خـلـفـيـاتـ جـدـيـدةـ قـامـتـ عـلـيـهـاـ مـنـذـاكـ اـنـمـاطـ جـدـيـدةـ مـنـ الـحـرـوـبـ لـمـ تـعـرـفـهـاـ الـبـشـرـيـةـ مـنـ قـبـلـ.

وـسـاعـدـ تـدـفـقـ الـذـهـبـ وـخـصـوصـاـ الـفـضـةـ الـتـيـ اـمـتـلـأـتـ بـهـ الـخـزـائـنـ الـاستـعـمـارـيـةـ مـنـ عـمـلـيـةـ اـسـتـغـلـالـهـ بـقـيـةـ الـشـعـوبـ،ـ خـصـوصـاـ فـيـ الـقـارـةـ الـاـمـرـيـكـيـةـ،ـ مـنـ تـدـمـيرـ الـقـيمـ

النقدية التي كانت تعتمد على الفضة بشكل رئيسي في معاملاتها لتدمير الدورة النقدية ولقطع اوصالها ولتساعد المستعمرین على شراء ما يحتاجون بارخص الاسعار بعد ان امتلكوا القدرات العظيمة التي تساعدهم على ذلك.

لم يدمر الغرب تجارة المنطقة فحسب، بل دمر القاعدة الانتاجية للبلاد، أولاً بتقطيع شرائينها، ثم بالانقضاض عليها في كل موقف جرت فيها، بحيث ازدادت عوامل تبعينا واعتمادنا على المنتجات الغربية، فلا نستطيع عيشاً بدونها. وقدنا بالتدريج الخبرات الفنية والتقنية التي كانت ستسمح لنا أو تركت الامور لطبيعتها لأن تتطور الصناعات وطرق الانتاج السابقة التي كانت قادرة أن تنتج ارقى انواع المنتجات من ان توакب التطورات الاجتماعية والاقتصادية.

وليس ادل على ذلك من ان اول حرب تجارية في العصر الحديث كان ما سمي بـ «حرب الافيون» عام ١٨٣٩ - ١٨٤٢ عندما سعت بريطانيا ان تبيع بالقوة الافيون إلى الصين، فرجو التأمل.. يبيعوننا الافيون لتمتلي خزائنهם بالثروات.. وانهم استمروا يبيعوننا اشكالاً اخرى من البضائع التي تحدو وعينا لتمتلي خزائنهما الى اليوم، ونبقي نحن مخمورين بالاوهام والاحلام الكاذبة.

وما حصل بالنسبة للافيون في الصين حصل بالنسبة للتبغ في ايران. وان ما يعرف بشورة التبغ وفتوى الامام الشيرازي بتحريم استخدامه هو رد فعل لقانون استطاعت بريطانيا استحصل عليه لاحتكار انتاج وتسويق التبغ في ايران..

ما نريد تأكيده هنا هو ان الغرب لم يأت الى المنطقة منافساً أو طرفاً يتعامل مع اطراف.. بل جاء إلى المنطقة غازياً مستبعداً يسعى بكل الوسائل والطرق لفرض هيمنته، وأولى وسائل هيمنته هي تدمير الاسس والثوابت التي كانت تعيشها البلاد الاسلامية خصوصاً والشرق عموماً. ما نريد تأكيده هنا هو ان الشرق عموماً والبلاد الاسلامية خصوصاً كانت تعيش قانون الوحدة والتكميل كاساس، وان لهذا القانون مقومات طبيعية تدفع اليها العوامل القيمية والثقافية والدينية والاقتصادية والاجتماعية، ذلك لو تركت لحالها.. وانا عندما نتكلم عن قانون

للوحدة والتكامل لا نتكلم عن انتهاء المنازعات والخلافات، بل عن تحرك المشتركات لتكون قاعدة لحياة الناس والامم. وان قانون التفتيت والتجزئة هو القانون المفروض بالقوة. لذلك فالامر الطبيعي هو انه كلما ضعفت قبضة الغرب على بلداننا، كلما تحرك قانون الوحدة والتكامل ليأخذ مدياته ولتحريك من داخله شتى الديناميات ومظاهر الحيوية التي تزيل الكثير من التشاوم الذي اصاب العديد من المفكرين. وان تحريك هذا القانون وان كان يحتاج في البداية لتحريك ذاتي ومبادرات فردية، الا انه عندما يتحرك سينطلق بزخمه الداخلي، فعوامل الدفع اقوى من عوامل الكبح، على الاقل كما تشير إلى ذلك التجربة التاريخية.

ثانياً: الطريق المسدود امام المشروع الغربي

نعتقد ان المشروع الغربي الذي ساد وهيمن على مقدرات البشرية خلال القرون الاخيرة بدأ يأخذ حجمه الطبيعي، وانه بعد عقود من الان سيفقد بالتأكيد قدراته في تقديم نفسه كنموذج شمولي، أو كطريق حتمي لابد لبقية المناطق والبلدان والشعوب ان تأخذ بمسارته وقوانينه.

ان عقبات اساسية باتت تقف امام المشروع ليكون مشروع عالمياً. ونعتقد ان عناصر القوة القديمة التي قام عليها هذا المشروع باتت هي نفسها عوامل ضعف وانحباس، لن نتكلم عن وسائل القوة والتمكن الذي مازال هذا المشروع يتملكها، والتي سمحت، ومازالت تسمح لهذا المشروع ان يخترق بقية الحضارات. لكن المشروع، عندما يريد لنفسه الشمولية والتعميم فيجب ان يبرهن انه يستطيع ان ينقل نفسه الى غيره لا عبر الوسائل القسرية، المادية والعقلية، التي استخدمها في اقامة نظام تحكمه، بل عبر الانسياقات الطبيعية لقوانين عمله لتنشر بكل حرية وقبول لدى الآخرين، ليروا ان المصلحة العقلية والمادية تكمن بسلوك هذا الطريق وليس غيره. هكذا توسيع حضارات وثقافات الامم المختلفة وانتشرت

عبر القبول الطوعي وليس القسري للمسائل. بل هكذا فكر اصحاب المشروع اساسا واعتقدوا ان مشروعهم إذا ما ترك يعمل بحرية فإنه سيقدم نفسه كبديل لكل الثقافات والمشاريع الاخرى، وفي المجال الاقتصادي نعلم جميعا ان المشروع الغربي المعاصر قد ارتبط بالمشروع الرأسمالي العالمي. وكلنا نعلم ان دعاء الفكر الاقتصادي الكلاسيكي الاوربي كانوا يرون ان المشروع سيتمدد تلقائيا وطبعيا عبر قوانينه الذاتية لينتشر ويعم البشرية كافة.

المركتليون الذين آمنوا بالتجارة وتراكم الثروات كانوا يعتقدون ان الذهب هو عصب الحياة والموت وان قوة الامم تكمن في مدى مراكمتها للذهب، فكان بودان Bodin يرى بأنه يجب تصدير المنتجات المصنعة لزيادة احتياطات الذهب ويرى كولبر Colber بأنه يجب زيادة الصناعات لتشجيع التصدير. ورأى الفيزيوقراط ممثلين بكيرني Quesnay (1694-1774) ان هناك دورة اقتصادية واعطوا مكاناً بارزاً للزراعة. ورأى بناء الرأسمالية الحقيقيون ان الرأسمالية لابد ان تنتشر عبر الاسواق والتبادل.

إذ رکز ادم سمیت في كتابه عام ١٧٧٦ «بحث عن طبيعة واسباب ثروة الام» على الدور المنظم الذي ستلعبه الاسواق الحرة والمنافسة. وان تراكم رؤوس الاموال وتقسيم العمل (التخصص) هو مصدر ثراء الامم. وان بحث كل فرد وكل امة عن مصالحها الخاصة سيتحقق في ظروف المنافسة الحرة الاستخدام الكامل لشتي الطاقات وان «اليد الخفية» للأسواق ستوجد التوافق بين المصالح الخاصة وال العامة وان التجارة الدولية ستنظمها «المنفعة».

ويشدد جان باتيست ساي على ان «المنتجات تشتري المنتجات» وان العرض الجديد سيرافقه توزيع المداخيل الذي سيولد انتاجاً جديداً وعرضياً جديداً.. لذلك لا يمكن ان تتولد ازمة فائض انتاج علي الصعيد العام. اما ريكاردو فيرى ان قيمة السلع ترتبط بمقدار العمل المضروf فيها كما يرى

في نظريته عن الكلف المقارنة التي تتعلق بالتجارة الخارجية بان اختلاف البلدان سيولد حالة من التخصص الذي يكامل بعضه بعضًا لما فيه منفعة الجميع. ولا يختلف تيار الاصلاحيين كثيراً عن تيار الكلاسيكيين بل يشدد على بعض العوامل الاجتماعية الاضافية كمناقشة علاقة العمال بباب العمل كما هو موقف ستิوارت ميل في «مبادئ الاقتصاد السياسي» (١٨٤٨)، والامر نفسه بالنسبة لسيسموندي (١٧٧٣-١٨٤٢)، الذي يقترب اكثر من غيره من مواقف الاشتراكيين.

اما التيار الاشتراكي فقد قبل بالقاعدة الثورية للنظام الرأسمالي، لكنه اختلف في الطبقة المستفيدة فاعطى العمل الاهمية الاولى كما هو موقف سانت سيمون (١٧٦٠-١٨٢٥) او بشكل اكثـر دقة كارل ماركس الذي رغم انتقاده للنظام الرأسمالي لكنه يشدد على ضرورته التاريخية والإنجازات الهائلة التي حققها. إذ اعتقد ان الرأسمالية ستدمـر المجتمعات القديمة لتبني المجتمعات الجديدة وان قوانـين الرأسـمال ذاتـه الذي يبحثـ عنـ الـربعـ وـتجـديـدـ دورـهـ عـبرـ الـانتـاجـ وـاستـغـالـ الـعملـ وـقيـامـ الـاسـواقـ الـجـديـدةـ فـيـ جـمـيعـ بـلـدانـ الـعـالـمـ.

لكن لا شيء من كل ذلك قد تحقق.. فحرية التجارة ومبدأ «دـعـهـ يـعـملـ دـعـهـ يـعـمـرـ» والتي تمثل حرية انتقال العمل ورؤوس الاموال وحرية انتقال التكنولوجيا والتبادل قد ضربت عرض الحائط، ولم تدمـرـ سـوىـ المجتمعـاتـ اللاـغـرـيـةـ بينما اقامت الدول الغربية أعلى درجات انظمة الحماية والاحتـكارـ داخـليـاـ ودوـليـاـ، ولم تطبق الحرية الاقتصادية إلا في اتجاه واحد هو حريةـهاـ هيـ بـعـدـ وـفـرـضـ كـلـ ماـ تـريـدـ،ـ مـقـابـلـ شـتـىـ اـنوـاعـ الـقيـودـ فـيـماـ يـتـعلـقـ بـالـآـخـرـينـ،ـ لـذـلـكـ بـعـدـ انـ دـمـرـ الغـربـ الـحـيـاةـ الـاـقـتـصـادـيـةـ الـمـسـتـقـلـةـ لـدـىـ الـاـمـ الـاـخـرـ حـوـلـ هـذـهـ الدـوـلـ إـلـىـ مـجـرـدـ مـصـدـرـ الـمـوـادـ الـاـوـلـيـةـ،ـ وـإـلـىـ اـسـوـاقـ مـسـتـهـلـكـةـ لـمـتـجـاـتـهـ وـإـلـىـ مـصـدـرـ سـهـلـ لـلـحـصـولـ عـلـىـ الـعـمـالـةـ الـرـخـيـصـةـ.ـ فـاغـرـتـ هـذـهـ الدـوـلـ فـيـ سـلـسـلـةـ مـنـ الـدـيـونـ وـانـخـرـطـتـ فـيـ نـظـامـ

يمتلك كل الوسائل النقدية والتباذلية والاستهلاكية وكذلك الحرية والسياسية والاجتماعية والاعلامية لامتصاص اية فضلة او تراكم يستطيع اي بلد ان يتحققه، وهو الشرط الاول للكلام عن الخروج من شرط الفقر للدخول في عملية التطوير والتقدم. لنأخذ مثلاً البلدان المنتجة للنفط والتي حبها الله بامتلاك ثروة باتت حاجة استراتيجية عالمية تؤهلها للانتقال من حالة الاقتصاد المتخلف الى حالة الاقتصاد المتقدم.. لقد وعى البلدان المنتجة حقيقة الاقتصاد العالمي فاستطاعت تأسيس منظمة للدفاع عن حقوقها وهي منظمة الاوبك. وفعلاً وفي ظروف تاريخية خاصة استطاعت الدول المنتجة للنفط من ان تطرح نفطها باسعار أعلى بكثير من الاسعار السابقة، رغم انها بقيت اسعاراً منخفضة بالنسبة لمصادر الطاقة الأخرى كالفحم والطاقة النووية وطرق توليد الطاقة الأخرى. فتدفقت الاموال وتشكلت بسرعة دورة جديدة انعشت عدداً كبيراً من اقتصاديات الدول المنتجة للنفط، بل عدداً كبيراً من الاقتصاديات القرية والمحيطة والتي بدأت تحقق فوائد كثيرة مباشرة وغير مباشرة. وما ان مرت سنوات قليلة واستوعب الغرب ما سمي بالصدمة النفطية حتى وضعت السياسات المضادة مستخدماً كل الوسائل الاقتصادية والسياسية والعسكرية ليس فقط لامتصاص هذه الثروات من خزانات الدول المنتجة للنفط، بل للضغط على الاسعار والتشجيع على اغراق الاسواق. مما قاد خلال فترة قصيرة الى هبوط متسارع في اسعار النفط لينخفض اليوم باكثر من مرة أو مرتين عن السعر الذي كان عليه قبل اقل من عقدين من الزمن. هذا الانخفاض الذي طرأ على اسعار النفط عالمياً لم يقابله انخفاض في اسعاره في الاسواق الغربية المحلية.. بل ان اسعاره استمرت بالارتفاع وزادت اليوم بمرتين عن اسعاره قبل اقل من عقدين من الزمن.. هذه الزيادة لا يحصل عليها المنتجون، بل تحصل عليها الدوائر والدول التي تسمح لها شبكاتها ومصافيها بالاستيلاء على النفط، وهي قد باتت تشكل مصدراً مهماً من مصادر الدخل الذي تحصل عليه الحكومات الغربية عن طريق الضرائب.. لكن الامر لا

يقف عند هذه الحدود، فارتفاع قيمة ما يدفعه المستهلك والمعلم الغربي لن يتحملها هو بل ستتحملها البضاعة أو الخدمة التي تعود فيبيعها لنا مما يعني اننا نخسر على صعيد النفط الخام الذي نصدره بسبب انخفاض الاسعار، لنعود فندفع جزءاً من فاتورة ارتفاع النفط المكرر في الاسواق الاوربية.

الغرب الذي يمتلك الف سلعة تقابل النفط، منها سلعاً كثيرة لا تنتجه ارضه بل يحصل عليها من فقراء من امثالنا ليعيها لفقراء آخرين من عالمنا هذا. الغرب الذي يبيع منذ اكثر من قرون هذه السلع لنا ولغيرنا.. الغرب الذي يحافظ على اسعار هذه السلع مرتفعة بطرق لا تمثل الوسائل الاقتصادية وبمعناها الاحتكاري سوى واحدة منها.. الغرب لم يسبق غيره لانه النظام الارقى أو الاذكى، بل لانه النظام الذي يجيد امتصاص جهود وفوائض الآخرين بطرق يضفي عليها القانونية والشرعية ويمتلك من القدرات والطاقات ما يستطيع معها الحفاظ على مكتسباته ويعندها بعدأ شمولياً لتخفي هذه السرقة الفاضحة تحت ستار من المفاهيم والمنظفات العامة.. هذا هو السبب الحقيقي لتقدم الغرب وهو السبب الحقيقي لتأخرنا.

ولكي لا نفرق بلغة الارقام المعروفة لطرح بعض الاسئلة البسيطة فنقول: ماذا لو استمرت اسعار النفط على مستوياتها في اوائل السبعينيات؟ ثم ماذا لو ارتفعت لتبلغ حوالي (٥٠) دولاراً للبرميل الواحد وهو السعر الذي قد يوازي اسعار الطاقة الاخرى؟ ثم ماذا كان سيحصل لو استمرت هذه الاموال في مجالات التنمية الحقيقة والاعمار، ولم تذهب لتجمد في خزانات الدول الاجنبية أو مصارفها، أو تذهب لتصرف في شراء الاسلحة وشن الحروب التي استنزفت الامة مئات المليارات من الدولارات؟ لو حصل ذلك وهو ما كان يجب ان يحصل لو كان الاقتصاد العالمي قائماً على نظريات الاقتصاد الكلاسيكي في المنافسة الحرة أو الكلف المقارنة أو غيرها من نظريات تبع بها كتب الاقتصاد الكلاسيكي والحديث، لو حصل هذا بمفرده لكان كفلاً باان يحقق على مدى فترة قصيرة ما

يحقق خطوات كبيرة في توفير فوائض مالية كبيرة، يمكنها ان توفر القاعدة الاولى لنهضة متكاملة، لو توافرت بقية العوامل السياسية والثقافية والقيمية.

ان ما حصل في موضوعة النفط حصل مع كل السلع الاخرى، لكن فيما يخص النفط فانه قد اطلق من الاحلام ما لم تطلقه سلعة اخرى.. وان انهيار هذا الحلم لم يفتح فقط عيون الكثرين، بل حطم اوهاماً دعدهت لحين مشاعر الكثرين. فالنظام الاقتصادي الدولي ليس دولياً بمعنى ان امام الأمم جميعها فرصاً للتمتع بالقوانين التي يدعها وهي حرية التجارة والمنافسة والربح، بل انه يكتسب عليه دوليته من ان العالم والدول كلها قد ربطت بمتر وبولات أو مراكز هي الدول الاستعمارية ذاتها. فالمشروع الغربي الذي انطلق تحت واجهة الدعوات العالمية والانسانية والشمولية برهن انه مشروع مغلق لا يمر عبره أو من خلاله طريق نهضة الامم، كل الامم. لقد قام هذا المشروع على تدمير دوراتنا وعوامل الوحدة والتكمال فيما بيننا وان المشروع الحقيقي والوحيد المطروح علينا اليوم والذي يضغط بشدة على مجمل العوامل الابيجالية الموجودة فيما نخترنه جمیعاً من قوى حية هو بالعودة إلى تلك الدوائر نفعلاً عنها ونرفع عنها عوامل الضغط الخارجي ونزيل عنها عوامل الكبح المصطنعة أو تلك التي بنتها عوامل الشرذمة وعهود التخلف.

ثالثاً: الشرق والعالم الاسلامي يستعيد بالتدريج دوره ومكانته
لا يمكن تصور نظام عالمي بغرب متقدم وشرق متاخر.. الشرق المتقدم حقيقة تاريخية وهو بلا ريب حقيقة مستقبلية لا يمكن حجز الطريق امامها مهما بُدل من مسائل. صحيح ان اليابان تنتهي اليوم إلى مجموعة السبعة الكبار.. صحيح ان الصين باتت تتمتع بعلاقات متميزة مع الولايات المتحدة على الصعيد التجاري.. صحيح ان الهند هي في خلاف عميق مع باكستان الاسلامية.. صحيح ان اهم اشكال المؤتمرات الاقتصادية التي عقدت في المنطقة العربية هي تلك التي سعت لادخال «اسرائيل» كswire اقتصادي عبر مؤتمر الرباط والقاهرة والمؤتمرون الذي

قاطعته معظم الدول العربية في الدوحة. صحيح ان كل المحاولات التي بذلت لحد الآن لاقامة تنظيم اقليمي فعال يضم ايران وتركيا وباكستان والجمهوريات الاسلامية المستقلة عن الاتحاد السوفيatici بعد تفككه لم تقدم كثيراً. صحيح ان الاجتماع الثماني الذي رعاه رئيس الوزراء التركي السابق اربكان، الذي سعى لان يتجاوز الكثير من التعقيدات ويحقق اولى خطوات التمثيل الاسلامي بحضور الدول ذات الاوزان الكبيرة بشرياً واقتصادياً، قد كان من عوامل اسقاط اربكان والتأمر عليه.. صحيح ان الولايات المتحدة تحاول ان تضع اتفاقية التعاون الاقتصادي في آسيا - البلسفيك (اييك) مقابل منظمة «المؤتمر الاقتصادي لبلدان شرق آسيا» وان تمارس الضغوط على البلدان الاسلامية والاسيوية لغرض مفاهيم ومنظماً غربية عليها، أو لزرع الفتنة والمشاكل وتفجير اوضاعها من الداخل، كما نشهد اليوم في اندونيسيا ومالزيا من اعمال ضغط وتفكيك تسعى فيه الولايات المتحدة لمواجهة التطورات التي ترعبها والتي تشهد لها آسيا اليوم. كل هذه الامور صحيحة ولا شك ان الطريق ما زال شاقاً وصعباً امام عودة الشرق ونهضته ليستعيد دوره التاريخي وليتوازن واقعه مع امكانياته وال Capacities البشرية والمادية والثقافية التي بناها عبر عصور وعهود طويلة.

لكن الصحيح ايضاً هو ان الشرق قد عبر حاجز الخوف، بل هو قد عبر حاجز اللتوازن وبدأت اطراف منه تشكل نداً حقيقياً للغرب وهيمنته..

صحيح ان اليابان التي سارت على الخطى الغربية قد كانت اولى البلدان الاسيوية التي شقت طريقها لكسر الهيمنة الغربية.. لكننا يجب ان نتذكر ان اليابان هي بلد اسيوي شارك اسيا والشرق في كل تاريخه.. وانها التي خرجت مهزومة مدمرة بعد الحرب العالمية الثانية قد اصبحت رغم صغر مساحتها من اقوى دول العالم اقتصادياً.. واليابان ان كانت ما زالت تتاثر بالضغوطات الغربية السياسية خصوصاً من الولايات المتحدة الامريكية، إلا انها تقف بالمقابل منذ فترة على حافة الحرب التجارية مع الولايات المتحدة، وانها بسبب ذلك اتبعت سياسة

تحمل في طياتها عملية موازنة الضغط الأمريكي بالاتجاه إلى الدول الآسيوية الأخرى ككوريا وتايلند وسنغافورا ومالزيا واندونيسيا وبشكل أقل مع إيران والدول العربية.. هذه السياسة افرزت نتائج على درجة كبيرة من الخطورة ستلعب بالتأكيد دوراً يتجاوز السلبيات المتمثلة بخضوع اليابان للكثير من السياسات الأمريكية.

كذلك الامر مع الصين التي تعتبر معدلات النمو الاقتصادية فيها اليوم الأعلى في العالم، حيث حققت معدلات نمو بلغت (٣/٨٪) سنوياً للفترة ١٩٨٥ - ٧٥ .. و(١٠٪) سنوياً للفترة بين ١٩٩٦ - ٨٦ .. وحققت معدل نمو سنوي مقداره (٨/٨٪) في عام ١٩٩٧ مقابل (٨/٢٪) و(٤/٤٪) و(٣/٨٪) للفترات نفسها بالنسبة للولايات المتحدة. ومما لا شك فيه ان نصيب الولايات المتحدة في الناتج الوطني الاجمالي لدول العالم مجتمعة ما زال يمثل (٢٠٪) حسب ارقام ١٩٩٦، لكن الاكيد ايضاً ان نصيب الصين قد اصبح (٣٤٪) للعام نفسه، اي ما يعادل تقريباً نصيب بريطانيا وفرنسا والمانيا مشتركة.. ولن تمر اعوام قليلة حتى تتقدم الصين على الولايات المتحدة، حيث بلغ معدل الاستثمارات السنوية من الناتج الوطني للالاعوام ١٩٩٦-٩٤ في الصين (٧/٣٥٪) سنوياً، في حين انه لا يتجاوز نصف هذا المعدل بالنسبة للولايات المتحدة للفترة ذاتها (٦/١٦٪).

ولأول مرة في التاريخ المعاصر سيتقدم الناتج الوطني الاجمالي ولاسيما في عام ٢٠٠٠ الناتج الوطني الاجمالي لأوربا والولايات المتحدة مجتمعة.. وان التبادل التجاري فيما بين البلدان الآسيوية يزداد باستمرار لمصلحة هذه البلدان على حساب تراجع بطيء ولكن ثابت في معدلاتها مع الولايات المتحدة وأوربا وكذلك الامر بالنسبة للاستثمارات المتبادلة.

يقول شانتاروا ايشيهارا: «نستطيع الان ان نبدأ بوعينا الذاتي. وبموجب معاهدة الامن اليابانية - الأمريكية فان قوات الدفاع اليابانية كتيبة تخضع لاوامر البتاغون. لكن اليابان ليست بالولاية الحادية والخمسين. اليابانيون آسيويون

وينتمون إلى هذه المنطقة بالدم والتراث، واليابان بلد آسيوي. وبمعرفتهم بالشرق فان العديد من اليابانيين يشعرون بحيوية هذه المنطقة. ان مصالحنا هي في اسيا اكثر منها في امريكا. لتنظر إلى صادرات اليابان التي ارتفعت عام ١٩٩٣ إلى رقم قياسي بلغ ٣٦٠ مليار دولار. صادراتها إلى رابطة دول جنوب شرق اسيا وتايوان وسنغافورة وهونغ كونغ وكوريا الجنوبية والصين شكلت ٣٦٪ من مجموع صادراتها. الشحن ضمن آسيا زاد عن الشحن إلى امريكا (٢٩٪) وإلى الاتحاد الاوربي (١٥٪) واليابان تستورد من اسيا ايضا، ففي عام ١٩٩٢ كان اكثرا من ٣٠٪ من واردات اليابان من هذه المنطقة.. لقد عادت اليابان إلى حضن اسيا، وقام جيراننا بتشجيع طوكيو بالتدريج على لعب دور اكثرا فاعلية سياسيا واقتصاديا.... في عام ١٩٩٣ هبط اجمالي الاستثمار الاجنبي في اليابان بنسبة ٢٥٪ عن العام الذي سبقه، حيث بلغ ٣٠٨ مليارات من الدولارات. اما الاستثمار الاوربي والاستثمار الامريكي فقد هبطا بنسبة ٣٩٪ و٢٤٪ على التوالي. ولكن الشركات الآسيوية استثمرت (٤٦٠) مليون دولار في اليابان، اي ٤٪ اضعاف السنة السابقة.. (ويستمر ايشيهارا قائلا) ان الركود الاقتصادي الذي طال وقته خفض الاستثمارات اليابانية المباشرة في الخارج منذ عام ١٩٩٠. ففي عام ١٩٩٢ مثلا، كان مجموع الاستثمارات ٢٤١ مليار دولار، اي اقل بنسبة ١٨٪ عن السنة التي سبقتها. ولكن الاستثمار في آسيا زاد، حيث بلغ ٦٤٠ مليار دولار. وفي عام ١٩٨٩، بلغ استثمار اليابان المباشر في امريكا حده الاقصى، حيث بلغ ٩٣٢ مليار دولار، ولكنه انخفض إلى نصف هذا المبلغ في عام ١٩٩٢ هذا يوضح الاتجاه الجديد.» (صوت آسيا: مهاتير محمد وشنتاروا ايشيهارا، ص ٣٤-٣٥، دار الساقى).

وتشير احصائيات الامم المتحدة عن التجارة الدولية، ان حصة آسيا (بدون اليابان) في التجارة الدولية قد ارتفعت من ٣٧٣ مليار دولار في عام ١٩٨٠ إلى ٢٠٩٢ مليار دولار في عام ١٩٩٧، اي من حصة مقدارها حوالي ٥٪١٨.

لمجموع عالمي مقداره ٢٠٠١ مليار دولار إلى حصة مقدارها أكثر من ٣٨٪ لمجموع مقداره ٥٤٢٣ مليار دولار.. فإذا أضيفت اليابان التي ساهمت بـ ٤٢١ مليار دولار عام ١٩٩٧ فإن حصة آسيا في التجارة الدولية ستكون قد سبقت للمرة الأولى مجموع الدول الغربية.

بالمقابل ارتفعت التجارة بين الدول الآسيوية من ٤٦٪ في عام ١٩٨٠ لتبلغ أكثر من ٥٤٪ في عام ١٩٩٧ وانخفضت معدلات التجارة بين الدول الغربية وآسيا انطلاقاً من احصائيات الأمم المتحدة نفسها.

نعم هذا هو الاتجاه الجديد الذي مازال بالتأكيد محفوفاً بالكثير من السلبيات ومتداخلاً في عوامله، والذي مازالت تلعب فيه الكثير من المصالح والحساسيات والارتباطات والتأثيرات الأمريكية والغربية والشركات المتعددة الجنسيات.. وكذلك الكثير من المؤامرات والألاعيب التي تستخدم كل الوسائل، بما في ذلك التآمر والانقلاب وأثارة الفتن الدينية والطائفية وصولاً إلى الفضائح الشخصية. لكن الأمر الأكيد هو أن آسيا تنهض من جديد. وهذا أمر لا نبشر به نحن بل بشر به كتّاب ومؤرخون كبار من أمثال أرنولد توينيبي في كتابه «المدنية في قفص الاتهام» وандريه مارلو وازولد شبنغلر في كتابه المعروف «انحسار العرب» وروبرت بين R. Payne في كتابه «ثورة آسيا». ولكن السؤال الأهم هو: هل أن هذا الاتجاه يخص منطقة جنوب شرق آسيا واليابان والصين فقط أم أنه يشمل الشرق برمتها، بما في ذلك بلداناً الإسلامية؟

الامر بناءً على المقدمات التي ذكرناها في البداية لا يمكن إلا أن تكون مقدمة لنهضة الشرق كله.. فهناك علاقة جدلية بين هيمنة أوربا وتخلف الشرق كله.. أما لماذا بدأت الحركة من جنوب آسيا وليس من شمالها فالجواب يبدو طبيعياً بالنسبة لنا.

إذا تجاوزنا العوامل الداخلية في كل بلد والتي لها تأثير بالتأكيد في تحقيق اتجاهات تاريخية كالاتجاه الذي نشير إليه، فإن هناك منطوقاً طبيعياً وهو أن

الضغط الذي تشكل تاريخياً والذي يتشكل الآن على المنطقة الاسلامية هو اكثربكثير من الضغط الذي تشكل ويتشكل على جنوب شرق آسيا.. فالموقع الجغرافي والعوامل التاريخية قد ولدت عوامل تباين وصراع بين العالمين الاسلامي والغربي اكثر بكثير مما هو الامر بالنسبة للصين واليابان مثلا.. فكما ان كسر العالم الاسلامي كان مقدمة لكسر شوكة العالم باسره. فان الطبيعي والمنقطي ان يتم تحرر العالم الاسلامي في آخر المطاف، ان الغرب سيفضل التعامل مع اطراف اخرى قبل ان يرغم على التعامل المتوازن مع العالم الاسلامي.

والاهم من ذلك ايضا هو ان النظام القيمي والثقافي في العالم الاسلامي سيبقى اهم عشرة في طريق المشروع الغربي، فرغم التحولات العريقة التاريخية التي عرفتها الصين واليابان وبقية المناطق الآسيوية، الا ان حضاراتها امام الثقافة الغربية هي اضعف بكثير من حضاراتها امام الثقافة الاسلامية، وان جزءاً منها من عوامل التطور الاقتصادي في جنوب شرق آسيا والصين قد تحقق في جزء مهم منه في مجرى القيم والتىارات والمفاهيم الغربية التي بعد ان اصابها التفكك والضعف لم تعد قادرة على الاستمرار في اساليب ضغطها القديمة، فكان لا بد من تفكك بعض الحلقات. وشاءت الظروف الداخلية والخارجية ليبدأ هذا التفكك، على صعيده الاقتصادي على الاقل، من ان يتحقق الخطوات الاولى، ولكن الخامسة من جنوب شرق آسيا.

اننا نعتقد ان هذا التيار هو تيار سيشمل بسرعة الشرق عموما بما في ذلك العالم الاسلامي لأن القوانين التي تحركه هي قوانين اقليمية وعالمية وليس مجرد مسائل داخلية.

واننا من الذين لا يرون ان التكتلات التي جرت في اوروبا او اتفاقية النافتا بين الولايات المتحدة والمكسيك وكندا هي اعمال لتنظيم شؤون هذه التكتلات نتاج تطورات داخلية فقط حصلت فيها.. فالزخم ليس داخليا اساسا، إذ نعلم جميعا حجم المعارضات التي لو تركت ل شأنها لصوتت في داخل اوروبا ضد الاتحاد

الاوروبي. ان هذه الاتحادات هي بالاساس انظمة حماية جديدة امام التفكك الذي يصيب الشركات في مواجهة المنافسات الحادة التي تواجهها. وانها عندما انطلقت في اواسط الخمسينيات كانت اتحاداً بين قطاعات متآزمه هو قطاع الفحم والمعادن سعى للاتحاد امام منافسات الآخرين. وعليه فان هذا الجانب يجب عدم اغفاله والنظر إلى الجانب الايجابي والدیناميكي فقط. انها ايضا، وقد يكون بالاساس، اتحادات الذين يخافون من المستقبل والذين يريدون الحفاظ على الماضي بوسائله القسرية. في حين ان الذي يحصل في الشرق فانه يمثل عودة الموازين إلى نصابها، بعد ان بدا النظام الاستعماري وحملاته النظام الرأسمالي في مواجهة ازمات حادة اقتصادية وسياسية واخلاقية وقيمية فقد معها الكثير من قدراته القديمة في الحفاظ على ضغطه على الامم والشعوب.. وان ضعف الضغط هو عامل رئيسي للنهضة مادام طالب النهضة قد حافظ على المقومات الاساسية في شخصيته واوپاعه.

رابعا: العامل الديموغرافي أو البشري

بلغ عدد سكان العالم (١٩٩٨) ٥,٩٣٠ مليار نسمة بعد ان كان عددهم ٣٧٠٢ في عام ١٩٧٠ وسيبلغ عددهم ٨,٠٣٩ مليار نسمة في عام ٢٠٢٥، ذلك إذا ما استمرت معدلات النمو بنسبةها الحالية. وبعد ان كان ثلثا هذا العدد يسكن في افريقيا وآسيا في عام ١٩٧٠ ارتفعت النسبة إلى ٧٣,٦٪ وستقفز هذه النسبة لتبلغ ٧٧,٦٪ في عام ٢٠٢٥.

وتشير معدلات التكاثر انها الاكثر ارتفاعا في آسيا وافريقيا (١,٤ و ٢,٦ على التوالي) بينما هي اصبحت سلبية أو ثابتة في اوربا. كما تشير الارقام ان القارتين هما قارتا الشباب والمستقبل، في حين ان القارة الاوربية قد اصبحت قارة هرمة، لا تستطيع ان تجدد نفسها إلا بقوى الامم الأخرى مما يطرح سلسلة تناقضات لا مجال للتفصيل فيها الان. نسبة الصبيان اقل من ١٥ عاما. في آسيا ٣٠٪ من

السكان هم دون الخمسة عشر.. أما في إفريقيا فالنسبة ترتفع إلى ٤٣٪ مقابل حوالي ١٥٪ في أوروبا والغرب عموما.. بالمقابل فإن الذين فوق سن الـ ٦٥ هي ٣,٢٪ من مجموع سكان إفريقيا وترتفع النسبة في آسيا قليلاً إلى ٥,٨٪ وهي حوالي ١٥٪ للقاراء العجوز.

العالم	آسيا	افريقيا	الاسكان	عدد السكان
٥٩٢٩,٨	٣٥٨٨,٩	٧٧,٥	١٩٩٨	عام ١٩٩٨
١,٤	١,٤	٢,٦	٢٠٠٠ - ١٩٩٥	السكان
١٨,٣	٣٠,١	٤٣,	١٨,٣	المعدل المتوسط للتکاثر اقل من ١٥ عاماً اکثر من ٦٥ عاماً
١٤,٢	٥,٨	٣,٢	١٤,٦	اوربا

ونعتقد ان العامل الديموغرافي هذا قد اصبح عاملاً حاسماً اخذ يلعب دوراً كبيراً في تغيير موازين القوى العالمية رغم كل المحاولات للتضييق عليه وعرقلته. ان اقتصاديين من امثال مالتوس قد انتقد تفاؤلية ادم سميت وسيط عن الاسواق واعتبر بأن تكاثر السكان هو عامل تشاومي في تطور الاقتصاد الرأسمالي.. هذا الكلام الذي تسنى خلال العقود الماضية تجاوزه عبر تحويل الامم والشعوب الاخرى نتائج قانون النمو الرياضي للاقتصاد والنمو الهندسي للمكان يزداد ضغطا داخل البلدان الاوربية وفي خارجها.. ومسألة السكان تتعلق مباشرة بمسألة العمل والاجور وكلفة البضائع ومن ثم الانتاج والمنافسة.

قانون الشراء والاجور العالمية والرفاہ قد كان احدی مقومات قانون التبادل الامتنکافی والذی سمح لاوربا بان تبیع (او تفرض بالوسائل الاقتصادية) سلعها فی الاسواق العالمية باسعار اعلى بكثیر من قیمها الحقيقة، لتشتري من البلدان الایخى بسبب انخفاض الاجور بضائع وسلعاً وخدمات باسعار لا تعوض الطاقة والجهد المبذول فيها.. هذا القانون قد شکل احدی الالیات لانتقال القيم والثروات من الشرق إلى الغرب، وهو الذي راكم عبر العصور من ثراء الغرب وافقار الشرق.

وقد شرح ارجي ايمانويل في كتابه الشهير التبادل اللامتكافئ اليات هذا القانون والنتائج التاريخية التي ترتبت عليه منتقدا بذلك النظريات الماركسية الكلاسيكية التي ببرت الاستعمار وحاولت ان تميز بين مستويات الاجور بالكلام عن المتوسط الاجتماعي للعمل. لقد استند ايمانويل إلى فرضيات ريكاردو عن ان العمل هو الذي يمثل القيمة الحقيقية للسلع .. وان انخفاض الاجور في الشرق وارتفاعها في الغرب هي عملية فوق اقتصادية قسرية مفروضة لا علاقه لها بقوانين الاقتصاد والسوق.

هذا القانون صار احد مصادر انحباس خط التطوير الغربي .. فالمشروع الغربي استند اولاً الى الطريقة المباشرة في استعمار اراضي الام الامر واستغلال ثرواتها عبر استخدام العمل الرخيص، واعمال السخرة والعبودية.. اضطر لاحقا بسبب صعوبة هذه العملية ومقاومة الشعوب لها باستيراد العمالة إلى بلدانه عبر العبيد كما تشير عمليات اصطياد الافارقة اولاً، ثم عمليات العمل المهاجرين الذين شكلوا مصدراً رخيصاً يسمح لهم بترك الاعمال المرهقة والشاقة تقوم بها نيابة عنهم هذه الطرق الجديدة من العبودية ليتنعم الجنس الايض بحياة الرفاه والبحبوحة .. استخدام العمالة الاجنبية في المصانع الغربية أصبح عنصراً رئيسياً للمنافسة سواء فيما بين المراكز الرأسمالية أو مع المناطق الالخري بكل الاثار الاجتماعية والثقافية والسياسية التي تفرزها هذه العملية. لكن الامر الاخطر بالنسبة لاستمرار هيمنة الغرب على مقدرات العالم عبر القوانين الاقتصادية المباشرة أو الخفية هو ان هذا الواقع السكاني قد بني لنفسه موقع صلبة في بني الاقتصاديات مما صار يشكل بالنسبة للبعض (الغرب) عنصر عرقلة ليشكل بالنسبة للآخرين (الشرق وغيره من امم مستضعفه) عنصر استثمار. فبسبب ارتفاع الاجور بشكل غير طبيعي في الغرب فان نسبتها قد بلغت اكتر من ٤٠٪ من كلفة الانتاج، في حين ان هذا العامل لا يدخل في الشرق الا بنسب اقل بقليل من معدلاتها الطبيعية فهو ٢٪ في فيتنام و ٣٪ في مدغشقر و ١٦-٢٣٪ في الصين و ٥٪ في الهند.

فللننظر إلى اثر هذه العملية على التبادل الدولي وبنى العمالة والعمل. استيراد بضاعة بقيمة ٢٠ دولاراً مثلاً من دولة شرقية بدل بضاعة مماثلة تباع بقيمة ٥٠ دولاراً في الغرب سيتحقق توفيرًا مقداره ٣٠ دولاراً للمستهلك الغربي، يصرفها في رفع مستوى معيشته وتطور اتفاقه الذي يساعد داخلياً على تطور الاقتصاد الوطني. أما الـ ٢٠ دولاراً التي ستذهب إلى البلد المشرقي فإنها بسبب تفوق الصناعة الغربية ذات التكنولوجيات الغالية والخدمات الرفيعة ستتمكن من امتصاص ما ذهب إلى البلد المشرقي لتعيده إلى دورة الاقتصاد الغربي. وعليه فإن التعامل على الصعيد التبادلي قد كان بالمطلق لمصلحة الاقتصاد الغربي الذي تنتقل إليه البضائع الرخيصة ليبيع بدوره البضائع المرتفعة الكلفة والتي توفر أموالاً متزايدة تزيد من رفاه ابنائه.

لكن ما هي النتائج على صعيد العمالة بعد ان تطورت البيئي بالشكل الذي ذكرناه قبل قليل. إذ بدل الكلام عن ٢٠ دولاراً انتقلت من الغرب إلى البلد المشرقي لنتكلم عن ٢٠ مليون دولار من الاستيرادات الغربية من الشرق لتنافس بذلك الـ ٥٠ مليون دولار التي كان يجب ان تنفق لانتاج البضاعة المذكورة حسب مستويات الاجور المرتفعة في البلدان الغربية. هذه المنافسة ستعني تدمير فرصة استخدام ١٢٥٠ فرصة للعمل، ذلك إذا احتسبنا المعدلات الجارية بين حجوم الاستثمارات وما توفره من فرص عمل.. في حين ان الـ ٣٠ مليون دولار المنفقة في السلع العالية التكنولوجيا التي استفاد منها الغرب من فارق عملية التبادل لن توفر سوى ٤٢٠ وظيفة جديدة بسبب ضعف مرونة عامل العمل في الصناعات المتطرفة وغلبة عامل الاتمته والتكنولوجيا العالية. وبالتالي، لن توفر الـ «العشرين مليون» دولار التي ذهبت إلى البلد المشرقي سوى ٣٠٠ وظيفة. اذن سيفقد الغرب ٥٣٠ فرصة عمل لأن مجموع التشغيل الذي حققه بسبب شروط التبادل بينه كبلد باجور مرتفعة وبلد باجور منخفضة لم يتجاوز ٧٢٠ وظيفة (٤٢٠ + ٣٠٠). وهنا يتولد قانون مفاده بأن متوسط القيمة المضافة لكل عمل اضافي في

البلد الغربي بات اعلى من متوسط قيمة السلع المصدرة، وأقل من متوسط البضاعة المدمرة بسبب الاستيراد.

ولكن لنفترض بان العمال الذين طردتهم عملية الاستيراد والبالغ عددهم ٥٣٠ عاملًا سيشجعون في مبادرة اقتصادية انتاجية، وهو ما سيحرك قانون ساي من ان العرض يولد الطلب.. فتتم الفائدة من شروط التبادل لتحسين مستويات الاستخدام ومكافحة البطالة في الدول الغربية.. لكن إذا لم يتمكن الـ ٥٣٠ من الدخول بشكل متنافس إلى السوق وان السلطات في سعيها لخفض معدلات البطالة ستتشملهم بالحماية والرعاية للمساعدة في انتاجهم بضائع أو خدمات بكلف منخفضة تسمح بالمنافسة.. ولكي تكون البضائع منخفضة لابد من تحفيض معدلات الاجور وهو ما تقاومه بنى الرفاه والاجور المرتفعة التي تولدت في الغرب، هذا الامر سيزيد ايضا من الفوارق الطبقية التي ستتضاعف إلى مشاكل العمل الاجنبي وهو ما اخذ يفقد الاقتصاديات الغربية الكثير من حيويتها السابقة.

ودون التفصيل بل للإشارة فقط إلى الظروف التاريخية التي بدأت تتشكل والتي أخذت تسمح للشرق من ان يفلت من اسر الهيمنة الغربية مستفيداً من ارتداد القوانين التي كانت (وبالطبع مازالت في الكثير من الحالات والقطاعات) سبباً لبناء آليات الاستغلال والاستنزاف، نقول في الارتداد على نفسها ووقفها حجر عثرة خصوصاً وان الشرق قد استوعب كامل العملية الانتاجية وشروطها التقنية وهو يمتلك من الخبرات والامكانيات والثروات ما يسمح له لانطلاق نهضته والتي تشكل العوائق البنوية السابقة والعوامل فوق الاقتصادية اهم عامل في استمرارها.

ان الكثير من الشركات والدوائر الرسمية الغربية اخذت تؤسس مراكز حساباتها او انشطتها الكومبيوترية في دول الشرق بسبب رخص كلفة المهندسين والعاملين مما توفر لهذه الدوائر والشركات اموالاً طائلة تحتاجها في ظروف المنافسة الشديدة.

ان العمل الديموغرافي يشكل دون ذكر العوامل الاخرى احدى التغرات او الخروقات التي باتت تقلق الغرب. فهناك الكثير من المتضاربات والامور المتناقضة.. فهو لا يستطيع استثمار الفقر إلى ما لا نهاية لأن الفقر عامل رئيسي للتکاثر.. وان التکاثر يسبب تغيير الشروط التاريخية للعملاء.. لذلك طالما تتستر السياسات الغربية الضاغطة عبر الدول مباشرة أو عبر المنظمات الدولية في بث القيم الجديدة التي تتدخل في اسقاط نظرة غربية مجردة لفرض القوانين حول عمل الصبيان أو الموقف من المرأة والعائلة والتکاثر. هدف هذه الدعوات هو ليس اصلاح الشؤون وظروف العمل والمرأة والانسان بل الضغط - من جملة امور اخرى - على قوى العمل لاضعاف تناصفيتها وامكانياتها.

ففي تقرير منشور فان عمل الصبيان في باكستان مثلا والذي يستخدم في الصناعات الحرفية التي توفر المشارط والادوات الطبية للمستشفيات البريطانية والاوربية قد تعرض إلى هجوم اعلامي وصحفي عنيف تحت حجة اضطهاد الاولاد الصغار . في حين ان الحسابات الحقيقة التي كانت تقف وراء مموليهذه البرامج والحملات يتعلق بمنافستها للمصانع الغربية وما تضيعه من فرص عمل وارباح لهذه الصناعات .. لذلك فان وعياً حقيقياً يجب ان يتشكل اطلاقاً من صالح بلادنا لتشخيص الخطأ والصواب لا القبول السهل والبسيط لكل ما يصدر من الدوائر الغربية وما يسمى بمنظماتها الانسانية او الاعلامية.

كلمة اخيرة

لا تدعوي هذه الورقة انها اشارت لكل العوامل التي نرى من خلالها ان النهضة في الشرق عموماً وفي العالم الاسلامي باتت امراً ممكنا لاول مرة منذ ان تقدم الغرب على ما عداه.. وان العوامل التي تم الاشارة إليها اعلاه ما هي سوى عناوين غير متكاملة وان هناك الكثير من العوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية بل وحتى العسكرية التي يمكن ان تعزز من هذا النقاش وتعطيه ابعاده

المتكاملة.. امتلاك الهند وباكستان ومن قبلهم الصين للقنبلة النووية ومهما كان التنازع أو المصير المرعب الذي يشير إليه هو تطور ذو ابعاد عالمية وتاريخية. لا يمكن للدارسين إلا أن يفهموا أبعادها ولا يقفوا عند حدود النزاعات الإقليمية والصغرى فقط.. تطور العلاقات الإيرانية العربية بشكل واضح مؤخراً وتتململ الحالة في تركيا والنقاش الواسع في داخلها حول انتمائها وهويتها لا يمكن أن ينظر إليه ك مجرد مواقف سياسية طارئة، بل أن له أبعاداً مهمة وتأتي في ظروف تشير بمجملها أن هناك اتجاهات اكيدة تضغط في اتجاه إعادة التوازن وعملية التكامل الداخلي وأن الامر المنطقي ان تبدأ هذه المساعي متعرّة يقف في وجهها الكثير من العرقل لكتها تبرهن بالمقابل ان النزعة الذاتية للتكمال والوحدة هو الاتجاه المنطقي والصحيح في علاقات اطراف الامة والمنطقة بعضها بعض. بالمقابل فانه مقابل اتجاهات الوحدة والتكتل التي برزت في أمريكا وأوروبا والتي نعتقد أنها اعمال دفاعية تقود إليها المنافسة أكثر مما تقود إليها عوامل داخلية نلاحظ بروز الكثير من الاتجاهات التنافرية والانشقاقية.. لا يمكن سوى الاشارة السريعة إلى الانقسامات داخل المجتمع الأمريكي والطعنات الكبيرة التي أصبت فيها الادارة وفضائحها المتكررة ذات الطابع الاجتماعي والسياسي والاقتصادي والتجسسي. لا يمكن سوى الاشارة إلى النقاش الذي يجري اليوم في فرنسا مثلاً عن الرسمية التي يجب أن تأخذها سبع لغات محلية حيث تجري نقاشات واسعة في الصحافة الفرنسية من أن ذلك سيشكل عملية تفجير لكل العوامل التي استطاعت فرنسا ان تکبحها خلال القرون الثلاثة أو الاربعة الماضية والتي قد تكون مقدمة لتفكيك هذا المجتمع الذي قامت وحدته بتوحيد مصالحه الاقتصادية والتجارية وقد كان عنصر توفير الرفاه هو العامل الحاسم للتضامن والوفاق الاجتماعي الذي يوحدهم ضد خارج يستغلونه ويستعمرونها ويستعبدونها. وما يجري في فرنسا يجري في معظم امم الغرب بما في ذلك الولايات المتحدة. فإذا ربطت الظواهر الاجتماعية والأخلاقية والقيم بالظواهر السياسية

والاقتصادية والديموغرافية وتوازنات القوى العالمية فان رؤية جديدة للمستقبل العالمي قد تتشكل بعيدا عن النظرة الاحادية التي تقول بان المستقبل هو للغرب وحده ليكون الدمار والتفكك والتخلف هو مستقبل المناطق الاخرى ومنه البلاد الاسلامية.

لكن بروز هذه الاتجاهات الايجابية في جانب وبروز عوامل من التفكك وبعض التمزق من الجانب الاخر يجب ان لا يولد لا تشاورية مغالي فيها ولا تفاؤلية لا ترصد تحرك العوامل. نحن لا نريد للغرب الدمار ولا ننظر إلى عملية انهيار انهيار لبناء وتركيباته ومنتجاته بل نريده انهيارا للاستباب الاستعماري الذي اعطاه قدرات وامكانيات لا يمتلكها، فالانهيار الذي تتكلم عنه انهيار تلك المقومات التي استطاع الغرب عبرها من ان التدخل في شؤوننا والاستيلاء على امكانيات وحقوق الآخرين بدون اي وجه حق. فالغرب مازال يمتلك الكثير من عوامل القوة والحيوية ومن اساليب تجديد نفسه.. فالمسألة لا يمكن تبسيطها. كما ان بروز عوامل النهضة لا يعني ان النهضة ستقود غدا إلى ثراء في المجتمعات الاخرى يشبه الثراء الذي حققه اوربا، بل يعني فقط ان الشروط والظروف باتت ملائمة اكثر من السابق لكي تعود الامور إلى مستقراتها الطبيعية وان اليد الخارجية التي كانت تفرض نفسها على الاحداث سيسبيها الضعف والشلل اما ما يتعلق بانموذج النهضة ومضامينها فهذا موضوع آخر لم تطرق اليه على اهميته العظمى. ونعتقد ان المسلمين ان استطاعوا فهم ما يجري حولهم. واستطاعوا ان يضعوا انفسهم في الواقع الصحيح، ويتخذوا السياسات والمواقوف الصحيحة، فانهم سيتمكنون من ادخال الكثير من المضامين الراقية والسامية لترتبط عملية النهضة ليس بالعامل المادي فقط، بل بالعوامل الانسانية والمعنوية والخلقية ايضا. والله اعلم وآخر دعوانا ان الحمد لله رب العالمين

الفصل الخامس

الحكومة الاسلامية والحكومة الوضعية

هل الحكومة الاسلامية مفهوم يختلف عن مفهوم الحكومة الوضعية ام هي مجرد شكل من اشكالها . وفي حالة وجود الاختلاف فاين يقترب المفهومان واين يفترقان ؟ وهل الخلاف هو في الدرجة ام في النوع ؟

من اجل الاجابة على هذه الاسئلة لابد ان نوسع من دائرة البحث . فالحكومة هي في المحصلة نتيجة وليس سبباً .

- الفكر الوضعي يفرز حكومة وضعية ، والفكر الاسلامي يفرز حكومة اسلامية .

- التجربة الوضعية تفرز حكومة وضعية ، والتجربة الاسلامية تفرز حكومة اسلامية .

- المجتمع الوضعي يفرز حكومة وضعية والمجتمع الاسلامي يفرز حكومة اسلامية .

هناك اذن ، حالتان تختلفان في مقدماهما وفي اهدافهما ومراميهم ، كما تختلفان في مرجعياتهما ومركباتهما او بنائهما .

١- الحالة الوضعية هي الاعتراف بالواقع والحس والمادة دون ما سواها . انها ترى الحقائق عبر المشاهدة والاختبار والحس . انها - في جوهرها - تنشأ من حركة احادية تبدأ بالانسان / الفرد لتنتهي اليه . فالوضعية كما نظر لها الفيلسوف اوغست كونت^(١) في القرن الماضي وكما نشأت منذ ان نشأت البشرية على الارض ، هي عدم الاعتراف الا بما يمكن للمشاهدة وللتتجربة ان تبرهنـه . اي الاعتراف بالمحسوس والملموس في عالم المادة . لذلك كل شيء يجب ان يجسـد

(1) August comte, Cours de philosophie positive 1830-1824.

و يأخذ شكلًا و حجمًا بما في ذلك (ال) رب نفسه.

العالم الديني هو كرسي (ال) رب وهو مركز الاكوان وعيسى عليه السلام لم يعد مرسلًا ونبياً، بل حول الى رب . الفكر الوضعي لايرضى برب لايراه، ولا يلمسه ولا يحسه. فاللهة الحالة الوضعية يجب ان تكون وضعية ايضاً: اصنام، حيوانات، شموس وكواكب، حكام ورجال وطبيعة، الخ. والانسان في الحالة الوضعية لا يمكن ان يكون الا فرداً معبوداً، او حيواناً متظروأ او آلة متقدمة، الخ.

٢- اما الحالة الاسلامية، فتحتلت في مقدماتها وفي نهاياتها. فهي لا تنظر الحالة الوضعية، ولا تنظر المحسوس والملموس والتجربة والمادة. انها تعترف بكل هذه الامور وتسعى لمعالجتها ومواضعتها بافضل شكل ممكن؛ بمعنى ابقائها تحت السيطرة. فلا تفلت او ترتد او تسود.

فهي لا تعترف بالوهيتها او كونها المرجعية الاولى او الاخيرة. فلا ترى الوهية لا للمادة ولا للانسان ولا للطبيعة ولا للاكوان الا الله سبحانه وتعالى . خالق السموات والارض والاكون والحيوات والاشياء كلها. «ليس لا وليته ابتداء ولا لازلته انقضاء». «هو الاول لم يزل والباقي بلا اجل». «لا تقدره الاوهام بالحدود والحركات، ولا بالجوارح والادوات». «لا يقال له متى، ولا يضرب له امد بحتى». «الظاهر لا يقال مما، والباطن لا يقال فيما». «لا شبح فيتقتضي ولا محجوب فيحوى». «لم يقرب من الاشياء بالتصاق ولم يبعد عنها بافتراق».

اما الانسان في الحالة الاسلامية فهو المستخلف على الارض. انه ليس فقط الانسان الفرد، بل هو اضافة لذلك الانسان / النفس او الانسان / الفطرة. هو الانسان الاجتماعي او المدنى. هو الانسان الذي يكده الى ربه كدحاً، والذي علمه الله الاسماء وأودع فيه من الصفات والخصائص ما اودع. فالانسان هو ظل الله على الارض . والمستخلف من الله عليها. استظلال بشروط ، واستخلاف بقيود. اعرف نفسك تعرف ربك واعرف ربك تعرف نفسك. الاسلام يعظم الانسان ايضاً، لكنه لا يقف عنده، ولا يجعله مركزاً، بل يضعه في مركزه اللاقى والذى عبره

فقط تكتشف عناصر ملائكتيه وانسانيته وزكاوته . فهو يحيطه ويدركه كيف خلق والى اين المصير . فالانسان هو ابعد ما يكون عن الاحادية او الآلية ، لا في علاقاته ومحيطة ولا في تركيباته وذاتياته . «الانسان ذو معرفة يفرق بها بين الحق والباطل»^(١) «الانسان معجون بطينة الالوان المختلفة والاضداد المتعادلة»^(٢) انه مركب معقد متعدد الحركات ، عديد الاتجاهات ، يحمل الاضداد والتكميل سواء في داخله او مع كل ما يحيط به . ان تحول الى بداية / ونهاية والى مركز وربوبية ، فان الذي سيطغى هو الانسان / الفرد / الحاجة / الرغبة / الوحشية / على حساب الانسان / النفس / العقل / الفطرة / العلم / النظام / الرقي ، او على حساب الانسانية جماء . فالانسان الذي قال عنه الرحمن «اني جاعل في الارض خليفة» هو ذاته الذي يمكن ان «يفسد فيها ويسفك الدماء» (البقرة / ٢٠) .

من هذا المنطلق ينشأ مفهومان للانسان ، وبالتالي للاجتماع الانساني . ومن هذا المنطلق ينشأ مفهومان للاهداف والمطالب التي ينبغي للانسان ولللاجتماع على افتراض انه يوجد اختلاف او تناقض بينهما . ومن هذا الاختلاف ينشأ دوران او واجبان للحكم والحكومة ، وللسلطنة والدولة .

فالوضعية كما تطورت تاريخياً في الغرب نشأت من السعي لحل سلسلة تناقضات . اذ نرى عند دراستنا لسياق التطور لمفهوم الدولة والحكومة في الغرب ان التأسيسات الاولى غير المتوازنة والاحادية ، قد ولدت بالتدرج حلولاً ناقصة واحادية افقدت الرؤية الغربية السائدة التوازن المطلوب . فالانحراف او اللاتوازن في المرحلة السابقة كان يحل عبر بديل يشكل بدوره انحرافاً ولا توازناً جديداً . فالمشكلة القديمة يتم حلها عبر طرح جديد ، يلغى القديم ولا يقيم توازناً

-
- ١ - نهج البلاغة .
 - ٢ - نهج البلاغة .

جديداً، بل يقيم مقدمات مشكلة جديدة بسقوطه من جديد في الحلول الاحادية غير المتوازنة.

- غلو واحادية في المعتقدات المافق طبيعية surnatural والثيولوجية، ولدت غلواً واحادية في المعتقدات الطبيعية (natural, scientifique, positivisme experimental).

- غلو واحادية في الروحانيات (spirituel) ولدت غلواً واحادية في الماديات (matevialism , temporel).

- غلو واحادية في الميتافيزيقيا ولدت غلواً واحادية في الفيزيقيا.

- غلو واحادية في الجماعية (communautaire) ولدت غلواً واحادية في الفردية (individualisme):

- غلو واحادية في السلطوية (الملكية او الحكم والواحد Monarchie) ولدت غلواً واحادية في الشعبية او الاجتماعية او الحرية (popularisme, socialisme, liberalism)

- غلو واحادية في الجبر ولدت غلواً واحادية في الارادة والاختيار؛

- غلو واحادية في النظام (ordre) ولدت غلواً واحادية في التقدم (révolution) والثورة (progres).

فالثنائية التي تطورت في الغرب، لم تكن تعدد الاتصال في ميزان واحد، او اختلاف المركبات في كل واحد، بل كانت نظرية الاصدقاء والوصول الى الوحدة عبر نفي النفي.

ان دراسة علمية ومنصفة لتاريخ الدولة الوضعية في الغرب سيسين هذه الحقيقة المتمثلة في اختلال مفهوم التوازن وتأسيس تجربة تحمل في جوهرها سلسلة من الناقضات وسمات التطرف والغلو في معالجة المشاكل الانسانية والاجتماعية.

ثلاث زوايا للتاريخ ومقومات الدولة الوضعية

اولاً: تطور النظرية

هناك نظريات عديدة في الغرب لنشوء الدولة ثم الحكومة. وهذه نظرة سريعة فيها بعض التسلسل التاريخي لنشوء هذا المفهوم، وسيلاحظ بوضوح ان كل مرحلة تسعى لنفي المرحلة السابقة، رغم انها لا بد ان تحمل ايضاً بعض خصائصها وسماتها.

نظيرية «الحق الالهي»

تواصلاً مع النظريات القديمة التي كانت تجعل الحاكم إلهاً، فان تعاليم القديس بول التي فصلت بين الايمان لتجعله شأنأً فردياً، والتشريع لتجعله شأنأً وضعياً، فتركت لقيصر الدولة والتشريع، و «للرب» الايمان والاعتقاد؛ قد وجهت الكتاب المسيحيين، من تورتيلين (Tertulien) الى عمانويل مونيه Emmanuel Mounier للقول بان السلطة السياسية قد اوجدت من قبل الرب لاشباع مطامح الجنس البشري. فصارت طاعة الرب هي طاعة الملك او الامير، وحكم الاخير هو حكم الرب. ولعل اكثر المواقف تطوراً في هذا الاطار هو موقف سانت اوغستان Saint Augustin اعتباراً منذ القرن الخامس الميلادي والذي اكده السانت توماس داكوين saint Thomas d'Aquin في القرن الثالث عشر الميلادي، بأن مصدر السلطة هو الله، لكنه يترك للانسان حرية الاختيار ولا يفرض عليه اي شكل من اشكال الحكومة.

نظيرية الدولة / العقد

بعد انهيار نظيرية الحق الالهي ظهرت نظيرية العقد. ويمكن في هذا الصدد رؤية هذا التطور على صعيدين :

١ - العقد بين الحاكم والمحكوم، او بين الملك والرعية، والذي يعتبر الحكم عقداً بين الطرفين لمنع الفوضى والعدوان. واهم مثل لهذا التيار هو الانكليزي هوبز^(١). هذا التيار الذي كان يركز على اولوية طاعة الحاكم، تعرض لضربة قاضية عندما اندلعت في انكلترا ثورة ازاحت الملك جاك الثاني عن العرش. فحمل اللواء الجديد مواطنه الانكليزي جون لوك^(٢) والذي الزم الملك بطاعة العهد واعتبر ان اي نقض للعهد من قبله يعني رعاياه من طاعته.

٢ - مع الثورة الفرنسية، تطورت نظرية العقد الاجتماعي ونشر الفرنسي جان جاك روسو في عام ١٧٦٢ كتابه «العقد الاجتماعي» معتبراً ان الافراد في المجتمع يتظمنون فيما بينهم عقداً اجتماعياً ليس من اجل طاعة الحاكم - كما كان يقول هوبز - بل الالتزام بالارادة الكلية للمجتمع. فالسلطة السياسية هي ارادة المجموع كما يقررها عموم المواطنين.

النظرية الديالكتيكية للدولة

رأى هيغل في كتابه Philosophie du droit الذي كتبه عام ١٨٢١ الامر منظوراً اليه من طبيعة الانسان ذاتها اي من الزاوية الفلسفية بدلاً من الزوايا التنظيمية. فالانسان يحمل في داخله تناقضاً او جدلية (الديالكتيك) بين فرديته التي تدفعه للبحث عن مصالحه الخاصة، وبين عقله الذي يدفعه للأخذ بأن شخصيته لا يمكن ان تزدهر وتتجدد مجال افتتاحها وتحقيق مصالحها الا في اطار المصلحة العامة. اي ان هناك صراعاً بين المصلحة الخاصة والمصلحة العامة، وان الدولة هي نقطة التوافق بين هذين الضدين، اي بين الفرد والجماعة، او الخاص والعام، الخ.

١ - Hobbes في كتابه، Léviathan الصادر في ١٦٥١.

٢ - John Locke في كتابه الصادر في ١٦٩٠ Traité sur le gouvernement civil.

وقد اخذ ماركس - تلميذ هيغل - «الديالكتيك الطوباوي» لهيغل حول الدولة وبنى عيه مفهوم «الديالكتيك المادي» والسائل بان الدولة هي اداة في الصراع بينصالح الخاصة وال العامة، او بين الطبقة السائدة والطبقة المسودة. وان الدولة التي تمثل مصلحة خاصة تأسر مصالح الطبقات الاخرى لتخضعها لمشيئتها وارادتها.

نظريّة الدولة / الامة

بعد ان شهدت نظرية الدولة تطوراً من الحق الالهي الى كونها عقداً بين الحاكم والمحكوم او بين المواطنين، اي النظريات التنظيمية للدولة. وبعد ان شهدت تطوراً في المفهوم الفلسفى باعتبارها نقطة التصالح او الصدام بين التناقضات الفردية والاجتماعية، كما هو الامر لدى هيغل وماركس، شهد مفهوم الدولة تطوراً جديداً أخذ بعداً حقوقياً تمثل بقيام مفهوم الدولة / الامة. فحسب هذا المفهوم الذي تطور مع نشوء وتطور مفهوم القوميات في اوروبا، فان «الدولة هي التجسيد الحقوقى لهوية الامة»⁽¹⁾. فالدولة هي المؤسسة التي تمسك بمقاييس السلطة السياسية والتي تمارس سلطتها باسم الامة. انها الموقع الذي يحقق القدرة بعد ان اخذت طابعها المؤسساتي والحقوقى والقيمى.

ومهما يكن الغطاء الحقوقى او القانونى الذي دافع عنه انصار التيار الا ان الكاتب الالماني المعروف ماكس ويبر والكاتب الفرنسي ليون ديكى Duguit والذين يغلب على نظرياتهما الطابع السوسنولوجي اضافة للطابع القانونى، لم يربما الدولة الا كمظهر من مظاهر العنف والقوة والتسلط.. يرى ديكى⁽²⁾ بان الدولة هي المحصلة الخالصة للقوة فيقول: «كان الحاكمون دائمًا الأكثر قوة في المجتمع، انهم كذلك الآن وسيبقون هكذا... فالحقيقة البسيطة التي لا يمكن ردتها

(1) AEsmein Eléments de constitutionnel 1895droit.

(2) Duguit, traité de droit constitutionnel 1927, tl.p32.

هي تلك الامكانية التي يملكتها البعض والتي تسمح لهم باعطاء الاوامر الملزمة بالقوة المادية. فالدولة هي احتكار القدرة على إلزام الآخرين، والتي تمسك بها فئة اجتماعية. أنها قدرة الأكثر سطوة في السيطرة على الأكثر ضعفاً». ويقول ماكس وير بان الدولة «هي الجماعة السياسية التي تنجح في احتكار القدرة المادية لتطبيق الشرعية». وان المعنى الخاص الذي يعطيه ماكس وير للشرعية هي نسبيتها، مؤكداً على الجانب الاجتماعي قبل الحقوقي. فالدولة شرعية اذا ما اقر لها المواطنون بواجب الطاعة.. وان الشرعية التي لا تستدعي اللجوء الى وسائل الضغط تتأتى إما من شخصية الزعيم او من التقاليد الملكية او الحق الالهي، او من العقل حيث تضبط القواعد والقوانين سلوك الحكام انفسهم.

ثانياً: العقل أسير الواقع وليس العكس

شهد العالم الغربي خصوصاً فيما سمي بعصر التوسيع والاكتشافات، تطور النظريات العلمية الحسية القائمة على العلوم الطبيعية او العلوم التطبيقية (Les sciences exactes ou naturelles) ، او النظريات الجغرافية التي ارتبطت بخروجه مستعمراً لثروات البلدان والامم الاخرى. اصبح الغرب بحاجة الى تطوير نظامه الاجتماعي والسياسي القادر على مواكبة التطورات المادية الجديدة وتنظيم وتسجيل مكاسبه ومحاذمه الداخلية والخارجية بدون اي اوهام. كان لابد للتنظيمات الجديدة من ان تقولب وتعيد تكييف اي مكون تنظيمي او قيمي يقف في طريقها (الدين، الكتل الاجتماعية القائمة على رابطة الدم، الخ)، كان لابد لهذه التطورات ان تتوجه للانسان / الفرد باعتباره العنصر الطبيعي الوحد المجسد والمحسوس والقابل للتجربة والذي يمكن ان يؤطر كمواطن وكقاعدة رئيسية يقوم عليها التنظيم الاجتماعي. فالموضوع السياسي والاجتماعي بحاجة الى ذات. والذات (sujet) هي الانسان الفرد الذي يمكن المسك به والتعامل معه. تماما كما ان الموضوع الميكانيكي بحاجة الى الة، والموضوع الفيزيائي

الى الكتلة، والموضع الكيماوي الى العنصر، الخ. فالدين، او مفهوم الجماعة، او اي مفهوم لا يمكن لمسه او الاحساس به او التعامل معه حسب الادوات المختبرية، او الاختبارية، فهو خارج عالم العلم والحقيقة، وبالتالي خارج القوى التي يجب ان تتشكل منها التنظيمات الحديثة. هذه هي المقدمات العلنية والخفية التي سمحت بالانتصار الحاسم للدولة الوضعية والعلمانية، وتحولها الى اطروحة اولى اخضعت الاطروحات الاخرى لمنطقها ومصلحتها. نقول (الانتصار الحاسم) لأن الدولة الوضعية كانت امراً كامناً في عموم التجربة الغربية خصوصاً منذ التجربة الرومانية ودخول الانحرافات في مقومات الفكر المسيحي وتخليه عن دوره التشرعي.

وعند دراسة فكر اوغست كونت (Cours de philosophie positive) والذى يعتبر الاب الحقيقي للمدرسة الوضعية، سنرى انه يلخص تاريخ الدولة الأوروبية عبر ثلاث مراحل هي ارهادات للنظريات التي اشرنا بعض منها في مقدمة بحثنا، والتي تلخص خط التطور من الدولة القائمة على الماورةية وصولاً للدولة القائمة على الوضعية والحسية. هذا التلخيص يوضح الكثير من المقدمات والاسس التي تقوم عليها الدولة الوضعية الحديثة.

- المرحلة الاولى من التطور هي الشيولوجية théologie (او ما يترجم خطأ عندنا بحكم الرب او الله).. ان من يهيمن هنا هو اللاطبيعي او المافق طبيعي surnaturel. والذي يأخذ في التعبير السياسية مفهوم الملكية التي تقوم علاقاتها ويقوم نظامها السياسي في اطار الحق المقدس.

- اما المرحلة الثانية فهي مرحلة الميتافيزيقيا، اي الماورةية. وهي الفلسفة التي انتصرت بعد تلقي الفكر الشيولوجي ضربة قاضية مع قيام الثورة الفرنسية. فشهدت المرحلة الجديدة انتصار الفكر السياسي المجرد abstait، ذلك الذي يقوم على مبدأ الحقوق الفردية ومفهوم العقد. فبدل مبادئ المافق طبيعي

تطورت مبادئ الوحدات او الكيانات المجردة او المعنوية، كفكرة الدولة المطلقة، كما عند هيغل.

- اما المرحلة الثالثة فهي ما يسمى بالمرحلة العلمية او الوضعية. اذ سعى التطور في الغرب الى تجاوز المأهون طبيعياً (المرحلة الاولى) وإلى تجاوز مفاهيم الوحدات او الكيانات او الهويات الميتافيزيقية (المأهونية) وما يرافقها ليتم الالتصاق بالواقع الملموس المحسوس والقائم على المراقبة والتدقيق العلمي. لذلك كانت مهمة او غست كونت هي مهمة مزدوجة: نقد الماضي وبناء المستقبل القائم على الحقيقة الوضعية.

اعطيت الاولوية لمفهوم التقدم على مفهوم النظام. ومفهوم الفردية على مفهوم الجماعية. ومفهوم المادة على مفهوم الروح. ومفهوم القوة على مفهوم العدل، وغيرها من مفاهيم تتجاوز المراحل السابقة وتطابق مع التطورات التي حصلت مع المرحلة الجديدة.

ثالثاً: الانحرافات الاولى تقود الى نتائج خطيرة

و قبل الانتقال للنقطة الاخري لابد ان نؤكد ما ذكرناه سابقاً من ان الوضعية الحديثة لا نجد تاريخها فقط في عصر التنوير والاكتشافات العلمية كما يتم تصويره. بل هي حالة نمت بالتدرج في اوروبا وعبر ارهاسات كثيرة وتنمو في اي مجتمع آخر عندما تحصل بذور الانحرافات داخل خط التطور (وهو امر يعني منه المجتمع الاسلامي كما سعرج على ذلك بعد قليل). فالانحرافات ستترك مساحات شاغرة ان لم تسد فراغها الا فكار الصحيحه او القيم النبيلة فان شيئاً آخر سيسيد الفراغ. يذكر بيرتراد بادي⁽¹⁾ ان دور المسيحية الرومانية كان

(1) Nouvelle Histoire Des Idées (La pensée politique vers la fin du siècle:) Bertrand Badie politiques p.17 et s.Hachette,1987 XVIe.

حاسماً في تطور النظريات السياسية الحديثة.. فخلال قرون ثلاثة استطاعت الكنيسة خارج الاطار الامبراطوري مؤسسة مستقلة ذاتية.. مؤسسة ليس لها مثيل في اي دين آخر. هذه المؤسسة استطاعت بالتدريج من بناء الكنيسة التي لها موظفوها وقاضاؤها ومؤسساتها وطرق عملها، خصوصاً الطقسية والتي تبرر قيام وتتجدد ببروقراطية قوية. وتطور الامر لان يقوم بالتدريج تعريف جديد للسياسي والذى اخذ لنفسه طريقاً مستقلاً عن الروحي. اي انها افردت للسياسي حقلًّا مستقلاً رغم محدوديته، يتمثل في ادارة المدينة. ادارة مفوضة من قبل السلطة الروحية التي ادعت انها تحمل مسؤوليات اعظم.

في القرن الحادى عشر ادى الصراع بين البابا غريغوار السابع والامبراطور الالماني الى ظهور تطورات حاسمة. اذ قادت رغبة الكنيسة في الاستمرار بتعيين ممثليها الكنيسين، الى تأكيد سيادتها في حقلها الخاص، لكنه ادى في الوقت نفسه الى الاعتراف بدور الامراء في حقلهم الخاص ايضاً. ويعرف الكاردينال ديسديدي Deusdedit الى الازدواجية التي تولدت بين الروحي والدنسنوي.

حاول البابوات الاستمرار في لعب دور الاوصياء على الملوك والامراء، لكن النظرية الثنائية اخذت طريقها لتصبح حقيقة قائمة. فالبابا كان يتدخل في السياسة مدعياً ان ذلك تدخل استثنائي يقتضيه الدفاع عن الايمان. وهكذا احتفظت الكنيسة بالحقل المعنوي، لتحتفظ المدينة بالحقل الدنسنوي، وذلك حسب تعبير سنت بيرنارد في القرن السابع عشر.

ولكي لا تصبح يد الامراء هي الاعلى طالبت الكنيسة بربط سلطتهم بالمصالح العامة، وليس التعبير عن مصالحهم الخاصة فقط. وهو ما ولد لاحقاً الاسس الشعبية للسلطة السياسية: فالشعب يتوج الملك، ليحمي الاخير الاول.

وهكذا، وبالتدريج التقى الفكر الكنسي الجديد مع الفكر اليوناني القديم القائم

على وجود سلطة طبيعية ارضية. والتى الفكر الارسطي مع فكر سانت توماس عن الانسان الذى يعيش الحقيقة الاجتماعية بشكل طبيعي دامجاً ايها بالفكرة الثنائية المسيحية؛ فالانسان هو في ان واحد عضو في المدينة الدنيوية (*Ihumanitas*) وكذلك عضو في المدينة الروحية (*christianitas*). الاولى تتطلب ادخال عمل العقل والحق الطبيعي الذى يفرضه الامير وضرورة الطاعة وتنفيذ الواجبات المدنية. اما الثانية فتقوم على الطرف الاخر الى الحالة الغبية والماورائية، وتقوم على البعد والرسالة، ويتم الوصول اليها عن طريق الايمان وليس العقل. يقول بيرتراد بادي: ان هذا العمل كان ضخماً للغاية، اذ ادخل العقل والحق الطبيعي في تاريخ الافكار الاوربية.. وعلى الصعيد السياسي المحدد فهو قد رسم اطار المدينة التي تمتلك طريقتها الخاصة لتأسيس شرعيتها القائمة على اسس عقلانية. بالمقابل اعترف «رجال الدين *théologien*» بضرورة طاعة الامراء بما فيهم الملحدون ماداموا عادلين وتطابق اعمالهم مع العقل. هذه هي ايضاً بعض المقدمات لنشأة ما يسمى بالدولة الوضعية والدولة اللايتيكية (العلمانية).

بالمقابل تطورت فكرة الفردية من رحم فكرة الجماعية والجماعة. فلوقت طويل اعتبرت الكنيسة ان اي تطور للفكرة الفردية هو انتهاك للجماعة المسيحية. لكنه منذ القرن الرابع عشر تطور في داخل الكنيسة. خصوصاً في اطار الفكر الانجليكي ثم الفرانسيسكي الذي يقول بان الفرد -والفرد فقط - هو الذي يمكن ان تطاله المعرفة. وهكذا تراجعت فكرة الجماعة السياسية امام فكرة اتحاد الافراد، مهددة بذلك شرعية الكنيسة ككل.

مقابل فكرة العقل اكدي سكوت (*Duns Scot*) واوكام (*Guillaume d'Occam*) فكرة الارادة *volonté*. فارادة الافراد هي بمفردها القادرة على تأسيس النظام الدنوي. وهكذا تراجعت فكرة الحق الطبيعي، لتحمل محلها فكرة

التضامن القائمة على التعاقد القابل باستمرار للتغير، مؤسسة بذلك حقاً وضعيّاً وليس طبيعياً.

وهكذا تولدت افكار ثلاث ترتبط - بقوة - بعضها ببعض؛ شكلت المقدمات الأولى للحداثة:

- فكرة الارادة المتعاقدة المؤسسة للحياة المدنية موجدة مقدمات نظريات العقد الاجتماعي؛

- فكرة الفرد المتحرر من وصاية الجماعة؛

- وأخيراً فكرة الحق الوضعي، أي النظام الوضعي الذي يقوم على الارادة وليس على نظام خارجي أو طبيعي.

الدولة والولاية في المفهوم والتجربة الاسلاميتين

مفهوم الدولة

ان مفهوم الدولة او السلطة او الاميرية هو مفهوم عام وشامل. صحيح ان مفهوم الدولة قد يختلف حسب التجربة الاسلامية عنه في التجربة الغربية. ففي الغرب تطورت نظرية الموقع والمواطنة والطبقية بشكل يختلف عن التجربة الاسلامية، وهو امر لامجال للتفصيل فيه حالياً. لكن هذا الاختلاف هو في بنية الدولة وليس في ضرورتها كمنظمة او كأداة ضرورية لاي اجتماع. فالدولة حاجة لكل المجتمعات ولكل التواجدات بغض النظر عن الاختلاف في تركيباتها واساليب عملها والفلسفة التي تقام عليها والاهداف التي تطمح لتحقيقها.

ان الدولة، اية دولة يجب ان تحل على الاقل مسألتين رئيسيتين هما:

- العلاقة بين الانسان / الفرد والجماعة او الجسم الجماعي؛
- وان تقيم السلطة العامة.

فهناك مشترك رئيسي بين الحالتين وهو ان المنظمتين هما نتاج حالة وضعية وانهما كلتيهما تقيمان إمرة او سلطة. فالامام علي عليه السلام عندما سمع صيحة الخوارج القائلة: «لا حكم الا لله»، قال: «كلمة حق اريده بها باطل، نعم، انه لا حكم الا لله، ولكن هؤلاء يقولون: لا امرة؛ وانه لابد للناس من امير بر او فاجر..»^(١)

فالدولة بالضرورة مفهوم وضعي وتعكس توازناً معيناً للقوى الاجتماعية. يقول امير المؤمنين عليه السلام «لقد كنت امس اميراً، فاصبحت اليوم مأموراً، وكانت امس ناهياً، فاصبحت اليوم منهياً، وقد احبيتم البقاء، وليس لي ان احملكم على ما تكرهون»^(٢).

١ - نهج البلاغة ص ٨٢

٢ - نهج البلاغة ص ٣٢٣ - ٣٢٤

فالدولة - مجرد عما عادها - تحمل (بالتعريف الاول لها) مفهوم اليد القاهرة والحكم بالغلبة. فمصدر الدولة لغويًّا في «لسان العرب»، هي: «العقبة في المال وال الحرب سواء» و «الدولة بالفتح في الحرب ان تُدال احدى الفتاتين على الاخرى، يقال كانت لنا عليه الدولة.. والدولة بالضم، في الحال، يقال: صار الفيء دولة يتداولونه مرة لهذا ومرة لهذا».

هذا المفهوم اللغوي الذي يعكس في الحقيقة مفهوم الدولة تاريخياً وعملياً لا يختلف عن المفهوم الذي تعطيه مختلف النظريات الغربية عن الدولة التي هي السلطة العامة التي تمارس سلطتها على اقليم معين. فهذا انجلز مثلاً يلخص مهمة الدولة والسلطة الناجمة عنها معتبراً أنها تقوم على مهمتين رئيستين: جمع المال (الضرائب) وتوفير اداة القوة (الحرب).

اذن لا بد من الدولة ولا بد من وجود الحالة الوضعية. والفارق هو ليس في قيام او وجود هذه الحالة، بل الفارق هو في طبيعة هذا التواجد وفي المكان الذي يحتله والدور الذي يؤديه.

- هل تقوم هذه الحالة بذاتها بدون اختلاط، اي طغيان الحالة الوضعية؟

- ام تقوم مختلطة متشابكة.. فتتدخل الحالة الوضعية وال حالة الاوضاعية؟

- ام هناك حالة ثالثة نعتقد ان الاسلام الأصولي هو الذي يمثلها، وتقوم على الاعتراف بالوضعي واحترامه، مع تصريفه وتنظيمه في نصاته وموازينه الصحيحة؟ هذه الحالات الثلاث نجدها واضحة لدى المفكرين المسلمين؛ وهذه عينة لثلاثة مفكرين مسلمين ورؤيتهم لأشكال الدول حسب تعبيراتهم.

مفكرون ثلاثة وأشكال ثلاثة من الحكومات في التجربة الاسلامية

تناول المفكرون المسلمين مسألة الحكم تحت عنوان الدولة او الامارة او الملك او الولاية او الخلافة او الامامة او السلطنة او الحكومة او غير ذلك من عناوين يكشف كل منها الخلفية النظرية التي تقف عليها انواع السلطات ومرجعيتها ومدى علاقتها بالعالم الوضعي او العالم الماورائي، او عالمي الغيب والشهادة.

اولاً: الحكومة الدينية

١ - ابن المقفع : يدرج ابن المقفع هذه الحكومة تحت عنوان «ملك الدين». وهي تصريف امور الناس والسياسية من خلال تطبيق الشرع فيكون العدل والرضى ، فيقول : «اما ملك الدين فإنه اذا اقيم لاهله دينهم ، وكان دينهم هو الذي يعطى لهم ، ويلحق بهم الذي عليهم ، ارضاهم ذلك ، ونزل الساخط منزلة الراضي في الاقرار والتسليم»^(١)

٢ - ابن خلدون : ويسمىها بالخلافة . وفيها تضمن المصالح الدنيوية مشتقة من ضمان المصالح الاخروية . يقول ابن خلدون : «الخلافة هي حمل الكافة على مقتضى النظر الشرعي في مصالحهم الاخروية والدنوية الراجعة اليها . اذ احوال الدنيا ترجع كلها عند الشارع الى اعتبارها بمصالح الآخرة ، فهي في الحقيقة خلافة عن صاحب الشرع في حراسة الدين وسياسة الدنيا به» .. ان ملوكها قائم على « منهاج الدين ليكون الحل محوطاً بنظر الشارع » ... حيث يقف ضد الملك القائم على التغلب والقهر والظلم : « فما كان منه بمقتضى القهر والتغلب واهمال القوة العصبية في مرعاها فجور وعدوان ومذموم عنده

١ - ابن المقفع ، الادب الكبير ، ص ١١١ .

كما هو مقتضى الحكم السياسية»^(١)

٣- ابن الأزرق : ويسميه «المقام الاول» وهو «الخلافة بدون ملك» ، و«ذلك حين البراءة منه، والتنكب على طريقه في اول الامر استغناه عنه بوازع الدين كما كانوا عليه من ايات الحق اولاً وغضاضة البداوة المعينة عليه ثانياً»^(٢)

ثانياً: الحكومة السياسية

١- ابن المقفع : ويسميه «ملك الحزم» ، ويقول : «واما ملك الحزم فانه يقوم به الامر. ولا يسلم من الطعن والتسخيط. ولن يضر طعن الذليل حزم القوي»^(٣)

٢- ابن خلدون : ويسميه «المملك السياسي» ويرى انها سياسة ناقصة لأنها تقوم على السياسة العقلية فقط، فيقول، «اذا كانت هذه القوانين مفروضة من العقلاه واکابر الدولة وبصرائها، كانت سياسة عقلية» ...

ثم يستمر موضحاً «وما كان منه بمقتضى السياسة واحكامها مذموم اياضاً، لأنه نظر بغير نور الله «ومن لم يجعل الله له نوراً فما له من نور» لأن الشارع اعلم بمصالح الكافة فيما هو مغيب عنهم من امور آخرتهم، واعمال البشر كلها عائدة عليهم في معادهم من ملك او غيره. قال صلي الله عليه وسلم «انما هي اعمالكم تردد عليكم». واحكام السياسة انما تطلع على مصالح الدنيا فقط، «يعلمون ظاهراً من الحياة الدنيا»، ومقصود الشارع بالناس صلاح آخرتهم، فوجب بمقتضى الشرائع حمل الكافة على الاحكام الشرعية في احوال دنياهم وآخرتهم، وكان هذا الحكم لاهل الشريعة». فحدود الملك السياسي «هو حمل الكافة على مقتضى النظر العقلي في جلب المصالح الدنيوية ودفع المضار»^(٤)

١- ابن خلدون المقدمة ١٧٠ - ١٧١ .

٢- ابن الأزرق، بدائع السلك في طبائع الملك، ج ١، ص ٩٥ - ٩٦، تحقيق وتعليق الدكتور علي سامي النشار، منشورات وزارة الاعلام العراقية.

٣- ابن المقفع، المصدر السابق، ٨، ص ١٧٠ .

٤- ابن خلدون، المصدر السابق ص ١٧٠ .

٣- ابن الازرق : ويسميه بـ «المقام الثاني» بعد اختلاط مفهومي الخلافة من جهة والملك والدولة من جهة اخرى . يقول : «المقام الثاني - بعد اختلاطهما وامتزاج الدولة بهما ، وذلك عند تدرج البداوة الى نهايتها ، تجيء طبيعة الملك لمقتضى العصبية ، وحصول التغلب ثم انفراده بالمجد ، مع تحري مذاهب الدين والجري على نهج الحق».

ويقول ، كما قال من قبله استاذه ابن خلدون : ان هذه تمثل فترة معاوية ومروان وابنه عبد الملك والصدر الاول من خلفاءبني العباس الى الرشيد وبعض ولده^(١).

وفي هذا الصدد يذكر ابن الطقطقي الفخري في الخلفاء والفقهاء «ان هذه الدولة العباسية ساست العالم سياسة ممزوجة بالدين والمملك» (الخلفاء والفقهاء).

ثالثاً: حكومة الشهوة والاستبداد

١- ابن المقفع : ويسميه «ملك الهوى» حيث تقوم الاحكام على الاغراض والشهوات بدون ضابط ديني او عقلي او سياسي ، فيقول : «اما ملك الهوى فلعب ساعة ودمار دهر»^(٢).

٢- ابن خلدون: ويسميه «الملك الطبيعي» وهذه تقوم على «الاغراض والشهوات» و «آثار الغضب والحيوانية». فيقول «ان الملك الطبيعي هو حمل الكافة على مقتضى الغرض والشهوة»^(٣) لأن «مقتضاه التغلب والقهر اللذان هما آثار الغضب والحيوانية» لذلك «كانت احكام صاحبه مجحفة بمن تحت يده من الخلق في احوال دنياهم ، لحمله ايامهم في الغالب على ما ليس في طوقيهم من اغراضه وشهواته ، ويختلف ذلك باختلاف المقاصد من الخلف والسلف منهم ، فتعسر

١- ابن الازرق ، المصدر السابق ٩٥

٢- ابن المقفع ، المصدر السابق ص ١١١

٣- ابن خلدون ، المصدر السابق ، ص ٤٨

طاعته لذلك وتجيء العصبية المفضية الى الهرج والقتل ..»^(١)

٣- ابن الازرق : ويسميه بـ «المقام الثالث» وذلك «عند ذهاب معانى الخلافة ما عدا اسمها ، وجريان طبيعة التغلب الى غايتها في استعمال اغراضها من القهر والتحكم في الشهوات والملاذ» ويدل عليه حديث «ان هذا الأمر بدأ نوبة ورحمة وخلافة ثم يكون ملكاً عضوضاً ثم يكون عتواً وجبرية وفساداً في الامة»^(٢)

الدولة بالضرورة حقيقة وضعية

لقد رأينا عند استعراض تاريخ تطور الدولة الغربية الحقيقة الوضعية للدولة لا فرق في ذلك ان قيل ان الدولة تستند الى الحق الالهي او انها نتاج التناقضات الاجتماعية او انها عقد بين الرعية والحاكم او بين المواطنين انفسهم . وقد يعترض قائل ما بأن حكومة او دولة الحق الالهي قد تختلف عن هذه النظرة . لكن الحقيقة هي انه لا يوجد خلاف من زاوية الطبيعة الوضعية للحالتين ، خصوصاً بعد ان تم الفصل بين الوضعي والديني ، اذ ترك للوضعي مسؤولية التشريع والشأن العام ليختص الديني بالایمان الفردي كما اشرنا . فالدولة ، اية دولة ، منفردة ومعزولة عما عداتها ، هي في الحقيقة حالة وضعية ، سواء اخذ الامر صفة دينية او غير دينية .

وان الامر لن يختلف في الحالة الاسلامية عن الحالة الغربية . فالوضعية هي نقطة لقاء بين الحالتين ولا يمكن ان يكون غير ذلك بمقدار تعلق الامر بمسألة الدولة والحكومة المنبقة عنها .

الفارق الرئيسي كما سنرى هو ان الوضعية هي نقطة النهاية للدولة في الحالة الاولى ، بينما الوضعية هي ضرورة وحاجة من بين ضرورات و حاجات اخرى في الحالة الاسلامية .

١- المصدر السابق ، ص ١٧٠ .

٢- ابن الازرق ج ١ ص ٩٤ و ٩٦ .

فالاسلام لا ينكر الحقائق الوضعية، لكنه ينكر ان يقف عندها او ان يجعلها نقطة البداية والنهاية. انه يحتويها ويصرفها لذلك فان شكل التنظيم الاجتماعي الذي تأخذة الحالة الاسلامية لابد ان يتواافق مع نظرته الشمولية القائمة على توازن دقيق بين شتى المركبات. ويتوهم من يتصور ان اعطاء اسم الاسلامية، او تطبيق بعض قوانين الشريعة سينقل حالة الدولة من الحالة الوضعية الى الحالة الاسلامية. لأن المعيار هو ليس تطبيق بعض احكام الاسلام او مراعاة بعض مشاعر المسلمين، بل العبرة في تسمية حكومة ما بالحكومة الاسلامية هي بالقاعدة التي تقوم عليها هذه الدولة وبالمرجعية النهاية التي تسترشد بها في تسيير امورها وامور الناس.

ولتوسيع هذه المسألة بشكل افضل، نقول بان الحكومة الاسلامية لابد ان تحمل في جانب من جوانبها حالة وضعية. واننا نعتقد ان الرؤية الاسلامية الكلية اعترفت منذ البداية بان الموقع الذي تلبي فيه المتطلبات الاساسية للحالة الوضعية هو الدولة والحكومة. فالاسلام شأنه شأن ايota عقيدة او فلسفة اخرى لابد ان يلبي متطلبات الاوضاع الوضعية، بل يجب التأكيد هنا ان الاسلام اكثر من ايota عقيدة او فلسفة اخرى يتمتع ويتحرى بكل موضوعية وبكل تفرع للاجابة افضل ما يمكن على ضرورات الحالة الوضعية.

لكن الفارق بين الاسلام وما عداه هو ان الفكر الآخر يقف في هذه الحدود اما في اطار الانكار الكلي للدين، او بتحريف الدين وجعله مسخرأً لمتطلبات النظرة الوضعية ولا شيء سواها. فبدل ان تكون النظرة التوحيدية العدلية الشمولية المتوازنة التي تقوم عليها الاحكام والتنظيمات الاسلامية هي المدخل الفلسفى والفقهي لمعالجة المسائل، تصبح النظرة الوضعية هي المدخل الفلسفى والمرجعى، بما في ذلك تكييف الدين نفسه وفصله عن الامور العامة.

ان الاخذ ببعض الاحكام كأن تأخذ التشريعات المدنية ببعض احكام الاحوال الشخصية او بعض احكام الحدود او بعض مسائل الوقف وما الى ذلك، هي موافق

قد تعبّر عن مدى الضغط الإسلامي الشعبي على الدولة والحكومة، لكنها لا تجعل من الدولة دولة إسلامية.

فخلافاً للنّظرات التجزئية أو الاحادية، فإن توحيدية الإسلام وعدليته وتوازنه وشموليته يؤسس منذ البداية الحقيقة متكاملة.

- فلا انقسام او انفصال بين الدنيوي والآخروي:

- ولا انقسام بين المادي والروحي:

- ولا انقسام بين الفردي والجماعي:

- ولا انقسام بين المؤقت والدائم، او بين الشاهد والغائب (الغيب والشهادة) او بين الماورائي والوضعي، او بين القضاء والقدر، او بين الجبر والاختيار، او بين النظام والتقدم.

وainما توجّهت في القرآن الكريم فستجد امامك ارتباط الدنيوي بالآخروي، وارتباط اليماني والغيني بالوضعي والعلماني. ففي مواضع عديدة يرتبط فيها ايراد كلمة الغيب مع كلمة الشهادة كدليل على التكامل والوحدة بين العلمين وبين العالمين. فالإسلام لم يتنكر للوضعي ليعرف به لاحقاً، والإسلام لا يمكنه ان يتعامل مع الوضعي دون ان يربطه بالغيني والروحي، كل في موقعه ودوره ومهنته. فالوضعي لا يغيب عن الإسلام. فله مكانه ودائرته. ولكن الوضعي لا يستبد بالإسلام ولا يتحول إلى مرجعية وحيدة ومقاييس فريد للحكم على الحق والباطل، والصحيح والخطأ، والجميل والقبح. فدائرة الدين لن تكتمل إلا بارتباط الوضعي بالغيني.

لذلك يفرد الإسلام دائرة واضحة تنظم الحالة الوضعية وتعكس اتجاهاتها وتوازنات القوى فيها. هذه الدائرة هي الدولة، او السلطة او الحكومة او الملك، او مشتقاتها الكثيرة حسب التجربة الإسلامية.

لذلك قلنا ان الدولة هي بالضرورة حقيقة وضعيّة. انها الحقيقة التي تعكس العلبة او التوازن الاجتماعي في لحظة معينة. انها الاداة او التنظيم الذي عبره يتم

التعامل مع الناس، كل الناس وعلى اختلاف مشاربهم وميولهم وموافقهم ومعتقداتهم وتقسيماتهم.

فهذا امير المؤمنين عليه السلام، لا يرى الدولة الا توازن قوى، ولا يرى دولته على الناس عبر حقه فقط، بل يراه عبر موافقهم ايضاً فيقول: «لقد كنت امس اميراً، فاصبحت اليوم مأموراً، وكنت امس ناهياً، فاصبحت اليوم منهياً، وقد احبitem البقاء، وليس لي ان احملكم على ما تكرهون»^(١).

ويقول ابن خلدون «واحكام السياسة انما تطلع على مصالح الدنيا فقط»^(٢) فإذا كانت الدولة هي الحقيقة المطلقة، كما عند انجلز. او كانت دولة الطبقة السائدة كما عند ماركس، وانجلز، او كانت دولة الحق الالهي كما عند تيرتيولن او مونيه او سانت او غسطن او ديكوين، او كانت دولة العقد الاجتماعي كما عند روسو، او كانت دولة الحق الملكي كما هي عند هوبر او العقد مع الملكية كما هي عند لوك، او الدولة التي تقوم على القوة كما عند ماكس فيبر، او دولة الاستبداد الشرقي كما عند كارل ويتافوكل ...

اذا كانت الدولة هي دولة فرعونية او قيصرية او كسروية او كانت ملكاً عضوضاً او ملكاً جبارياً او يزيدية او اموية او عباسية او استبدادية .. اذا كانت الدولة اي نوع من هذه الدول او المالك، اي الدولة التي لا دين لها او التي اخittelت دينها بملكها فاستبد الاول بالثاني وفصل ما بين «قيصر» والرب، فانها ستكون دولة وضعية مجردة وذلك بغض النظر عن الاسم الذي تحمله.

اذا كانت الدولة هي الملك الطبيعي او الملك السياسي كما رأينا عند ابن خلدون او ملك الحزم والهوى كما رأينا لدى ابن المقفع، او المقامين الثاني والثالث كما رأينا لدى ابن الازرق، فانها ستكون دولة وضعية او مقدمة للانتصار الحاسم للدولة الوضعية بنسخها المتطرفة او المتخلفة لا فرق في ذلك.

١- نهج البلاغة ص ٣٢٣ - ٣٢٤ .

٢- ابن خلدون، المصدر السابق، ص ١٧٠ .

الولاية: نظرية الحكم الاسلامي

ان خطأ وقصور النظارات الوضعية سواء القائمة على مفهوم ما ورأي خرافي او على مفهوم حسي، هو فقدان عنصر التوازن والتوحيد والمعدلة والشمولية الذي تقوم عليه.

فهي تلبي حاجة وتهمل حاجيات. اما الاسلام فهو دين التكامل والتوحد
ووضع الامور في نصابها الصحيح.
انه دين الغيب والشهادة.
انه دين الفطرة..
انه دين الحياة..

انه دين المعاملات والعبادات، حيث تصبح العبادة سياسة والسياسة عبادة.
فليس هناك مساحة تختص بها العبادة ومساحة اخرى تختص بها السياسة. هناك
موقع ومناصب ترتبط كلها بعضها البعض بدون انفصال ومساحات معزولة.
ان الفارق بين الاسلام كما جاء على يد سيد المرسلين والتجربة الغربية.(او
بعض التجارب في الحياة الاسلامية)، هو ان غياب التوحيد والشمولية والتوازن
والعدل يمنعها من التعرف على عناصر الحياة متكاملة.

- فاذا اكتشفت اهمية العلم او العقل او التقدم، فيجب التضحية بالنظام،
وبالتوازن، لتجعل من التقدم او العلم لهاً جديداً تتبعده به.

- واذا اكتشفت اهمية مفهوم العقد او مفهوم الاجتماع او اهمية الانسان / الفرد،
فيجب ان تضحى بالحياة الجماعية، لتجعل الفردية لهاً جديداً تتبعده به.

- واذا اكتشفت متطلبات الحياة الدنيا، واهمية الحقائق المادية، فيجب ان
تضحي بالحياة الروحية واهمية المتطلبات الاخروية والغيبية، لتجعل من المادة
لهاً جديداً تتبعده به.

- واذا اكتشفت اهمية الناس والامة والشعب وخطل السلطة الاحادية ملکية

كانت او شاهنشاهية او امبراطورية، فانها يجب ان تضحي بالحق وذكر الحقيقة، لتجعل الشعبية التي يمكن ان تصيب وتخطئ الهاً جديداً تتبعه.

اذا اكتشفت بعض هذه العناصر او غيرها فنراها تقلب الصورة لتذهب الى تقىضها. اما الاسلام فلديه نظرة ابتدائية، او على الاقل مقومات النظرة الابتدائية ليضع الاشياء - كل الاشياء - في نصابها ومواقعها. فلا يستبد عنصر بعناصر ولا مقوم بمقومات، ولا ضرورة بضرورات.

الولاية: الخلافة، الامامة

هي المفاهيم التي تميز بين الدولة الاسلامية والدول الوضعية.
ان الفارق الرئيسي بين الدولة الوضعية (في اطار التجربة الغربية او آية تجربة اخرى بما في ذلك تجربة المجتمعات الاسلامية قديماً وحديثاً) والدولة الاسلامية كما قامت في فرات وكما يجب ان تقوم والتي يمثل اقرب مثال معاصر لها تجربة «الجمهورية الاسلامية» هو في احتواء مفهوم الولاية للدولة الاسلامية. فالسياسة والمجتمع في الاسلام لا يقان وحيدين فريدين، بل يقان كعنصرين متكاملين مع العناصر الاجرى اليمانية والعقلية والعبادية والاخروية.

فإذا تجاوزنا التشويهات التي ادخلتها الانحرافات داخل المفهوم الاسلامي والتي ادخلت الممارسات والمفاهيم غير المتوازنة وغير العادلة وغير التوحيدية وغير الشمولية.. تلك التشويهات التي اقامت دول الاستبداد والملك العضوض، الذي «اتخذ الله هواه» والمناقضة بذلك للحكم القدس: «ما ينطق عن الهوى»^(١).. اذا تجاوزنا تلك التشويهات فسنجد ان الاسلام ابتداء التفت الى سلسلة العناصر الازمة لحسن اداء الجسم الاجتماعي لعمله ولحسن تواجد الفرد داخله. لا مجموع يسحق الفرد، ولا فرد يستبد بالمجموع، بل تكامل دقيق في اطار الجماعة الصالحة والامة التي تعمل بالمعروف وتنهى عن المنكر. فلكل شيء نصابه

١- سورة النجم، الآية ٢.

الذى يستحقه لا أقل ولا أكثر . نصاب لا تحدده الرغبات، بل يحدده تعريف مسبق ومعرفة دقيقة ومتکاملة لخصائص الانسان والجماعة والمتطلبات الكاملة لكل منها بدون تصنیفات مسبقة وطبقیات او استبدادیات او عنصریات او مفاهیم خارجية تناقض الفطرة وما جبل عليه الله بنی البشر من خصائص ومواصفات .

ان الاسلام خلافاً لخط التطور الاوروبي ، احتوى منذ البداية المفاهیم التي تطورت بالتدريج وبشكل شبه عشوائي داخل المجتمعات الغربية لتولد باستمرار حالة من التشوهات والانحرافات .

- الاسلام رأى منذ البداية الحالة الوضعية ، ووضعها في دائرتها المناسبة .

- الاسلام رأى منذ البداية الحالة العلمية والمعرفية واهمية الرقي والتطور ، وربطها بالنظام ، ووضعها في دائرتها المناسبة .

- الاسلام رأى منذ البداية مفهوم النيابة والخلافة والوكالة والعقد والبيعة والشورى ، ووضع المفاهیم لعلاقة الحاكم والرعیة بانصاف متکامل ووضع كل شيء في دائرتها المناسبة .

- الاسلام رأى منذ البداية الاجتماع والمفاهیم الاجتماعية ووضعها في دائرتها المناسبة .

- الاسلام رأى منذ البداية الدنيا وطالب الانسان للعمل وكأنه سيعيش فيها ابداً ، ودفع منذ البداية عن الآخرة وطالب الانسان بالعمل لها وكأنه سيموت غداً .

- الاسلام رأى منذ البداية الروحانيات والمادیات . وضع الجبر في مكانه ووضع الارادة والاختیار ، ووضع كل شيء في مكانه المناسب .

فالاسلام هو دین التوازن ، ودين الفطرة والتوحید . ودين التکامل والعدل والانصاف .

والاسلام هو ثورة دائمة ، لأن من صفات الله في الاسلام والتي يکدح الانسان نحوها کدحا ، هي صفات التوحید والتکامل والعدل والعلم والقدرة والحق والخلق والصمدية والفردية والاحادية .

الدولة الاسلامية هي دولة الولاية والامة

الدولة والحكومة المنبثقة عنها هي أداة، ووظيفة ونقطة اجتماع الارادات والقوى او تصارعها. الدولة هي مؤسسة او شخص معنوي يلعب دوراً خطيراً وحاسماً في حياة الامم والشعوب والمجتمعات والافراد. فمن يمسك بالدولة، يمسك بالسلطة، فيمسك وبالتالي بمقاييس وموقع اساسية وحاسمة تتعلق مباشرة بحياة الناس واموالها وامتها وعقائدها وثقافاتها، ليس فقط في حاضرها بل في مستقبلها ايضاً.

هذا الموقع الخطير والحساس لا يمكن ان يترك للغوفية او للاعمال الخفية والقوى الخاصة الضاغطة، التي تستطيع عبر هذا الاسلوب ان تصبح السيد المعلن او غير المعلن لمجتمع ما. لذلك حرست العقائد والنظريات ان تضع الدولة تحت الرقابة والاشراف، وان يكون هناك اسلوب معين لتنظيم سلطاتها سواء من حيث التشريع او التنفيذ او القضاء.

الرقابة والنظام اللذان ينظمان عمل الدولة ومؤسساتها يأتيان اما من القمة، كما هو في الملكية او نظريات الحزب الحاكم او غيرها من مؤسسات.. او من القاعدة عبر الشعب و المجالس النيابية، او الاثنين معاً.

التجربة الوضعية عموماً طورت وارتبطت بتطور مفهوم الرقابة من القاعدة وطلب تأييدها عبر مفهوم الديمقراطية، الذي يعطي (ولو نظرياً) لجميع المواطنين والقوى والتىارات حرية التعبير والعمل. وهذا مهم بالتأكيد، على الاقل على الصعيد النظري، مقارنة بالحكم الفردي الاستبدادي والذي لا يعترف لافراد الشعب بدورهم، بل يستثمر الدولة ومؤسساتها وسلطتها وشرعيتها لتنفيذ مآربه الخاصة بالضد من مصالح الشعب والامة.

رغم هذه الحقيقة توجد ملاحظتان رئيسيتان:

الاولى: ان معظم التجارب الوضعية والاساسية في العالم لم تتدخل في الحقيقة

عن الدور الحاسم الذي تلعبه في القضايا الأساسية والبارزة للهيئات العليا. فجميع الدول الوضعية نظمت - بشكل دستوري او عرفي، وبطريقة مؤقتة او دائمة، وبموازين صحيحة او خاطئة - مفهوماً وتنظيمياً آخر للرقابة والسيطرة على الدولة من أعلى. فهو أحياناً الملكية. وفي أحياناً أخرى المجلس القضائي الامني الذي يتم اختياره. وهو في الواقع آخر مجلس الاعيان او مجلس للشيخوخ او الحكماء، يتم اختيارهم لخبرتهم وحنكتهم وتأثيرهم. وهو في أحياناً أخرى شخصية تاريخية او فريق من الناس او مؤسسة كمؤسسة الجيش تتصرف وكأنها ضمير الأمة وحامية الدستور والنظام. اذن فان التجربة العملية افرزت حقيقة ضرورية لا يمكن تركها فارغة. فتركها فارغة لن يعني في المحصلة سوى مجىء قوة معينة تحمل نفس توازن وضغوطات الدولة لتسده وتتصحّح سيدته.

الثانية : رغم ان الشعب يجب ان يكون صاحب مسؤولية رئيسية وأولى عن اوضاعه ومصيره ومستقبله ومن يحكمه وشكل الدولة التي تسير شؤونه، الا انه يجب الانتباه الى القرار من القاعدة هو ليس بالضرورة قراراً صحيحاً في كل الاوقات او في كل المسائل. كما ان الوصول الى رأي القاعدة هو ليس بهذه السهولة. فكم من مسألة حاسمة وخطيرة في حياة الامم تم اقرارها وفق اغلبيات هشة، او في ظروف معينة فذهب القرار حكماً، رغم ان القاعدة غيرت من توازناتها واغلبياتها بعد فترة من ذلك. كما ان «الديمقراطية»، كما تبين التجربة تتحيز ايضاً وتؤثر فيها أحياناً مراكز القوى التي تعمل خارج اطار الرقابة والاشراف، وتتفعل وتتخضع للعاطفة والهوى تماماً كما يخضع الافراد الذين يصنعون هذا المجموع للعاطفة والمواقف الطارئة.

من هنا لابد في الاسلام من حاكمين ومن موقعين ومن رقيبين، كل في موقعه ومكانه يضبط عمل الدولة ويراقبها ويوجهها ويصححها.

١- انها بحاجة الى ضمان عنصر العلم والاقرابة اكثر ما يمكن من الحكم الشرعي وهو ما توفره الولاية او الحاكم الشرعي او الولي الفقيه، وهو الفقيه

العادل العالم بزمانه البصير بالأمور والحوادث الحافظ لحقوق الناس كل الناس او كل المواطنين وبغض النظر عن دينهم واتجاهاتهم وافعالهم.

٢- انها بحاجة الى رقابة الامة والناس لان الدولة في النهاية هي دولتهم ودولة المسلمين الذين يجب ان يكون لهم رأي ودور ثابت في سياساتها ورجالاتها. وهو امر تقول به الشريعة وتضمنه الولاية؛ رأي لا تستبد به اغلبية على اقلية، ولا تسرقه اقلية من اغلبية بالحيل السياسية وبايجاد موازين قوى جديدة عبر وسائل الضغط والتأثير الشيطاني الخبيث.

ضمن هذه الشروط وعندما تتموقع الدولة ضمن هذين الحكمين، اي حكم الولاية، وحكم الامة، فانها ستأخذ كامل معانيها كدولة اسلامية ليصبح الحكم فيها هو الحكم الاسلامي ولا شيء غير ذلك. لتصبح في آن واحد دولة الاسلام، ودولة الولاية؛ دولة الامة او الشعب. فكل هذه الاسماء تلتقي بعضها البعض لأنها مفاهيم غير متعارضة، بل هي مفاهيم متكاملة ما دام كل منها يحترم موقعه الذي اعطاه الاسلام له، وما دامت تدور كلها في رحاب الاسلام وتأخذ حكمها من حكمه. فوضعيية الدولة ستصبح احدى مقومات قوتها وليس ضعفها. واحدى مقومات عطائها وليس احدى مقومات استلالها واستبدادها وانحرافها.

ضمن هذه الشروط ستصبح الدولة في آن واحد اداة الولاية واداة الامة. فولاية الفقيه كما يتضح من مفهومه وكما بررهنته التجربة منذ انتصار الثورة الاسلامية المباركة بقيادة الامام الخميني رضوان الله عليه؛ هو مفهوم (تجربة) احتواي، توحيد يقبل الدوائر الاخرى، وهو شرط وضمان لدور الامة في تقرير اوضاعها وبناء دولتها وليس حاجزاً امامها او استنلاباً لدورها. وحركة الامة ومساهمتها ودورها في مستوياتها المختلفة قدرة وقوة لولاية الفقيه او لولاية الامر، لتجتمع في ذلك كل الارادات وتنساق في ذلك كل الامريات والاعمال الصالحة الآمرة بالمعروف والناهية عن المنكر لتطبيق حكم الله على الارض.

الفصل السادس

الحاكمية الالهية .. حكم الامة والشعب

تعارض ام تكامل ام امر بين امرتين

عندما نادى الخوارج لا حكم إلا الله.. اجابهم الامام علي (ع) «كلمة حق يراد بها باطل! انه لا حكم إلا الله، ولكن هؤلاء يقولون: لا امرة إلا الله، وانه لابد للناس من أمير بر أو فاجر يعمل في امرته المؤمن، ويستمتع فيها الكافر، ويبلغ الله فيها الاجل، ويجمع به الفيء، ويقاتل بها العدو وتأمن به السبل، ويؤخذ به للضعف من القوي، حتى يستريح بر، ويستراح من فاجر»^(١).

هذا الخلاف الذي سيظهر مرة بين اصحاب الرأي والحديث، أو العقل والنص، أو الجبر والتخيير، أو الحديث والنص، أو الدين والفلسفة، أو المنشروطية والاستبدادية، أو العبادة والسياسة، أو الغيبة والوضعية، يعبر في كل مرحلة، أو في كل مسألة عن القضايا المتناقضة التي يتعرض لها الفكر والممارسة الاسلاميان والتي تستلزم التصدي واعادة التوازن للاطروحة الاسلامية في سعي حيث متعدد لتقديم التصورات القادرة على مواجهة تطورات العصر وتفاعلاته الزمان. هل تقف الحاكمة الالهية ضد حاكمية الامة والشعب؟ وهل اذا ما أريد إقامة حكم الشعب فان شرط ذلك إلغاء الحاكمة الإلهية ! هل هناك فعلا من تناقض؟ وهل ينطلق التصادم والتنافر من العناصر الرئيسية المكونة لكل من الدعوتين، بحيث لا تنتصر واحدة على حساب اخرى، أم أن لكل من الدعوتين الموقع الطبيعي والمتوازن الذي تحتله، واذا ما تم احترام ذلك فان التكامل والانسجام سيأخذان مجرياهما لتزدهر الفكرتان والدعوتان، ويرفدان بعضهما البعض الآخر؟

(١) الامام علي، نهج البلاغة، ضبط د. صبحي الصالح خطبة ٤٠، ص ٨٢.

الحقيقة الاولى: الحقيقة الدينية

الحاكمية الالهية: لا يختلف اثنان من المسلمين أن الحاكمية الاولى والاخيرة تعود لله سبحانه وتعالى، لم يقل لا الشيعة ولا الاشاعرة ولا المعتزلة ولا غيرهم بغير هذه الحاكمية، لأن ذلك من جوهر الدين والاعتقاد والايمان بعوبديه الانسان لخالقه. بل لا يمكن لمختلف الديانات أن تقول بخلاف هذه الحاكمية وإلا سقط المعنى الاول للدين والخلق والخلقة والنشأة والتوبة والعقاب والبعث والجنة والنار.

لكن الامر ليس بهذه البساطة، اذ طالما تتعرض هذه الحاكمية لانواع مختلفة من التحريف والاستلباب، ولا يمكننا هنا إلا أن نضع عنوانين كبيرين لاشكال الاستلباب نلخصهما كما يلي:

١ - استلباب الذات الالهية:

أي عمليات التقمص والتجمسي:

شهد كل اشكال الايمان وكل الديانات السماوية وغير السماوية شكلًا من اشكال التجسيد وادعاء الحق الالهي، أما ابتداءً بالنسبة للاديان غير السماوية، أو لاحقاً بتحريف التعاليم السماوية. وهذا التحرير هو ليس بالامر البسيط، وهو لا يتعلق بصدق أو سوء النوايا فقط، بل هو بدوره من جوهر الابتلاءات والامتحانات التي تجد مصادرها في طبيعة النفس البشرية، كما جبل الله سبحانه وتعالى هذه النفس.

ان هناك سعيا فطريا للبحث عن خالق او سيد هذا الكون. هذا السعي الفطري قد يأخذ في احد اشكاله السعي البدائي الذي لا يقبل إلا ببرهان يراه ويلمسه ويشخصه. والقرآن الكريم ينقل هذه الحالة الفطرية أو الجدلية في طبيعة الانسان.. «وإذ قال إبراهيم لآبيه ازر اتتخذ أصناماً ألهةً أني اراك وقومك في ضلال مبين، وكذلك ثُرِي إبراهيم ملکوت السمواتِ والارضِ ولি�كون من الموقنين، فلما جنَّ

عليه الليل رأى كوكبا قال هذا ربى فلما أفل قال لا احب الافلين. فلما رأى القمر بازغا قال هذا ربى فلما أفل قال لئن لم يهدني ربى لاكون من القوم الضالين، فلما رأى الشمس بازغة قال هذا ربى هذا اكبر فلما افلت قال يا قوم اني بريء مما تشركون، اني وجهت وجهي للذى فطر السموات والارض حنيفا وما انا من المشركين»^(١).

هذه التصورات تلخص اسئلة كثيرة ومحاججات طويلة في النفس الإنسانية تمثل بمجموعها سعي الإنسان للبحث عن خالقه، فمنهم من يهتدى ومنهم من يستمر على ضلاله في مسيرة معقدة يمر عبرها بمخاضات عديدة وسائلة كثيرة يكدر فيها الإنسان إلى ربه وهو ما قد تعبّر عنه الآية الكريمة: «يا أيها الإنسان انك كادح إلى ربك كدحاً فلاقيه»^(٢).

فالإنسان في مسيرته المعقدة الطويلة حاول أن يجد خالقه فمنهم من وصل، ومنهم من اصطفع من آيات الله أو من هواه الهة. انه قد يكون (اشور) كما عند الآشوريين، أو (مردوخ) كما عند البابليين، ولا يوسوس كما عند اليونان وقد يكون (جوبيتر) كما عند الرومان، وقد يكون (اللات والعزى) كما عند العرب، وأهورا مزدا) كما عند الفرس، وهو قد يكون النار أو الماء، أو الجبل أو النهر، وهو قد يكون فكرة أو فلسفة كما عند (بوذا) أو (كونفوشيوس) لدى الهندو والصينيين، أو قد يكون نظاماً اجتماعياً أو فكرة شعبوية فتضفي الحلولية الربوية على الشعب أو الحزب أو العلم أو النظام دون أن تعلم أنها تسقط - ولو ايجابيا - في شكل من اشكال التقمص والتجميد الحسي أو الفكري، والتي قد تتحول إلى اشكال سلبية تماماً اذا ما استحلت المقدس الحقيقي ولم تسر في خطه الطولي وتؤمن بمرجعيته.

(١) سورة الانعام، الآيات ٧٥ - ٨٠.

(٢) سورة الانشقاق، الآية ٦.

فكما أن النزوع إلى الخالق هو نزعة طبيعية للانتقال من محسوس الحواس الخمس، المحدود، المجزأ، المؤقت إلى محسوس القلوب، الدائم، المطلق، الواحد الأوحد. فان النزعة التي تسير بالضد من ذلك هي ايضاً نزعة طبيعية كما نرى ذلك في اليهود عندما يتربكون كلام الله ليتبدوا بكلامهم او كما يصفهم الله سبحانه وتعالى: «مَثُلُ الَّذِينَ حَمَلُوا التَّوَارِةَ ثُمَّ لَمْ يَحْمِلُوهَا كَمَثُلُ الْحَمَارِ يَحْمِلُ اسْفَارًا بِئْسَ مِثْلُ الْقَوْمِ الَّذِينَ كَذَبُوا بِآيَاتِ اللَّهِ وَاللَّهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ، قُلْ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ هَادُوكُمْ إِنْ زَعَمْتُمْ أَنْكُمْ أَوْلَيَاءُ اللَّهِ مِنْ دُونِ النَّاسِ فَتَمَنُوا الْمَوْتَ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ»^(١)، عند النصرانية عندما يتربكون خالقهم الحقيقي ليتبدوا بجسد الرسول والمخلوق: «يَا أَهْلَ الْكِتَابِ لَا تَغْلُوْا فِي دِينِكُمْ وَلَا تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ إِلَّا الْحَقُّ إِنَّمَا الْمَسِيحُ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ رَسُولُ اللَّهِ وَكَلْمَتُهُ الْقَاهَا إِلَى مَرْيَمَ وَرُوحُ مِنْهُ فَآمَنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَلَا تَقُولُوا ثَلَاثَةٌ اتَّهَوْا خَيْرًا لَكُمْ إِنَّمَا اللَّهُ الَّهُ وَاحِدٌ سُبْحَانَهُ أَنْ يَكُونَ لَهُ وَلْدٌ لَهُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ وَكُفُّ بِاللَّهِ وَكِيلًا»^(٢).

أو عند المسلمين عندما يتربكون ما يأمر به الخالق ليتبدوا بما يأمر به المخلوق... «يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَمِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَالْكِتَابِ الَّذِي نَزَّلَ عَلَى رَسُولِهِ وَالْكِتَابِ الَّذِي أَنْزَلَ مِنْ قَبْلِ وَمَنْ يَكْفُرُ بِاللَّهِ وَمَلَائِكَتِهِ وَكُتُبِهِ وَرُسُلِهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ فَقَدْ ضَلَّ ضَلَالًا بَعِيدًا، إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا ثُمَّ كَفَرُوا ثُمَّ آمَنُوا ثُمَّ كَفَرُوا ثُمَّ ازْدَادُوا كُفْرًا لَمْ يَكُنْ اللَّهُ لِيغُفرُ لَهُمْ وَلَا لِيَهْدِيهِمْ سَبِيلًا»^(٣).

هذا السعي بقدر ما يعكس أهمية المحسوسات في حياة الإنسان، يعكس أيضاً أهمية الغيبيات لديه، وان بؤس الفكر الالحادي المادي كبؤس الفكر الخرافي الاسطوري كلاهما يغرقان في الغلو والتطرف. الفكر الخرافي أو الاسطوري يمدد

(١) سورة الجمعة، الآية ٥-٦.

(٢) سورة النساء، الآية ١٧١.

(٣) سورة النساء، الآية ١٣٦، ١٣٧.

الحقائق ويختبر التصورات ويعطيها ابعاداً وهمية. هذه هي الخطوة الاولى، اما الخطوة الثانية وبعد ان تؤسس الخرافية مكاناً في عقله وتصرفه فانها ترتد على حياته الفعلية تنتقض منها وتجعل الانسان عدو نفسه، تسجنه في الاوهام، يعتقد انه يحتضن الحقيقة الشاملة والمطلقة، بينما الحقيقة هي انه يعيش الجهل والمجهل. في حين يقطع الفكر الالحادي المادي الحقائق ويجزئ المكونات ليصنع لنفسه فكرة ورؤى تقوم على المباشر والمحسوس فقط. هذه هي الخطوة الاولى. اما الخطوة الثانية، وبعد أن يؤسس المحسوس المحدود أوهاماً وقناعات ناقصة ووهمية لا يستطيع أن يرى غيرها، يبدأ بتأسيس حتمياته ويعلن عن قدرياته كيف سار التاريخ وكيف سيسير، راسماً لنفسه أعلى درجات القدرة والاحتمالية، معتقداً بها بشكل مطلق وشمولي.

٢- استلاب الموضوعات القدسية:

لا يتمثل الامر فقط بتحرك العوامل الفطرية بشكلها الابتدائي فقط، او بعمليات الانحراف لمن ارتد عن الله سبحانه وتعالى. فنزعة التجسيد والتقمص كانت اقوى من نزعة الایمان لديه، بل يتعلق الامر ايضاً بتحرك العوامل الشيطانية وعوامل الفجور في النفس، فتتحرّك نزعة الاستبداد الفعلي أو العقلي لتطلق ممارسات استبدادية جبروتية تنتهي عن طريق الاحكام وتحريفيها وادعاء الهيمنة عليها إلى شكل من اشكال تنصيب الانسان نفسه إلهاً معلنًا أو غير معلن في الارض، والادعاء بأنه يمتلك مفاتيح العلم الالهي الذي لا يقبل نقاشاً أو انتقاداً. فهو كسرى وفرعون وقيصر ويزيد وامثالهم، وهو السلطان الجائر والحاكم الظالم والمفتى أو الفقيه الكاذب، وهو حاكمنا الراهن ودولنا المستبدة التي تعصي الله سبحانه وتعالى في اعمالها وتصرفاتها، وتعتدي على حقوق الله والعباد فتعطل حلالاً وتحلل حراماً، كل ذلك باسم الدين والاسلام.

انه ايضاً استبداد النزعات الاجتماعية التي تطلق المفاهيم الشمولية طبقية أو حزبية أو تنظيمية أو علمية أو غير ذلك فتخرج الاشياء من حدودها لتعطیها

الاطلاق، والتي تهدف إلى اسر الانسان وايجاد مرجعية عقلية أو مفاهيمية أو تنظيمية فوق مرجعية الله وحاكميتها. فالالوهية قد تأخذ شكل النظام الاجتماعي فتجعلها تعسفاً مقدساً مطلقاً يتقدم على المقدس الحقيقى والوحيد.
الحاكمية الالهية ثابتة لا تتغير «ما اختلف عليه دهر فيختلف عليه الحال، ولا
كان في مكان فيجوز عليه الانتقال»^(١).

تطل على المكان دون أن تتمحور فيه وتدور في الزمان دون أن تنغلق عليه،
فيأخذ منها الزمان ما يناسب وقته، ويأخذ منها المكان ما يناسب ظرفه، فهي اعظم
من كل الاذمنة والجغرافيات، تلهم الاحكام الجارية تراقبها وتدقق في مدى
اقترابها أو ابعادها عن بوطن الاحكام. الحاكمية الالهية كالذات الالهية قريبة من
الانسان بدون التصاق وبعيدة بدون افتراق.

الحقيقة الثانية: الحقيقة الاجتماعية السياسية

إن أحدى المسائل التاريخية والمعاصرة هي التفاعل بين الدينى
والاجتماعي / السياسي، وقدرة الدينى على احتواء الاجتماعى / السياسي،
وقابلية الاخير على الانصهار في الدينى، وتحويل النصوص والتعاليم إلى قيم
وأخلاقيات واحکام، لها من القوة والنفوذ. والاهم من ذلك كله لها من
الاستمرارية والشرعية ما يجعل التفاعل بين الدينى من جهة والاجتماعى /
السياسي من جهة اخرى مسألة متكاملة لا تتعارض ولا تقف واحدة بالضد من
الآخر. هذه هي مهمة الدينى، فاما أن ينتقل إلى الاجتماعى / السياسي، أو أن
يعزوه الأخير فيسخره لنفسه.

عملية التحول هذه قد تأخذ شكل صراع بين الدينى والاجتماعى / السياسي،
وقد يأخذ شكل تكامل احتواء. فالاجتماعى / السياسي قد يستعيير مفردات
الدينى وقد يستعيير الاخير مفردات الاول. واذا كان هذان الشكلان والصراع

(١) نهج البلاغة، الخطبة ٩١، ص ١٢٤.

بينهما قد ظهرت بشكل واضح في أوروبا، إلا أن هذه الاشكالية هي أمر عام موجود في جميع المناطق وفي كل الديانات والمجتمعات. لقد ظهر واضحًا في أوروبا لأن (الديني) بقي طويلاً يسيئ التعامل مع الاجتماعي فكان لا بد للجتماعي / السياسي أن يرتد بقوة على (الديني)، وهي العملية التي اخذت بعدها التاريخي بما صار يسمى بالعلمنة والدولة الوضعية. لكن العلمنة لم تلغ (الديني) لا على صعيد الاجتماعي ولا على صعيد السياسي، حيث ما زالت مفاهيم (الديني) لها من النفوذ والقوة الضمنية والصرامة الشيء العظيم، ذلك إذا ما تجاوزنا بعض المسائل السطحية والشكلية. فهذه المسألة يجب النظر إليها ليس من خلال الشعارات والخطاب العام الذي يذكر، بل من خلال الواقع والانتصارات والهياكل والفتات التي يدافع عنها الغرب. والأهم من كل ذلك من خلال المرجعيات القيمية التي يؤطر نفسه ضمنها والتي تمنحه الديناميكية والحيوية لفعل ما يريد أن يفعله.

أ - خذ مثلاً عدد الأحزاب الرئيسية التي تسمى نفسها بالاحزاب الاشتراكية المسيحية، خصوصاً في دول وسط أوروبا الغربية. وكذلك الأحزاب التي تحمل امتدادات مسيحية رغم أنها تحمل أسماء أخرى.

ب - خذ طرق التعليم والدراسة التي تقول أنها علمانية، لكنها علمانية تختلط بامتدادات للقيم المسيحية. ليس المهم الدفاع عن كنيسة أو أكليروسيَّة معينة، بل المهم حالة الانسجام بين (الديني) والاجتماعي، السياسي كما تطور في الغرب.

ج - خذ مثلاً الدعم والمركز العظيم الذي يحتله البابا من قبل ما يسمى بالدول العلمانية.. واعطاءه عاصمة وسط أوروبا وتوفير تعطية أممية لتحركاته وسفراته، وهيئاته ليبيت قيماً قد تختلف في بعض التفاصيل عن ما تقوله هذه الدولة أو تلك، لكنها تتفق في سياقاتها العامة مع الأهداف التي نظمها الغرب لنفسه في تطوره المعاصر والذي استطاع من خلاله أن يسيطر على العالم والذي يسعى عبره الحفاظ على موقع السيطرة هذه.

د - خذ مثلاً العملات الوطنية حيث الرموز الدينية.. فها هو الدولار يسجل على

احد وجهية In God we trust «بالرب نؤمن» وها هو الصليب يظهر على الفرنك السويسري والباون الاسترليني وغيرهما من عملات!

هـ - خذ مثلا عددا من الهيئات الانسانية التي اصبحت منظمات ذات ابعاد عالمية، وان منظمة الصليب الاحمر ما هي سوى واحدة من هذه المنظمات المقتدرة القوية.

وـ خذ مثلا حقيقة أن ملك أو ملكة المملكة المتحدة هو أو هي بالضرورة زعيم أو زعيمة الكنيسة الانجليزية ومدليل هذه الزعامة تدل على علاقة (الدين) بالدولة.

زـ لكن افضل مثال يقدم في هذا المجال - رغم كثرة الامثلة - هو أن اهم قضية يعيشها العالم منذ اكثر من قرن هي تنظيم الغرب - بكل ما يدعوه من علمانية - لمشروع قيام دولة اسرائيل انطلاقاً من ادعاءات «دينية» وطالبات توراتية تعود لعشرات القرون السالفة. هذه الحقيقة التي اخذت ابعادا خطيرة وامتدت كالاخبطط إلى الاقتصاد والمجتمع والقيم والاعلام والسياسة، وسياسات التسلح والقابيل النووية وغيرها ليست بالمسألة التي يمكن بعدها التعامل ضمن منظور فصل الديني عن السياسي / الاجتماعي او العكس. فلا احد يقوم بذلك، والغرب نفسه الذي يرفع لواء ذلك لا يقوم بهذا الامر، ولم تستطع التجربة الاشتراكية أن تتحقق ذلك، فلكل دينه بمعنى من المعاني ولكل دين حقيقته الاجتماعية السياسية بمعنى من المعاني.

خلف الرموز والشعارات هناك برامج ونماذج وقيم وسياسات. هذه القيم والسياسات هي للاستحواذ وليس للتعيم، أي انها تطورت من اجل الهيمنة واستبعاد الآخرين، وليس من اجل حرية الكل وتحرير المجموع. هذه هي الصورة التي مثلها الاستعمار وما زال يمثلها والذى يحاول البعض اخراجه من عوامل العلة والاسباب وجعل النقاش مجرد خلاف في بعض المفاهيم أو مجرد عملية تقدم وتحرر لطرف، وتختلف وتحجر لطرف آخر. هذا الواقع الذي نلخصه

بهذه الكلمات يتركنا امام خيارين لا ثالث لهما:

- ١ - اما أن نقبل التعميم ونحتذى بظاهر ما يقولون ولا نرى حقيقة ما يفعلون ففصل الديني الحقيقي (الاسلام) عن السياسي / الاجتماعي لشعوبنا وامتنا. حينذاك سنفرض على شعوبنا وامتنا ديناً شئنا أم أبينا وسنستورد الكلمات ميتة غير فاعلة، لتبقى الحيوية عندهم ويقى التخلف والتجزء عندها.
- ٢ - أو أن نعجز عن تحريك دورتنا وبث الحيوية في اوصالنا فيلتحم الديني بالسياسي / الاجتماعي بتكميل وتوالف، دون أن يعطى هذا دور ذاك ودون أن يقف الاخير حجر عثرة امام الاول.. اذا عجزنا عن احداث عملية التحام الديني بالاجتماعي / السياسي وترتيب دوائر تكامل وانسجام بينها.. فان الجفاف سيصيب عروقنا وستتعطل دائرة الحياة في شرائنا.

" RELIGION الغرب لا يتراجع دينياً، بل يجدد ويتطور دينه "

الحقيقة الواضحة أن (الديني) المسيحي اليهودي مهد لقيام الدولة العلمانية.. فجذور العلمانية قد قامت منذ ان فصل (الدين) عن الدولة.. وفصل الایمان عن التشريع وغيرها من مفاهيم وذلك بعد الدور الكبير الذي لعبه دخول الافكار المسيحية في الامبراطورية الرومانية.. كما أن العلمانية المعاصرة لم تتخلى عن الخلفيات المسيحية اليهودية وعن تراث التوراة القديمة والجديدة كما كتبه التلمولايون والقديسون. فالعملية كما تمت تاريخياً هي عملية اعادة صهر وتحول استطاعت فيه المسيحية واليهودية أن تجدداً نفسهما عبر الدولة وعبر وسائل عديدة، فبدل أن تحملها المفردات الدينية باشكالها الرمزية والهيكلية القديمة فانها حملتها بمفردات وهياكل سياسية واجتماعية جديدة. هذا النوع من (الدين) الجديد يستطيع ان يجدد نفسه ليس فقط على صعيد مناطقه التي انتشر فيها تاريخياً.. بل يستطيع أن يتمدد ويجدد نفسه عالمياً..

الاهم من ذلك انه لا يجدد نفسه ك مجرد حقيقة دينية، ينقلها الرهبان والحاخامات والمبشرون الناسكون الزاهدون، بل ينقل نفسه اولاً وقبل كل شيء

عبر «الكنائس» و«البيع» الجديدة التي تمثلها الدولة وبيوّات المال ومراكز الاعلام واشكال خاصة من انظمة التعليم واشكال محددة من الرموز الجديدة تطلقها طقوس وعبادات جديدة وموسيقى خاصة وايقاعات وحركات خاصة واشكال فنية خاصة وانماط من العلاقات والمفاهيم والقيم والمعاملات والطموحات، تدخل وتخترق جميع الانظمة المفاهيمية والقيمية، تشمل المسلمين انفسهم.

فما يجب النظر اليه كامر بالغ الاهمية هو ليس فقط اشكال السيطرة او الهيمنة الشكلية، كاشكال الاستعمار والاستغلال القديم والحديث، وغير ذلك من انظمة للسيطرة والهيمنة، بل يجب التدقيق والنظر ايضاً في القدرة العظيمة على تحديد المفاهيم وانتقال المفهوم من حقيقته (الدينية) إلى حقيقة اجتماعية وقيمية عامة تبدو حيادية.. تبدو كلية وعامة وكأنها للناس جميعاً.. فخلف العموميات تختفي شتى المفاهيم التي تنظم الرؤى والتي تخدم علاقات محددة من التحكم.. مفاهيم عن الحياة والموت والجنس والطفولة والشيخوخة والبلوغ والمرأة والرجل.. ومفاهيم عن الفردية والجماعية.. واللباس والعمل ومفاهيم اللذة والسعادة والصدق والامانة.. وغيرها من مفاهيم وانظمة تعتبر في النهاية، الاطار الذي ضمنه تنشأ الاجيال وتتكاثر أو تفرخ المفاهيم وتكتسب لنفسها شرعية وقبولية تتلائم كلها مع الحقائق السياسية والاجتماعية والدينية متکاملة في علاقتها ب نفسها من جهة.. وفي علاقتها مع الآخر من جهة اخرى.

لن نضرب امثلة كثيرة عن اعادة تجديد المفاهيم رغم انه يمكن الكلام طويلاً في كل مسألة من هذه المسائل بالكثير من الامثلة.. خذ مثلاً كلمة الصدق او الامانة.. المفكر الاسلامي الكبير محمد عبد زيارته لاوربا قال كلاماً في غاية الاهمية والخطورة.. قال وجدت اسلاماً ولم اجد مسلمين.. لقد وجد الصدق والامانة والاخلاص في العمل وروح المساعدة والتفهم.. وهذه كلها من الاهداف التي يسعى الاسلام لتحقيقها والوصول اليها.. كل هذا صحيح فانك تجد اليوم في

الغرب اناسا لا يعرفون الكذب على الصعيد الفردي او الشخصي .. لكنك عندما تطرح المسائل العامة أو التي لها مساس بنظام قيمهم واخلاقياتهم فتسأل احدهم بما في ذلك انساً لا يمكنك على الصعيد الفردي إلا أن تحيطهم وتقدرهم وتقول له مثلاً ايهم اهم محاكمة رجل قتل يهوديين قبل ٥٠ عاماً، أم محاكمة اناس يقتلون اليوم الآلاف في لبنان وفلسطين وفي افريقيا وآسيا وامريكا.. عند ذاك ستتجدد المغالطات والتزوير والغش في النقاش والانفعال في المواقف ومظاهر الحقد والرغبة في الانتقام والعزل والغدر.. نعم ان الصدق والامانة امر مهم، لكن الصدق والامانة ليسا امراً ذاتياً فقط، وليسوا غطاءً لخدمة التزوير والغش الجماعي والعالمي، حيث تصنع انظمة الاعلام ووسائل الاعلان ومؤسسات التأمين والمصارف والسياحة، حقائق كاذبة في كل وقائعها، لكنها هي التي يصدقها الناس، لأنها هي التي تحمي انظمتهم وامتيازاتهم ومواضعهم. فيتحول الصدق والامانة الفردية إلى واجهة لتمرير الكذب والاستغلال والغدر الجماعية، التي تعمل تحت غطاء الشرعية الدولية وباسم القوانين والنظام والمفاهيم القيمية والدولية الشمولية وال العامة.

اننا لا نشير إلى هذه الامور من مواقعنا كمسلمين.. بل نشير إليها كحقيقة عامة.. فالهجوم الاول الذي شنه الغرب الاوربي بعد أن اعاد تكوين نفسه «دينيا» واجتماعيا، كان في البداية ضد النصرانية واليهودية.

فالحملات الاولى التي شنتها الصليبية الجديدة كانت ضد البيزنطيين والاقباط والكنيسة الشرقية بكل فروعها والتي بقيت تحمل الكثير من تراث سيدنا المسيح (ع).. الحملات الاولى شنتها الصليبية الجديدة ضد اليهود في الاندلس وفي غير الاندلس.

اعادة تجديد «المسيحية» و«اليهودية» في القرون الاخيرة أخذت اشكالا متعددة، ظهرت البروتستانتية والانجليزية والكاثوليكية الحديثة واليهودية الجديدة والتي سعت عبر عملية طويلة متشابكة لاحتواء كل الديانات والتي

نجحت إلى حد كبير في ذلك عبر نجاحها في ايجاد اجتماعي /سياسي له درجة عالية من التجريد ويفضي على نفسه درجات عالية من الحيادية والعمومية، مما يسهل امامه كسر الحواجز لا من اجل المساواة والحرية والاخاء بين الحضارات والامم، بل من اجل هيمنة امة على أمم ومن اجل احلال حضارة محل حضارات.. والسعى جار لاحتواء كل المفاهيم وكل الديانات لكل الشعوب والحضارات لتوحيد الرمز والمصطلح والمفهوم والقيم والتي هي في النهاية قيم «الديني» والاجتماعي /السياسي الغربي، مرة تحت اسم التقدم، ومرة تحت اسم الحضارة ولاحقاً تحت مفهوم النظام الدولي، لنصل أخيراً إلى مفهوم العولمة..

لذلك فالكنائس التي يقول البعض انها تهجر في اوربا، هي تلك التي هجرت دينها القديم، ولم تستطع أن تتكيف مع (الدين) الجديد.. بالمقابل تبني «كنائس» و«بيع» جديدة ليس بالمعنى المعماري او الكهنوتي القديم، بل الاهم وقبل كل شيء بالمعاني والمفاهيم الجديدة.. فتكتظ الملاعب باشكال جديدة من «الكنائس»، وتظهر رموز أو صلبان أو طاقيات رأس جديدة .. ويظهر قديسون من المشاهير لا يحملون بالضرورة رموزاً قدية بل يحملون الدعوات الجديدة والاعلانات التجارية والترويجات التي تقف خلفها شبكة معقدة من المصالح والصناعات .. الخ..

تعبر المفاهيم عن نفسها عبر صور ومارسات «عبادية» جديدة بوسائل جديدة اكثراً فاعلية وانتشاراً وتأثيراً على النفوس والعواطف والغرائز.. حيث تختلط الآلة بالدخان بالحركات، كل ذلك في اجواء من الطقسية التي تفوق في فاعليتها وأسرها للالباب والنفوس اعظم ما عرفته الانسانية لحد الان من طقوس وممارسات.

صارت «الكنيسة» التي نجلس صامتين نسمع مواعظها تدخل علينا البيوت، تخترق الحدود، تأتي علينا ولا نذهب إليها.. عبر شاشات التلفزة والفضائيات ووسائل الاعلام والبُلْت والصور الجماعية التي تدعو لافكار محددة رغم اللغة

الحرة التي تدعىها.. وتحفي وراءها منظومة كاملة من القيم الخاصة والممارسات المحددة جداً والهادفة تماماً.

لذلك لا يمكن للديني الاجتماعي الغربي أن يرى الآخرين إلا ضمن هذه النظرة.. فإذا أراد الإسلام أن يحتل لنفسه موقعاً داخل هذه المنظومة، فإنه لا يستطيع أن يحصل على مقبولية «الديني» الاجتماعي الغربي إلا إذا ما بدأ أولاً بـ فراغ محتواه وتدمير قيمه ومفاهيمه والأسس التي يقوم عليها ليعيد صياغتها، ليس وفق مصالحه ورؤاه الرئيسية، بل وفق المعايير والضوابط التي تسمح له بالتناغم مع المعايير والضوابط التي تخدم عملية تجديد «الديني» الاجتماعي السياسي الغربي لنفسه.. فعندما ينطلق مفكر فرنسي كبير (اتيان برونو Vers Etienne Bruno) ويدعو المسلمين لتنظيم أنفسهم في (كنيسة جديدة une nouvelle eglise musulmane) فإنه لا ينطلق في ذلك من خبث أو سوء نية، بل هو ينقل ما يفكّر به في إطار النسق كما تطور عليه «الديني الاجتماعي / السياسي في الغرب ذاته.

ولالية الفقيه .. نظرية معاصرة للحاكمية الالهية

الإنجاز العظيم الذي قام به الإمام الخميني (رض) هو ايقاف التزف في المسيرة الإسلامية واظهار قدرة الإسلام للعودة إلى تنظيم رؤية سياسية واجتماعية تستطيع في نهايات القرن العشرين الميلادي أن تعود إلى المسرح السياسي والاجتماعي بعد أن اصاب اليأس الكثيرين واعتقدوا أن الإسلام هو دين الماضي وليس دين الحاضر والمستقبل.. أو أن الإسلام هو دين ينظم العبادات ولا علاقة له بالشؤون الاجتماعية والسياسية.

لكن انتصار الثورة الإسلامية والنجاح في إقامة الحكومة الإسلامية بقدر ما هزت العالم وأدخلته في مرحلة جديدة ما زالت تضج بالتفاعلات والاحاديث الخطيرة التي ساهمت مساهمة رائدة في انهاض عموم قوى الامة، إلا أنه في الحقيقة هي انجاز مرحلة الجهاد الأصغر وفتح الباب على مصراعيه لمهام مرحلة الجهاد الأكبر.

ان الحقيقة الكبرى التي عكسها انتصار الثورة هو تحقق امرین وليس امرا واحداً كما يتصور البعض.

١ - قيام الحكومة الاسلامية على اساس نظري يعتمد مفهوم ولاية الفقيه.. هذا الاساس هو القاعدة الاولى لتطبيق العدل الالهي والحاكمية الالهية.. حاكمة لا تحمل معاني الكهنوتية أو الطبقية أو الاستبداد الفردي.. بل تعتمد اصول المبادئ الاسلامية في دور العلماء الذين يخشون الله: «إِنَّمَا يَخْشَىُ اللَّهَ مِنْ عَبَادِهِ الْعُلَمَاءُ»^(١)، وفي الاعتماد على الامة والأخذ بيدها في طريق معرفة الاحکام الشرعية والتعریف بها وإرساء الأسس الصحيحة للحاكمية الالهية.

٢ - اذا كانت ولاية الفقيه كعنوان لتطبيق الحاكمة الالهية، تعتمد على نهضة العلماء وورثة الانبياء في تحمل مسؤولياتهم، فان الامر الآخر الملائم لمفهوم الولاية هو نهضة الامة واندفاعتها الجديدة المباركة لتحمل مسؤولياتها ايضا.. فبدون الامة يغيب مرتكز رئيسي من مرتکرات القيادة وولاية الامر. ولا شك أن دور الامة في تقرير مصيرها هو دور اساسي. وان كل الناقاشات التي تسعى لاهنة لطمس هذا الحق واستلابه بهذه الحجة او تلك هي نقاشات عقيمة لا تجد أي مجال لها للانتصار لو لا منطق القوة والقسر والخداع.

فللسالات السماوية مرتكزان وليس مرتكزاً واحداً..

١ - اقامۃ الحجۃ علی النّاس، وهذه مهمة الولاية بالدعوة لإطاعة الله ورسوله وأولي الامر.

٢ - وجود الارادات الحرة للافراد والجماعات.. لان اسقاط مثل هذه الارادة يعني بالضرورة اسقاط ضرورة اقامۃ الحجۃ وانتفاء سبب ارسال الرسل ونزول الرسالات.. فالله سبحانه وتعالى عادل رحيم، ومن معاني قدرته ورحمته ان ترك الناس حرية الاختيار ليتحملوا مسؤولية خيارهم ورغبتهم وقراراتهم «نَحْنُ أَعْلَمُ

(١) سورة فاطر، الآية ٣٨.

ما يقولون وما نأنت عليهم بجبار فذكر بالقرآن من يخافُ وعید»^(١) «فذكر اغانت مذکر، لست عليهم بمصيطر»^(٢).

لذلك ايضا سارت الجمهورية الاسلامية في هذا الطريق لتعمق من اجراءاتها. اذا لاحظنا انه كلما تقدمت موقعة القيادة الاسلامية، تقدم الدور الاكبر للارادة الشعبية، ووضع في خدمة الامة المزيد من الممارسات والمؤسسات للتعبير عن رأيها وتنفيذ ارادتها. وكلما سارت الامة في تعزيز النهج الاسلامي ودخلت الحياة مفاهيم الاسلام إلى الحقائق السياسية والاجتماعية، ارتفع شأن الولاية والحاكمية الالهية..

فالولاية ضمانة لتحرير الامة.. وتحرر الامة وتحملها مسؤولياتها ضمانة لتعزيز دور الولاية.. وان المسألة حسب تصورنا لا تتعلق بمتطرفين ومعتدلين.. فإذا كان التطرف هو تعزيز نهج الولاية، فهذا امر مطلوب في موقعه، ولا يمكن لحكم اسلامي أن يستقيم ويتقدم ما لم يعزز هذا النهج وهذه الموقعة... واما كان الانفتاح والاعتدال هو تقدم دور الامة في احتلال مسؤولياتها والتتمتع بحقوقها المختلفة، فهذا ايضا امر مطلوب في موقعه يحميه الاسلام ويشجع عليه... فالامر في الحقيقة هو ليس تطراً او اعتدالاً إلا اذا ما خرجت الامور عن نصاب معين.. بل الامر عند احترام كل موقعة لنصابها ومسؤولياتها فانه سيتحقق التكامل والوحدة.. فالحزم أو المسؤولية بدون حرية واحترامرأي الناس والامة استبداد.. والحرية بدون مسؤولية فوضى وخراب.. إذ يخطأ من يعتقد أن هناك حكماً يمكن أن يقوم على حرية مطلقة.. ويتوهم من يعتقد ايضاً أن هناك حكماً يمكن أن يدوم بالاستبداد والجبر.. كذلك يتواهم من يعتقد، ان كل الواقع تستطيع ان تعمل بنفس الضوابط وبنفس النظارات، بل لا بد أن تتوزع الواجبات واشكال الاداء والخطاب، كل في موقعه.

(١) سورة ق، الآية ٤٥.

(٢) سورة الغاشية، الآية ٢١ و ٢٢.

وهذا نهج ليس بجديد على الجمهورية الاسلامية، بل هو نهج ارساها الامام الخميني وبدأ باعطاء ثماره في تعزيز دور القيادة، وكذلك في تعزيز دور الامة في اختيار ممثليها ولعب دورها كاماً عبر مؤسسات دستورية، فيها كل وسائل الرقابة واختيار من تراه مناسباً لاحتلال الواقع التشريعية والتنفيذية في البلاد.

هذه هي المسيرة الحقيقة.. وهي المسيرة التي إن استمرت في الحفاظ على قواعدها السليمة، فإنها ستعزز من دور الامة وستفتح ابواباً اوسع فاوسع للمزيد من الحرية والمسؤولية، لlama من جهة وللقيادة من جهة أخرى. فإذا ما تكاملت حلقات الدائرة ومنعت الفتنة أن تأخذ طريقها ل تستغل وجهات النظر المختلفة، فان عوامل القوة والارادة الحرة ستتمكن من توفير المستلزمات الأساسية لتطبيق العدل وتجاوز المشاكل والعقبات الواحدة تلو الأخرى. وذلك لا يمثل تراجعاً عن مبدأ ثوري أو تحجر على شعارات بالية، بل هو تعزيز لمسيرة تسعى أن يأخذ كل من الولاية والامة دورهما المناسب. فالولاية والامة يرتبطان الواحدة مع الأخرى ولا انفكاك بينهما مادامت الحكومية الالهية هي ليست السلطان الجائر أو الملك العضوض أو التيوقراطية وادعاء الحق الالهي.. ومادام تحرك الامة هو ليس تحرك شعب مسلوب الارادة تلعب به الاهواء والمصالح ضد دينه ومصالحه وفطرته وحسه السليم.

أهمية العلاقة بين الديني والاجتماعي والسياسي

ان مفهومي الامة والشعب (او الناس) والولاية والدولة (الامرية أو السلطة) هي مفاهيم في غاية الهمة والخطورة.. ورغم أن المفهومين لا يتطابقان لا من حيث المنشأ ولا من حيث الموقعة ولا من حيث الدور، إلا أن وجود معنى من معاني الدولة في الولاية.. ووجود معنى من معاني الشعب في الامة.. أو بالعكس فان استيلاء الدولة على الولاية أو عدم نجاح الناس أو الشعب في تأسيس امة، تقول إن هذا التداخل وعملية احتواء احد المفهومين للآخر طالما ضيع الخطوط

الفاصلة بين الموقعين مما يشوش الرؤية ويضع العقبات التي تمنع من وضع كل امر في مكانه المناسب.. وهو شرط لحسن سير الامور.

القرآن الكريم في اسلوب تعامله مع مفاهيم الامة والناس (الشعب) يزودنا بتصورات قد تساعدنا في بناء نظام فكري نستطيع من خلاله أن نميز بين مختلف الحالات فلا نصبح اسرى التعميمات والشعارات.

فالامة مفهوم ايجابي (في حالة الامة الاسلامية) ويمثل عموماً حالة الوعي والمسؤولية أو الالتزام التي بلغها الشعب أو مجموعة من الشعب أو حتى فرد واحد من الشعب بالقضية التي يؤمنون بها.. كان ابراهيم امة.. والرسل والانبياء هم نواة أو مشاريع امة صالحة قائمة بامرها، تسير بشعوبها نحو الصلاح والخير. في حين أن الطالمين والمستبدین، هم مشروع امة ظالمة يسيرون بشعوبهم نحو الظلم والفساد. فتطور الشعب في الحالة الاسلامية من حالة الكم العددي والتشتت المفاهيمي والمؤسسي إلى مستوى الامة، هو تطور مستوى المسؤولية لدى الشعب لكي يتمكن فعلاً من أن يأمر بالمعروف وينهى عن المنكر ليس عبر الجهد الفردي المنعزل والمحدود، بل كنظام اجتماعي يمتلك كل المقومات، لأن تتجدد دورة الامر بالمعروف والنهي عن المنكر بشكل طبيعي وعفوياً يبرز من خلال تطور سلسلة من النشاطات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والقيمية:
«ولتكن امة يدعون إلى الخير ويأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر وأئك هم المفلحون»^(١).

الصفات الحميدة تعود كلها للامة «القائمة» «المقتضدة» «الواحدة» «الوسط» عندما تتأسس وتحمل مسؤوليتها وتؤمن بالله وتعمل في سبيله «كنتم خير امةٍ اخرجت للناس تأمرن بالمعروف وتهنئن عن المنكر وتومنون بالله»^(٢) ..

(١) سورة آل عمران، الآية ١٠٤.

(٢) سورة آل عمران، الآية ١١٠.

كذلك فان تطور الشعب في حالة الامة الظالمة، هو انتقال من حالة الكم العددي ليتحول نظام الظلم من مسألة فردية إلى مسألة النظام الظالم الذي يتكرر من تلقاء نفسه لأن الأسس التي شيد عليها والاهداف التي نظمت الجموع نفسها بها تنتج وتعيد انتاج الظلم والجحود والاستغلال.

في الفكرة الاسلامية - كما نرى - هناك تلازم بين مفهوم الامة والولاية.. (كذلك الامر لدى ولاة السوء وامة السوء) كلما اتسعت الولاية اتسعت الامة.. وكلما اتسعت الامة اتسعت الولاية.. هناك ايضا تلازم بين مقومات الامة والولاية، فكلاهما يقمان على الوعي والمسؤولية والتکلیف واعتبار أن الايمان - وليس العنصر الوضعي ولا توازن القوى - هو العنصر الرئيسي للسلطة الذي تأتى به كل من الولاية والامة.. المفهومان ضروريان الواحده للأخر فلا يمكن تصور قيام ولاية دون امة ولا يمكن تصور قيام امة دون ولاية، وذلك مهما كانت صغيرة أو كبيرة، بغض النظر عن الحقائق الوضعية وتوازنات القوى الآنية..

وبال مقابل هناك تلازم بين مفهومي الشعب والدولة. اذا لا يمكن قيام دولة دون شعب.. او قيام شعب دون دولة أو سلطة أو امرة.. فكلاهما مفهومان وضعيان يمثلان موازین القوى في زمان ومكان معينين.. فالدولة هي الاطار الذي يستطيع فيه الشعب أن يؤسس سلطته.. والشعب هو مادة الدولة ووعاءها..

إن شرعية الدولة، وضعياً ودينياً، لا يمكن تحقیقتها دون ارادة الشعب.. نؤكد وضعياً ودينياً.. وضعياً لأن الشعب هو مصدر السلطات.. ودينياً لأن الدين الحق يرفض أن يقيم سلطة بالاكراد وبالضد من اراده الناس.

اما شرعية الولاية دينياً، فهي مسألة ايمانية وليس بالضرورة وضعية.. اما اذا ارادت الولاية أن تكتسب لنفسها شرعية وضعية، فلا مناص ايضا من ارادة الشعب التي تعبر عن نفسها بشكل مباشر أو غير مباشر. والامام علي (ع) - وهوولي بدولة أو بدون دولة - رفض بيعة سرية تجري تحت جنح الظلام، أو بيعة يتآمر

فيها أو يأخذها عنوة.. فيقول «لم تكن يعتكم اي اي فلتة»^(١) .. «دعوني والتمسوا غيري»^(٢) «فما راعني إلا والناس كعرف الضعى إلّي ينثالون على من كل جانب حتى لقد وطئ الحسنان، وشق عطفاً، مجتمعين حولي كريبيضة الغنم. فلما نهضت بالأمر نكثت طائفة ومرقت أخرى، وقسط آخرون، كأنهم لم يسمعوا كلام الله سبحانه يقول: «تلك الدار الآخرة نجعلها للذين لا يريدون علوها في الأرض ولا فساداً والعاقبة للمتقين» بلـ! والله لقد سمعوها ووعوها، ولكنهم حلّيت الدنيا في أعينهم، وراقبهم زبرجها! أما والذي فلق الحبة، وبرا النسمة، لو لا حضور الحاضر وقيام الحجة بوجود الناصر، وما أخذ الله على العلماء ألا يقارروا على كثرة ظالم، ولا سغب مظلوم لأنقيت حبلها على غاربها ولستيت آخرها بكأس أولها، ولا لفتيت دنياكم هذه ازهد عندي من عفطة عنز»^(٣) «فأقبلتم الى اقبال العوذ المطافيل على اولادها تقولون البيعة البيعة»^(٤) .. «وبسطتم يدي ففكفتها، ومددتموها فقبضتها، ثم تداكّتم علي تداك الابل الهيم على حياضها يوم وردها، حتى انقطعت النعل، وسقط الرداء، ووطئ الضعيف، وبلغ من سرور الناس بيعتهم اي اي أن اتهج بها الصغير، وهدج اليها الكبير، وتحامل نحوها العليل، وحسرت اليها الكعب»^(٥). هذه المتلازمات نجدها واضحة في اسم الجمهورية الإسلامية، وفي دستورها، وفي ممارساتها العملية، وفي انتخاب الشعب لرئيس الدولة ولأعضاء مجلس الشورى.. وكذلك لانتخاب الناس لاعضاء مجلس الخبراء الذي ينتخب بدورة ولـي الامر والقيادة.

لكنه يمكن قيام ولاية بدون دولة، كما يمكن للولاية أن تخسر دولتها على

(١) نهج البلاغة، ص ١٩٤.

(٢) نهج البلاغة ص ١٣٦.

(٣) نهج البلاغة ص ٥٠ - ٥١.

(٤) نهج البلاغة ص ١٩٥.

(٥) نهج البلاغة ص ٣٥١.

الناس جزئياً أو كلياً، كما حصل مع الامام علي (ع)، دون أن تسقط ولايته بأي شكل كان.. كما يمكن قيام امة بدون شعب.. فالامة قد تكون فرداً أو مجموعة صغيرة من المؤمنين، لا يألفون معنى الشعب، يلتفون حول ولايتهم...

وان الحاكمة الالهية (او الحكم الاسلامي) تسعى بالدعوة والارشاد والمثل الصالح والجهاد لكي تتطابق هذه المفاهيم ويتتحول الناس (الشعب) إلى امة.. ولكي تدخل على الدولة معاني الولاية.

هكذا ينظر الشيعة للأمر.. ونعتقد ان الامر لا يختلف ايضاً لدى السنة من هذه الروايات على الأقل.. فلم يتأسس لديهم موقع للامامة أو الولاية، بل جعلوا الخلافة شأنها دنيوياً اعطي منذ البداية توازنات الناس وضرورة البيعة الشكلية أو الحقيقة لها.

ان المشروع الاسلامي المعاصر مازال في بدايته وهو يواجه تحديات كبيرة..
واما لم يتحول إلى مشروع لكل الناس فإنه سيبقى مشروعًا محاصراً يلجمـا الى التبرير دون قدرة حقيقة على طرح نفسه مشروعـا عالمـا للناس، كل الناس..
عندما نقول هذا الكلام لا نقول إن الناس كل الناس يجب أن يتحولوا الى مسلمين.. لكننا نقول إن الدين سيبقى مجرد امور طقوسية بعيدة كل البعد عما امر به الشرع وعما تريده الحاكمة الالهية اذا لم يحتتو الدينـي الاجتماعي والسياسيـي.
هذا البعد اللازم للدعوة الدينـية يجعل المسلمين في مسؤولية مباشرة مع حـياة الناس كل الناس، وهو ما يتطلب منهم موقفـا عادلا متوازنـاً يستطيع ان يقدم الحلول ليس للمسلمين فقط، بل لغير المسلمين ايضاً.

ان الاسلام العظيم من جهة، والتجربة التاريخية بایجابياتها وسلبياتها من جهة اخـرى، تزودنا بمرجعية عظيمة استطاع بها الاسلام أن يحتوي الاجتماعيـي والسياسيـي إلى حدود بعيدـة، وان يتعامل معها، بحيث تحول الدين في المسائل السياسية والاجتماعية والحضارية والفكرية إلى مرجعية حقيقة لقطاعات واسعة من الناس، من مسلمـين وغير مسلمـين، ليس في البلاد الاسلامـية فقط، بل اخذـته

بوعي أو بدون وعي الشعوب والحضارات الأخرى.

اننا مطالبون بفقه يواجه بكامل مسؤوليته الشرعية شؤون الحياة المعاصرة، لا بفقه يكرر فتاوى الماضي مع اجراء بعض التعديلات عليها.. فالحياة كما نواجهها اليوم هي ليست تطوراً هادئاً لمجريات الامس، أو زيادة كمية لمعطيات التاريخ.. بل إن تحولات جذرية - وفي النوع - قد ادخلت على مفاهيم الحياة والعلاقات بين الناس والامم. كما أن التحدي الذي نواجهه هو ليس عدواً عسكرياً أو مادياً فقط.. انه، أولاًً وقبل كل شيء، اختراق خطير وعميق في القيم والمفاهيم والثقافات وهو ما يتطلب مستوى راقياً ومتقدماً في ما يقابلها من مفاهيم ومؤسسات وقيم اسلامية.

ان الغرب يطرح علينا مسائل الحرية والديمقراطية وحقوق الانسان والرفاه الاقتصادي والازدهار الحضاري والعديد من المسائل والقضايا.. ويجب ان نعرف اننا مرتبون في قبول أو رفض هذه المسائل.. فكم من مسألة رفضناها ثم قبلناها لاحقاً.. وكم من مسألة قبلناها ثم تبين ضررها وفسادها بعد ذلك.. ان هذا الارتباك يحصل لأن الغرب يطرح علينا منظومة كاملة من الافكار والمفاهيم والممارسات.. ونحن نواجهه عشوائيا دون أن نمتلك منظومة كاملة يرتبط فيها الدين بالسياسي والاجتماعي بشكل يجعل ديننا يتفوق على «دينهم»، واجتمعنا وسياستنا تتتفوق على اجتماعهم وسياستهم.. لهذه سيختارون ديننا وسياستنا واجتمعنا لأن جزءاً عظيماً من علومنا الدينية ينظر الى الماضي فقط ولا ينظر إلى الحاضر والمستقبل ايضاً.. لأن جزءاً عظيماً من افعالنا هي ردود افعالٍ مرجعيتها الخوف أو الجهل، قبل أن تكون مرجعيتها الاسلام.. ولأن جزءاً عظيماً من مبادراتنا ودعواتنا وممارساتنا، لم تدخل الدين بجميع معانيه إلى الحياة السياسية والاجتماعية وكما يأمر بذلك الدين، بل كما تأمر احياناً عاداتنا وموروثاتنا التي تقول إن جزءاً كبيراً منها قد صنعته عصور الظلم والجور والاستبداد. هذه هي مهمة تقع بالدرجة الاولى على ولاة امرنا ومراجعنا

وعلمائنا.. وكذلك على مفكرينا وحوزاتنا وجامعاتنا.. عندما نقوم كما يجب بهذه العملية، فإن النهضة الاسلامية المعاصرة ستكون قادرة فعلاً على مواجهة التحدى وعلى التخلص من الفقر والجهل والاستبداد والظلم والتخلف لتنتقل من موقع الحصار والتبرير والتلقي، إلى موقع المبادرة والعطاء والخلاص.

فالمشروع الاسلامي مطالب، اذن، بتقديم حلول عالمية لا للمسلمين فقط، بل للعالمين اجمع.. هذه النظرة لا تتعلق بتنظيم علاقاتنا بخارجنا غير الاسلامي فحسب، بل هي اساسية ايضا لتنظيم داخلنا الاسلامي ايضا، والافتتاح على شتي التيارات لتحريك الايجابي منها والوقوف ضد الفاسد لديها. وسلاخنا في ذلك الدعوة إذ كما يقول الامام علي (ع): «لا يكن لك إلى الناس سفير إلا لسانك»^(١)، ذلك إلا لمن يعتدي علينا. إذ بدون فهم الامم والحضارات الاخرى، وبدون فهم المظلوميات لدينا ولدى غيرنا، وبدون فهم المشاكل التي نواجهها وتواجهها البشرية كلها، وبدون الاتحاد مع تيارات كبيرة لمواجهة بؤر الظلم والفساد والاستكبار، وبدون مواجهة المشروع (الديني) السياسي الاجتماعي لنظام الاستكبار ضدنا بمشروع ديني سياسي واجتماعي متكمال الحلقات، متقدم عليه من حيث اقرار حقوق الناس المادية والمعنوية، فإن المشروع الاسلامي هو الذي سيحاصر في عقر داره.. وسيدفع إلى الزوايا والسراديب ليصبح الاسلام دين الموت وليس دين الحياة.. دين الماضي وليس دين الحاضر والمستقبل.

(١) نهج البلاغة ص ٤٧٥

الفصل السابع

ولاية الفقيه، الديمقراتية،
والثيوقراطية: رؤية مقارنة

خلف المفردات والعبارات تقف المفاهيم التي هي القاعدة الاساسية للتجارب الواقعية والفعلية. فمن لا يستطيع ان يميز بين العبارات لا يستطيع ان يميز بين المفاهيم ايضاً، وبالتالي لا يستطيع ان يشيد تجربة صادقة. واحتلاط العبارات هو انعكاس لاحتلاط المفاهيم المنطلقة من واقع مختلط يشتبه فيه الخير والشر والصحيح والباطل والظاهر والجنس وهلم جرا. واذا ما اختلطت المفاهيم انتصر الباطل، لأن الحق مستقيم ونقى واضح، بينما الباطل متلون ومدنس ومنافق، ومن هو اعظم حكمة من الامام علي(ع) عندما يقول «لو ان الحق خلص من لبس الباطل انقطعت عنه السن المعاندين»^(١).

فمثلاً عندما يستخدم الامام الخميني (رض) العبارات الاسلامية، فهو ليس تعصباً للكلمات والاشكال، بل هو وضوح في الرؤية.. ووضوح في المنطلقات.. ووضوح في الاهداف... وأمانة مع المبادئ التي يقوم عليها الاسلام العظيم الذي منه ينطلق لينتهي اليه لاقامة النظام والحكم الاسلاميين، وهو الهدف المقدس والذي كرس له حياته الشريفة.

رفض الامام ان يسمى النظام الاسلامي بالنظام الاسلامي الديموقراطي او غير ذلك من مسميات...، يقول: «الجمهورية الاسلامية. لا جمهورية فقط، ولا جمهورية ديمقراطية ولا الجمهورية الديموقراطية الاسلامية، بل: الجمهورية الاسلامية»^(٢). يقول: «الديمقراطية غيرت زيها طوال التاريخ، فالديمقراطية

(١) نهج البلاغة للامام علي (ع)، تنظم صبحي الصالح، الخطبة ٥٠.

(٢) خطاب الامام في ٤ ربيع الثاني ١٣٩٩ هـ الموافق ٣ مارس ١٩٧٩ في مختارات

اليوم لها معنى في الغرب يختلف عن معناها في الشرق، وان افلاطون وارسطو كانوا يقولان شيئاً آخر.. لقد قلت في احدى خطبي أن السبب الذي لا تقبل (هذا النظام: الجمهورية الاسلامية الديموقراطية) لانه اهانة في حق الاسلام لأنكم اذا وضعتم الديموقراطية بجانبه فيعني ان الاسلام ليس ديموقراطياً، مع أن الاسلام اسمى ديموقراطية من كل الديمقراطيات»^(١).

فالامام لم يرفض المعنى العام الذي تعبّر عنه الديموقراطية فيما يخص ضمان الحرّيات والعودة الى رأي الشعب في تقرير امور البلاد، بل رفض المضمون الغربي او الشرقي لهذا النظام الذي وان تكلم باسم الشعب لكنه في الواقع دافع عن مصالح خاصة. واعتبر أن الاسلام يمكنه ان يقدم نموذجاً أرقى وأفضل.

كما لم يرفض المكافآت والإنجازات العلمية والحضارية، لكنه رفض ما يرافقها من عملية افساد واستغلال واستكبار وتحكم. لم يرفض الاهداف التي تقول «الديمقراطية» انها تريد تحقيقها، بل اعتبر ان واجبه هو اقامة نظام حر يتمتع فيه الناس بالحرية ولكن بدون نفاق وكذب، حيث يجب تعريف المصالح الاسلامية والوطنية والدفاع عنها بوضوح. يقول الامام الخميني (رض): «الناس احرار في آرائهم. عندما يعلن «الاستفتاء» (حول انتخاب النظام) فاني اصوت للجمهورية الاسلامية، كل من يتبع الاسلام فيجب ان يطلب «الجمهورية الاسلامية»، ولكن الناس كلهم احرار لكتابه آرائهم وإعلانها. فليقولوا إنهم يريدون النظام الملكي، ولن يقولوا إنهم يريدون إعادة محمد رضا بهلوي.. انهم احرار، ليقولوا إنهم يريدون النظام الغربي»... «اكبر مقام في الحكومة الاسلامية، كان لا يختلف مع احد الرعايا، بل كان في درجة انزل منه في الاستفادة من الماديات. في اوائل الاسلام

^١ من كلام الامام الخميني، طهران، وزارة الارشاد، ق ١، ص ٣٠.

(١) كلمة للامام في ١١ صفر / ١٤٠٠ هـ الموافق ٣١ ديسمبر / ١٩٧٩، في مختارات

من كلام الامام الخميني، مصدر سابق، ق ١، ص ٢٠٧.

كانت حرية الرأي.. في عصور امتنا بل وفي عصر النبي نفسه كانوا (المخالفون) احراراً يقولون ما يشاءون، نحن لدينا الحجة والبرهان. الذي يملك البرهان لا يخاف من حرية البيان، لكننا لا نسمح بالمؤامرات. وهؤلاء ليس لهم كلام سوى المؤامرة... «ان ما اطلبه من الشعب ان يكون واعياً لا تضيعوا دماء شبابكم. لا تخافوا من كلمة: «الديموقراطية» انها نظام غربي ونحن لا نقبل النظام الغربي. نحن نقبل الحضارة الغربية ولكن لا نقبل مفاسده»^(١).

ويقول: «الديمقراطية الغربية فاسدة والديمقراطية الشرقية فاسدة ايضا والديمقراطية الصحيحة هي الديمقراطية الاسلامية. واذا وفقنا فسوف ثبت للشرق والغرب بعدها ان ديمقراطيتنا هي الديمقراطية، لا الديمقراطية التي عندهم والتي تدافع عن الرأسماليين الكبار، ولا التي عند اولئك المدافعين عن القوى الكبرى وقد جعلوا الناس كلهم في كبت شديد»^(٢).

لقد ترك الامام لنا خزيناً هائلاً من المنطلقات التي تسمح للإسلام بان يعيد بناء دورته الحضارية ليتقدم فيها على الايديولوجيات الغربية او الشرقية. وان بناء التجارب البديلة ان كان سيعتمد على جهد الامة، بما فيها من علماء ومفكرين ومثقفين، لكنه سيعتمد اصلاً على الجهد الرئيسي الذي انجزه الامام الخميني وهو تأسيس الجمهورية الاسلامية واقامة نواة الحكومة الاسلامية. فمسألة الحكم هي مسألة مركزية في الدعوة الاسلامية. وان تقرير نظام الحكم وطبيعة المؤسسات هو ايضاً مسألة مركزية في مسألة الحكم. لأن المعركة شاملة، فيجب من جهة مواجهة ضغط الخصوم الذي يرمي بكل تقله لبث عوامل الفتنة في صفوف شعبنا وامتنا.

(١) مختارات من كلماته في المدرسة الفيضية بمدينة قم المقدسة في ٤ ربيع الثاني ١٣٩٩ هـ الموافق ٣ مارس ١٩٧٩. مختارات من كلام الامام الخميني، مصدر سابق، ص

.٣٠ - .٣١

(٢) مختارات من كلام الامام الخميني، مصدر سابق، ق ١، ص ٤٢

ومن جهة اخرى يجب ان يقدم الاسلام نموذجاً ارقى من النموذجين الليبرالي او الاشتراكي القائمين على المرواغة والتفاق.

الديموقراطية: نظام خاص تحت لافتة عامة

عندما يتم طرح مفهوم الديموقراطية تتبدادر الى الذهب فوراً مفاهيم الحرية والعدل في الحقوق والواجبات والحياة الاجتماعية المسالمة، حيث سيادة القانون وتساوي المواطنين وغير ذلك من مفاهيم وممارسات تعبر عن احترام الانسان والمواطن، بعض النظر عن فكره ولونه وانتسائه وتراثه. وهذه مسألة لها اغراء خاص وتدغدغ مشاعر ومطامح نبيلة عند الانسان.

ولكن هل عكس مفهوم الديموقراطية هذه المعاني بمثل هذه البساطة، او هل يعكسها الان؟

وهل هناك ديموقراطية تخفي الاستغلال والاستبداد فيجب محاربتها، واخرى هي الحقيقة وهي التي يجب ان يطمح اليها المواطن في نظامه السياسي والاجتماعي؟ وكيف التفريق بينهما؟

وهل نجحت البشرية في إقامة نظام يشترك فيه الشعب، كل الشعب، في القرار، ام الحقيقة هي ان مختلف الانظمة تحكم باسم الشعب، لكنها في الحقيقة تمثل مصالح خاصة صغيرة او كبيرة حسب الحالات؟

وهل الديموقراطية مفهوم او ممارسة احادية، اي انها لمصلحة الجميع، ام ان لها مقابلأً ضروريأً بدونه لا يمكن ان يعمل. وان هذا المقابل قد يكشف وجهاً هو اكثر اذى وضرراً؟

شيء من التاريخ.. شيء من المفاهيم والخلفيات

تتعلق الديموقراطية اساساً بالحكم والنظام السياسي وطريقة ادارة البلاد، واسلوب اصدار القوانين والضرائب وتحديد الحقوق والواجبات. اي ان لها علاقة مباشرة بمسألة الحاكم والمحكوم، والمستكير والمستضعف، او بكلمات اخرى

المستغل والمستغل، والمتحكّم والمتحكّم به.

ظهرت كلمة الديموقراطية في اوربا في الفترة اليونانية(اثينا) وتعني «Demo»، اي الشعب، والادق انها تعني قطعة الارض التي تعود الى جماعة معينة..و«Grate» وتعني الحكم او بشكل ادق «المسك بالسلطة» او «شكل الحكومة» وكلها تتبعي لعائلة الكلمات اليونانية Kratia و Kratêس و Kratos، وهي تعني «القوة». او Kratein وتعني «السيد المالك» (مقابل العبد). وقد استخدمت كلمة الديموقراطية خلال العهود اليونانية وبعض العهود الرومانية، ثم اختفت عن الاستخدام، لتعود الى الظهور مع العصور الحديثة، خصوصا مع الثورة الفرنسية والامريكية. فالمرة لها علاقات بالحكم وبشكله، وان الحكم وشكله له علاقة مباشرة بالمحكوم، والتي ما هي في النهاية سوى علاقات الاستكبار والتحكم والاستغلال، وهذه نظرة سريعة لتطور هذه الاشكال في الغرب، البلاد التي نشأت وتطورت فيها هذه المفردة.

نلقي الانتباه اننا مرغمون في هذه العجلة الى اللجوء الى التجريد والاشارة الى الاشياء اشارة سريعة. فالمهم عندنا الان هو ان نسجل خط التطور بمعناه كقانون عام وكانتجا رئيسي، مجردا عن الكثير من التفاصيل التي قد لا تكون متطابقة مع خط التطور العام، ان لم تتناقض معه في بعض الاحيان، وهذه مسائل مفهومة في الدراسات التاريخية والاجتماعية.

مراحل تطور نظام التحكم والاستكبار

ان معاينة خط التطور الاوربي عموما وبتجريده كاملا بهدف استخلاص قانون، بات واضحاً في تطور عملية نظام التحكم والاستبعاد، وقد مر بعدة مراحل نستطيع ايجازها بالشكل التالي:

ـ التعامل مع الانسان كحيوان.

ـ التعامل مع الانسان كآلة.

ـ التعامل مع الانسان كصورة، كوهن.

وتنطبق كل مرحلة من هذه المراحل - في الحقيقة - مع تطورات اساسية جرت خصوصاً في الغرب.

- الحضارة (اليونان، روما) ضد ما اسموه بالبربرية والوحشية.

- الثورة الصناعية، او عصر التنوير، مقابل العصور المظلمة.

- الثورة التكنولوجية والمعلوماتية.

هذه المراحل هي في الحقيقة مراحل تطورات علمية وتنظيمية هائلة وجباره، لكنها بالمقابل مراحل في تطور اشكال انظمة التحكم بالجماعات البشرية وبالانسان ذاته. فالعلوم (والتكنولوجيا والتنظيم) ليست احادية لا في اتجاهاتها ولا في نتائجها وان الاكتشاف، نفسه قد يكون في خدمة الانسان والطبيعة، وهي ذاتها قد تكون مدمرة لهما. فالبارود قد يستخدم في شق الطرق، لكنه ايضاً قد يستخدم في الحروب، والبارود الذي يستخدم في شق الطرق، قد يهئ ل توفير سهولة الاتصالات، لكنه بالمقابل قد يساهم في تدمير التوازن الكوني... والطاقة النووية قد تندى ملايين البشر، لكنها قد تدمر الحياة على الكون. مهما يكن من امر فان التطورات العلمية بالشكل الذي جرت فيه في الغرب قد احدثت سلسلة تحولات في انماط التفكير والقيم والابولويات واسكال التنظيم.

ونحن لا نستطيع في هذه العجلة تناول شتى الجوانب. لكننا في سعينا للقاء الضوء على نظام التحكم الاجتماعي نستطيع القول ان خط التطور الأوروبي، والذي اصبح مكلكلاً على مجموع الفكر الانساني (خصوصاً منذ القرن السابع عشر والثامن عشر) قد نجح في ايجاد نظام تحكم عبر تحويل الانسان والكتلة البشرية نفسها. مستثمراً كل الطاقات المشروعة وغير المشروعة التي تمكّن منها.

١- الاشكال الواضحة للتحكم والاستعباد:

فال العبودية بشكليها الرئيسي (امتلاك الانسان والتعامل معه كسلعة وكحيوان) والفناني (ارتباطه بالأرض وبيعه وشراؤه معها) صورت كنظام طبيعي. فقد اقترح ارسطو نظرية العبودية الطبيعية وشرح كيف ان بعض الناس هم بالطبيعة مالكون،

وبعض الناس هم بالطبيعة عبيد، وان النظام العبودي هو مفید للطرفين. فالنظام العبودي يبني منطقه وشرعنته على هذا الاساس. فالملالك والرجال الاحرار قانوناً وعرفاً. هم الشعب والمواطنون، ولا احد غيرهم. اما العبيد والاقنان والنساء والاجانب فكلهم خارج محيط دائرة الشعب والمواطنة، وان الحريات والحقوق اي ما تضمنه القوانين، «الديمقراطية» هو للطرف الاول. اما الطرف الثاني المستضعف والكافر والذى يشكل اغلبية السكان فانه خارج هذه الدائرة، وليس له فيها شيء منها. هذه هي القاعدة الاساسية والاولى لنشأة المجتمعات الحديثة في الغرب. يقول (انجلز): «بدون الرق لم يكن بالامکان تصور قيام الامبراطورية الرومانية وانه بدون الاسس التي ارستها الهنلستية (اثينا) والامبراطورية الرومانية لا وجود لأوربا الحديثة»^(١).

٢- الاشكال التجريدية او الخفية للتحكم والاستعباد:

لكن للشكل الاول من التحكم مشاكله وعقباته وحدوده. فمصادر توفير الرق بكميات كبيرة محدودة، ثم ان كلفته عالية جداً والاهم من ذلك كله فان تطور التحكم يحتاج الى تطوير انظمة التحكم. لذلك شهدنا انتقالاً من الانظمة الواضحة وال المباشرة الى الانظمة الاكثر تجريداً، والاكثر مرونة وديناميكية. لكن تحقيق هذه المرحلة كان بحاجة الى توفير الشروط الازمة لها، وهي انتزاع الانسان من ارتباطاته العقائدية والقرائية والطبيعية وتحويله الى مجرد صفة او قوة. هذه العملية تمت خلال مراحل تاريخية متعددة ومعقدة. فكانت اولاً عملية الفصل عن الخالق، ثانياً عن المحيط الطبيعي، وثالثاً تجزئة صفاته وفصلها عنه.

أ- الفصل عن الخالق:

ان النقطة الحاسمة لهذا التطور - الذي سيؤثر لاحقاً في ولادة مفاهيم «اللائنية، وهو ما يترجم خطأ بالعلمانية» وانفصال الدين عن الحكم (الدولة)

(1) Engels, Anti Duhring p:213

وغيرها من مفاهيم هو بذلك التطور الذي اصاب النصرانية. فالانجيل الذي جاء به المسيح (ع) لم يتم الحفاظ عليه، او انه قد حُرِّف عن قصد واعتبرت كتابات وروایات القديس بولس هي المدخل الرئيسي لتعريف النصرانية وتعاليم السيد المسيح. فتم الفصل بين الايمان والتشريع. واصبح الايمان الفردي هو الساحة التي يتناولها الدين (Religion) ليصبح التشريع امراً وضعياً يختص به الحاكم، وهكذا اخذ الدين معنى غبياً فقط. واعتبر امراً فردياً. فانتقلت القدسية من السماء الى الارض، ومن الخالق الى المخلوق^(١).

ب - الفصل عن الجماعة والمحيط:

اي فصل الانسان عن امته وارضه وعائلته او عشيرته وجماعته، الخ، وذلك تحت ستار تصفية العلاقات النسبية او «البطرياركية»... وبالتالي تصفية - او على الاقل الحط من - اي انشداد او انتماء يمنع بشكل مباشر او غير مباشر من التحكم بالفرد وتجريده من حمايات وضمانات ولاءات تصطف مع الفرد طبيعياً لتتركه عارياً مجرداً اعزل وحيداً^(٢). فانتقلت المصلحة من اتحاد الفرد مع الجماعة الى

(١) يقول الامام الخميني: «ان وضع الاسلام في جميع جوانبه يختلف.. عن وضع الاديان الاخرى» (مختارات من كلام الامام الخميني، ق ٢، ص ٨٤) بمعنى ان الاسلام استمر ديناً بينما تحولت الاديان الاخرى الى (ريليجيون) (Religion). وللتمييز بين الدين والريليجيون يراجع مقال الاستاذ علي قلبي قرائي وهو رد على سميت والذي يتناول فيه التمييز بين المعنى الحقيقي للدين كما استخدم في التاريخ كما يستخدمه الاسلام، والمعنى الحقيقي لكلمة Religion كما صار الفكر الغربي يستخدمها، ينابيع الحكمة. باللغة الفرنسية العدد العاشر، السنة ١٤١٧ / ١٩٩٦.

(٢) يد الله مع الجماعة.

ورد عن الرسول (ص): من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فليصل رحمه. وورد عن الامام علي (ع): ايها الناس انه لا يستغني الرجل وان كان ذاماً عن عترته ودافعهم عنه بآيديهم وألسنتهم وهم اعظم الناس حيطة من ورائه والملم لشعثه واعطفهم عليه عند ^{لهم}

تنافر وتضاد بين الجماعة والفرد. لنصبح امام احتمالين اما اخضاع الاول للثاني او - على الاغلب - اخضاع الثاني الاول.

ج - تجزئة صفاته وفصلها عنه:

كسب الفرد بعض الحريات القانونية والشكلية، لكن هذه لم تتم بدون تطورات في شكل العلاقة مع الانسان، اذ تم تجزئة صفاته وطاقاته واستلابه واخضاعها والسيطرة عليها بتحويل كل صفة الى وحدة مستقلة يمكن ان تقاس وتتابع وتشتري وتُحدد كميا. فلم يعد الانسان كلاماً متكاملاً له صفات وطاقات مختلفة، بل صار صفة، ليس إلا، يُعرف عبرها وعبرها فقط... فالذى يباع لم يعد الانسان، بل تباع صفة الاثارة فيه (الجنس)، او يباع جهده (قوة العمل). او يباع فكره (الخبرة)، الخ.

عندما فصل الانسان عن هذه الامور وغيرها، فان اشكالاً كثيرة قد تغيرت. ان بعض القيود واسكال الاخضاع قد زالت شكلاً ومضموناً، لكن اشكالاً ومضموناً اخرى قد تولدت، وهذه الاخيرة قد تكون من حيث النتيجة النهائية اكثر عنفاً وتعقيداً وشمولأً.

فتسيئ الناسن (جعله شيئاً او سلعة) لم يلغ بالغاء رقيته، وان التعامل مع الانسان كسلعة لم يتغير بزوال عملية بيعه كأنسان، هذه الممارسات استمرت وتعمقت، ففتحت واجهة العلاقات الحرة بين انسان وانسان. كانت تخفي شبكة علاقات تحكم انسان بصفات وخصائص انسان آخر. فالانسان لم يعد يسحب من يده او عنقه بل صار يسحب من غرائزه او احتياجاته او طاقاته وهلم جرا. فالصفات قد استرقت، اما الانسان نفسه فقد اصبح قانونياً حراً.

↑ نازلة اذا نزلت به. ولسان الصدق يجعله الله للمرء في الناس خير له من المال يرثه غيره. (ومنها) الا لا يعدلن احدكم عن القرابة يرى بها الخاصة ان يسدها بالذى لا يزيده ان امسكه ولا ينقصه ان اهلكه ومن يقبض يده عن عشيرته فانما تقبض منه عنهم يد واحدة وتقبض منهم عنه ايد كثيرة».

اصبح الحكم والحاكم أعلى سلطة تشريعية وتنفيذية وقضائية(بعد ان استبدل الغيب بالسلطة الخفية المترقبة).

اصبح باستطاعة الحاكم او الحكم، الكلام باسم المجتمع كله. هذا المجتمع الذي لم يعد اجتماعا لتفاعل المجتمعات والكيانات العقائدية او الطبيعية (الامة، العائلة، العشيرة، الخ)، بل تحول الى مجرد كم عددي من الافراد المجردين من انتماءاتهم الطبيعية. صحيح ان مفهوم «المجتمع المدني» يوفر بعض الحصانات والدفاعات للأفراد لكن تنظيمات المجتمع المدني اقيمت على حالة فردية تقوم على المصلحة الخاصة والمطلبية الفردية والقيم التنافسية، التي يستطيع نظام التحكم ان يساومها او يسيطر عليها دون تهديد حقيقي لنظام الاستبداد والاستلاب والاستغلال. وان نظرة سريعة لسلوك مؤسسات المجتمع المدني الغربي من نقابات واحزاب تبين كيف انها تبقى ضعيفة امام قوة النظام، بل كيف تشاركه في احيانا كثيرة في مواقف، سواء ازاء مسائل داخلية او خارجية، فالمسألة في النهاية هي ان النظام القيمي والذي منه يستمد النظام شرعيته في عملية استلامه وتحكمه التجريدية والمقنة، اصبحت مهيمنة وسائدة فيها الحاكمون والمحكومون على حد سواء. وبدت - كما بدت القناة في زمن ارسسطو - وكأنها القانون الطبيعي والذي لم يوضع موضع تساؤل (اي قانون القناة القديم) الا بعد ٢٠٠٠ عام تقريباً (اي في القرن الثامن عشر وما بعده)، فهل يجب ان ننتظر (٢٠٠٠) سنة اخرى لدرك ان ما يسمى بالطبيعي اليوم هو ليس بالطبيعي اطلاقا، ام ان البشرية ستدرك بسرعة قياسية اكبر هذا التشوه الذي اصاب مسیرتها، وهو ما نعتقد.

اصبح بالامكان الغاء وتحريم الرق والقناة، اذ لم يعد هناك من حاجة لبعض الانسان وشرائه ككل. فالمطلوب هو ليس الانسان، بل المطلوب هو صفتة، والولاء والطاعة المطلوبتان لم تعودا حركة او موقفا او رأي الانسان ككل، بل المطلوب هو اخضاع وقبول الصفات وال Capacities الانسانية كاملة لنظام التحكم، هذه التطورات التي تعكس في قوانين وقيم وتنظيمات جديدة، هي ما وفرتها

العملية التاريخية التي المحسنا إليها أعلاه، خصوصا في فصولها الثلاثة الرئيسية، وحينها ستبدو العبودية من بعض الجوانب أكثر رحمة من النظام الحديث، فبدل أن تكون فئة محددة من الناس هي السلعة والقنية والشيء، تحول الناس كلهم أو في غالبيتهم الساحقة إلى سلع أو أشياء وآدوات تحت مفهوم تجزيئي الإنسان وتشبيهه والاستحواذ والسيطرة على صفاتاته، فتحول الإنسان المستغل المستضعف من إنسان / حيوان في الحالة العبودية أو الاقطاعية، إلى إنسان / آلة في النمط الحديث. وإن أعظم تلخيص لهذا التطور كله نجده لدى (ديكارت)^(١) (١٥٩٦-١٦٥٠) الذي تعتبر نظرياته حول الفيزياء الميكانيكية وحول الحيوانات / المكائن (animaux-machine) الأساس للعلوم الحديثة (المنهج الكارتيزي) والذي يقوم منهجه على الشك وعلى المعرفة الوضعية (انا افكر اذاً انا موجود). فكر يرى الإنسان آلة، ويرى أعضاءه كعتلات ورافعات، ويرى قلبه كمضخة، «فالخلية هي ماكينة»، ولا شيء آخر غير هذا. الطبيعة هي ماكينة كبيرة، والحياة كلها عبارة عن آلة وماكينة لصنع الأشياء من نبات وحيوان وانسان، فلم يعد الإنسان يخضع للعلوم الطبيعية ويعطيها صورته، بل صارت العلوم الطبيعية من ميكانيك وفيزياء وكيمياء وغيرها تخضع للإنسان وتعطيه صورتها.

وهكذا تطور فكر يعتبر المصدر الرئيسي لما يسمى بالفکر العقلاني والذي يعتمد المنهج الصارم (méthode) مما سمح بتنظيم رؤية فلسفية وتنظيمية واجتماعية تساعد بتأكيد قوله المجتمع وتنظيمه بشكل دقيق لاستثمار طاقاته بشكل جبار. وعظيم، ولو كان ذلك على حساب أمور مقابلة ستظهر خطورتها لاحقاً في تدمير المعاني الأولى للإنسانية، وفي حرف مسيرة البشرية كلياً. مما

(١) راجع ديكارت (١٥٩٦-١٦٥٠)، فيلسوف ورياضي وفيزيائي فرنسي وراجع أيضاً:

Principes de La Philosophie Discours de La méthode, Règles Pour Le direction de L'esprit, Les Passions de Lâme.

قادها وسيقودها اكثر للدخول في مرحلة الانتحار الذاتي. وسواء اكان هذا المنهج او هذا الفكر هو مجرد تسجيل وتنظير للحقائق التي نمت عبر القرون في تشبيه الانسان، او انها كانت انطلاقة فكرية مجردة اسست هذا المنهج، الا ان عهدا جديدا من الفكر والقيم قد بدأ في الغرب سيعزز عملية انفال مسيرة الغرب عن مسيرة البشرية ككل، وفي آن واحد سيعزز عملية سيطرة الغرب على مقومات وامكانيات البشرية كلها.

لقد دخلت دورة الحضارة في نمو متسارع، لم يعد بالامكان السيطرة عليها، مهددة بتدمیر الحياة على هذا الكوكب، هذه التطورات دفعت مفكرين كبار منهم المؤرخ المعروف «تونبى» لقول بانه لو عاد «فولتير» بينما الان لجعل صرخته «التقنية» هي العدو! دمروا هذا العدو الشائن^(١). «فولتير» نفسه رغم دعواته للعصرينة والحداثة كان قد صرخ قائلاً:«اي بؤس، واي فقر القول بان الحيوانات هي مجرد آلات لا احساس ولا ذكاء لها»^(٢) لكن الامر لم يتوقف عند هذه الحدود فعملية تحويل طبيعة الانسان والسيطرة عليه والتمكن منه اخذت في كل يوم اشكالا اكثر تجريدا.

من انسان حقيقي الى انسان وهمي:

فإذا كان تطور «الحضارة» قد حول الانسان المستضعف الى حيوان. وإذا كان تطور الثورة الصناعية قد حول الانسان الى آلة. فان تطور الثورة التكنولوجية والمعلوماتية بدأت بتحويل الانسان الى صورة ووهم. الى انسان يزاوج الحالة الوهمية او النظرية «virtuel» لتزول عنه حتى فرديته، متحولا الى مجرد جهاز غرائز واعصاب، ليس فقط بتأثير المخدرات والكحول بل بما هو اخطر، اي بتأثير السقوط تحت تأثير الوهم والصور الاجتماعية التي تولد له احساس شخصية

(1) Arnold Toynbee: La religion vue par un historien; Gallimard; 1963.

(2) نقل عن: La Grande Implosion, Pierre Thuillier.P.318 Fayard 1995.

وأهمية وكاذبة تتدفع مشاعره وغرائزه لتختضنه إلى أقسى أشكال العبودية والأسر. دون الكلام عن تأثير ذلك في مجالات الصناعة والإدارة والسياسة والاعلام نشير فقط إلى تأثير تطور هذه الحالة في العلاقة الإنسانية وتطور مفهوم الإنسان ذاته فيما أصبح يسمى بـ«cybere-culture» (علم التوجيه). اذ أصبح بالإمكان الان عبر اجهزة الحاسوب (الكمبيوتر) التي تربط بطرفين ان يقيم شخصان علاقة جنسية كاملة (ولكن وهمية) عبر جهاز الحاسوب ليحصلان على المتعة الجنسية بل اصبح بالامكان ان يحصل (او تحصل) عليها ليس بالضرورة مع طرف اخر (رجل او امرأة) بل ذاتياً (ليس عن طريق الاستئناء) عبر علاقة مع جهاز كامل يضبط له التوقيت وشكل المتعة واساليبها. يقول الكاتب «A.C.Clarke» «بان الممارسة الجنسية كما نقوم بها اليوم ستحتفي بعد سبعين عاماً»⁽¹⁾.

وان هذا الشكل من الثقافة الذي يتتطور بسرعة عبر الحاسوب «(الكمبيوتر)» وعبر ما يسمى بالخط الوردي التلفوني (minitel rose) (كما هو الحال في فرنسا مثلاً) يروج له بالطبع لاعتبارات تجارية ومادية ويجد ارضية لا حدود لها بعد ان حُطمت كل الحواجز الفاعلة التي تمنع من انتشاره. وان احدى وسائل الترويج المستخدمة تقول ان هذه الممارسة الجنسية نظيفة من مرض الايدز، فتصور عظم المصيبة ومدلولاتها حيث يتم استيعاب انهيار اجتماعي وأخلاقي بانهيار اجتماعي وأخلاقي آخر.

اذ تولد نظام تتقدم فيه الصورة (image) على الحقيقة، بل صارت الصورة وسيلة رئيسية لتوليد الحقيقة وذلك في كل المجالات السياسية والاجتماعية وغيرها.. وهذه حقيقة كبرى لا يمكن مناقشة موضوع الحربات والقيم السائدة بدونها.

على كل حال، فان هذا التجريد ان كان قد فتح امام الانسان طاقات استغلالية هائلة اصبحت ممكنة بسبب السيطرة على الانسان (التنظيم، الكل، السرعة، العلوم)، لكنه بالمقابل جرده من خصائص هي من صلب انسانيته. اذ تحول

(1) Ibid 92.

الانسان الى فرد معزول مُستلب صفاته وخصائصه العامة مُسيطر عليها في الكليات، رغم اعتقاده انه يتصرف بها بكل حرية وقناعة. لم يعد الدين او المجتمع او الانسان هو الذي يسيّر الحياة. بل صارت قوى اخطبوطية عملقة تسيّر الجميع نحو لعبة الموت. هذه القوى ليست قوى المافيا او النوادي والتكتلات الخاصة، بل هي نظام القيم الذي عممته آلية التحكم عبر شتى الوسائل ليصبح قيماً عامة واجتماعية ليس في الغرب فقط، بل في العالم كله. ولا يتعلق الامر - بالضرورة - بسوء نية او بتصميم مسبق، بل يرتبط بانحراف الفكرة او الافكار الاولى عن الخالق والخلق والعلوم والمصالح الخ، والذي شكل بالتدرج سياقاً ينمو طبيعياً (١) ليولد هذه النتائج. ولقد شكك «ماكس فيبر Max Weber» متسائلاً في مطلع القرن عما اذا لم تؤذن الحضارة باعلان «الانسان الاخير» مؤكداً ان الغرب الحديث قد انتهى من حضارته وهو حبيس «قصص من حديد» وان هذا التجريد ان كان قد اعطاه حريات شكلية او حقيقة لكنه سلب منه ايضاً حريات شكلية او حقيقة. فالقيد الذي كسر عن معصمه او عن عنقه استبدل بقيد وضع في عقله وقلبه. وان قوانين الغاء العبودية والقنانة لن تبدو عملية تحرير حقيقة للانسان من داخله، بل ستبدو بوضوح كامل كعملية تحرير خارجية لتجعله اكثر ميسورية ومطاوعة امام القوى الطاغوتية.

صار بالامكان تحويل الانسان كامل كلفته ليؤخذ منه كامل جهده. بل نحن نسير الى مستقبل لم تعد فيها القوى الطاغوتية بحاجة الى الكثير من البشر لتسخير مجتمعات الغد. فالمجتمع كله قد يصبح عبئاً على القلة التي تمسك بامكانيات استغلال الطبيعة والكون. وان علم الجينات وعلوم التكاائر الصناعي هي ليست مجرد اكتشافات علمية لمصلحة الانسان، بل انها تبشر بتطورات تنظيمية اجتماعية لتغير جذرياً من مفهوم المجتمع المدني، ليتحول بدوره الى عبء على القوى

(1) Max Weber: L`éthique protestante et l'esprit du capitalisme, Plon, 1964: Essais sur la théorie de la science, plon, 1965: La ville, Aubier, 1982.

المتحكمة كما تحول الانسان في جمهرته العظمى الى عبء على هذا النظام. هذه التطورات ونتائجها عندما ينظر اليها بالعين التاريخية والفعالية ستبدو في احيان كثيرة اكثر تعسفاً واسراً من القيود التي كانت تضعها الانظمة العبودية والاقطاعية، يخاطب «بيير ليرو» مواطنه قائلًا: «انك تعيش ميكانيكيأً كرجل آلة، او كانسان منوم»⁽¹⁾.

هذه بعض الاشارات التي مهما تعمقنا فيها فانها ستبقى سطحية وهشة امام الحقائق التي تجري تحت اظارنا.

بدون الاشارات اعلاه سيبعدو نقاش النظام الديموقراطي شكليا او مموهاً. فهذا النظام لا يقف على فراغ. وان بعض الاشارات اعلاه تبين مصادر قوته وضعفه وتسمح بالتالي في تنظيم رؤية اكثر علمية و موضوعية والتزاماً من الكلام الذي ينطلق من الشعارات وذكر الایجابيات دون ذكر السلبيات، دون معرفة الشمن او المقابل. او تجميل الصورة بتسليط الضوء على اوضاع الفئات المستفيدة، واغفال او تبرير او ضاع الفئات المسحوقة والمستضعفه.

الديموقراطية: غطاء شرعي لانظمة غير شرعية

ان تغير المضامين والاشكال ان كانت تعبر عن تطورات ايجابية على اصعدة معينة، فانها تعبر ايضا عن تطورات سلبية قد تكون اكثرا خطراً على اصعدة اخرى. فالنظام - اي نظام - بحاجة الى «شرعية» والى حدود يعرف عبرها مصالحه كما يحدد عبرها مخاوفه ومصادر تهديده. فلم يعطنا التاريخ السياسي والاجتماعي تجربة سياسية معروفة يحكم فيها الناس، كل الناس، بانفسهم ولانفسهم، اللهم الا تلك التجمعات حيث تتصهر فيها مصالح الفرد كلبا مع مصالح الجماعة، وهي تجمعات بعد ما تكون عن التجمعات التي حكم فيها باسم الديموقراطية. من هنا

(1) Pierre Leroux, Aux philosophes, aux artistes, aux Politiques: Trois discours et autres textes, Payot, 1994.

فإن كلام الديموقراطية باسم المجموع والعام هو جزء من طبيعة هذه الممارسة التي تغطي فيهاصالح الخاصة نفسها بمضامين وحجب عامة. سنكتب ونזור الحقيقة أن قلنا إن الديموقراطية لا توفر الحريات، ولا تضمن الحقوق وتوزع الواجبات لكننا سنكتب ونзор الحقيقة أيضاً أن لم نقل إن الديموقراطية هي أيضاً استبداد وديكتاتورية لسحق الحريات واستلاب الحقوق وفرض الواجبات، فهناك وجهان لا وجه واحد. وهناك طرفان لا طرف واحد.

هناك ديموقراطية ملّاك العبيد... وكانت هناك ديموقراطية الأقطاعين.... وعندها اليوم الديموقراطية (البرجوازية) الرأسمالية أو العمالية (الاشتراكية)... ولا نعرف ما هو الاسم الذي سنطلقه في المستقبل على الديموقراطية التي ستنمو مع التطورات الجارية.

هذه هي اشكال الديموقراطيات الكبرى التي عرفها التاريخ ونعرفها لحد الان، وانطلاقاً منها يمكن قياس الديموقراطيات المشتركة او الهجينة كما هو الحال في معظم بلدان العالم الثالث اليوم.

هذه الديموقراطيات تنظر إليها ليس من قبل القطاعات التي تتمتع بالحريات داخلها، بل تنظر إليها من زاوية القطاعات التي تعاني منها هي أيضاً ديكتاتوريات او أنظمة حكم، هدفها التحكم في بقية فئات الشعب.

فالنظام العبودي والاقطاعي كانت فيه ديموقراطية حقيقة للمالكين والمحكمين بالأمر. ولو لا حرية هؤلاء التي كانوا يتمتعون بها، ولو لا تلك «الشرعية» التي اقامتها - والتي أصبحت قناعة مقبولة عند القطاع الاعظم من المحكومين ايضاً - لما استطاعت ان تحكم لقرون طويلة باغلبية سكان المجتمع، وان تستولي وتسرق بالتالي كدحهم وجدهم وعملهم. يستطيع بروفسور كالاستاذ «فنلي»⁽¹⁾ ان يشرح مفصلًا الديموقراطية في اثينا، وهي ديموقراطية مباشرة يستطيع فيها «الشعب» ان

(1) Moses I.Finley, Démocratie antique et démocratie moderne.

يقرر الكثير من شؤونه وان ينتخب حكامه، وستبدو فيها المحاكم اقرب للصورة الاسلامية باعتبارها ليس جهازاً من اجهزة الدولة، بل باعتبارها الشعب (او الامة) في حركته. ديموقراطية يستطيع اي مواطن ان يقيم الدعوة مباشرة على اي مواطن اخر ليحاكم الاخير في محكمة علنية امام المواطنين ويستطيع فيها الدفاع عن نفسه. يستطيع شخص عادي كـ«ميلوس Méléos» ان يجلب سقراط (استاذ افلاطون) نفسه الى المحكمة والحكم عليه بالموت. لكن ما لا يقوله البروفسور «فنلي» هو ان مفهوم المواطن والشعب كان يشمل الرجال الاحرار (دون النساء بالطبع)، وان المجتمع الحر كان يمثل الربع فقط، ليمثل الارباع الثلاثة الاخرى مجتمع العبيد المحروم من اية حقوق سياسية او مدنية. وانه في اليونان التي كان يسكنها (٥) ملايين مواطن كان هناك اكثر من (٣,٥) من الارقاء، وان ارستقراطية سبارطة التي كانت تشكل (٣٠) الف «نبيل» كانت تحكم بـ(٦٠٠) الف عبد^(١). كذلك الامر بالنسبة للديموقراطية البرجوازية، اذ لم يخجل «ماركس» وانصار المدرسة الماركسية من تسمية نظامهم بدكتاتورية البروليتاريا او دكتاتورية العمال وال فلاحين بل اعتبر ذلك من باب العلمية وتسمية الامور باسمائها وهذه التسمية لم تأت اعتباطاً، او تفاخراً بالانتفاء الى الدكتاتورية، بل جاءت بعد تحليل ومتابة طويلة للمجتمع الليبرالي او البرجوازي (الرأسمالي) لتأكد في النهاية ان ديموقراطية البرجوازية هي في الحقيقة دكتاتوريتها، او دكتاتورية الاقلية. وانه اراد قلب الصورة بمنع الديموقراطية (او الشرعية الجديدة) لغالبية الشعب من العمال وال فلاحين لتطبيق الدكتاتورية على البرجوازية. وهو عند كلامه هذا اعتبر اعطاء البروليتاريا حرية حرمان وتدمير البرجوازية عبر الدولة التي تستولي عليها البروليتاريا (الحزب الشيوعي) هو شرط اول لانتصار

(1) B.Hemmerdinger,"L'esclavagisme Antique vu par le thermidorien Volney",Quaderni di Storia, I(janvier-juin 1957), p. 115-116. Aussi Volney, p. 592-593. aussi P.V.Naquet p.34.

الشيوعية وللوصول الى مجتمع لا طبقي عديم الملكية تندم فيه كل من
الديمقراطية والديكتاتورية.

والامر صحيح ايضا بالنسبة للديمقراطية الاشتراكية (العمالية او الفلاحية).
فاما كانت الرأسمالية قد تكلمت باسم المجتمع والشعب كله وهي تقصد مصالحها
برجوازية او طبقة حاكمة، فان الماركسية تكلمت باسم العمال والفلاحين
واعتبرتهم هم المجتمع والشعب، واعتبرت ان اطلاق الحرية لهم للانقضاض على
الرأسماليين والبرجوازيين والبرجوازيين الصغار هو النظام الديمقراطي
ال حقيقي. لكن التجربة قد بينت، هنا ايضاً ان هناك تشوهات وانحرافات كبيرة
خصوصاً في رؤية المجتمع عبر المنظار الطبقي والاقتصادي فقط، فالدولة التي
اقامتها الانظمة الاشتراكية لم تكن دولة العمال والفلاحين الا بالاسم، بل هي
كانت انظمة الحزب الحاكم والذي لم يكن يمثل في النهاية سوى (٤ - ٥٪) من
مجموع السكان. بل ان الحزب الحاكم نفسه لم يكن يملك حريته، بل كانت الحرية
في يد الزعماء والدواير المتحكمة بالجيش والسياسة والاقتصاد والاعلام، اي ييد
اقلية من الافراد لا ينتمي اغلبهم اصلاً الى العمال والفلاحين، بل ينتمون الى فئات
الاداريين والموظفين وال العسكريين الذين يستحوذون على السلطة لينظموا
بدورهم «شرعية» ودساتير تسمح لهم ولانصارهم بالتحكم برقاب ملايين الناس،
بل ان هذه الانظمة افتقدت حتى الرقابة القاعدية او حرية الحركة ولو باسط
اشكالها. من هنا فان هذه السلسلة من التحكّمات والقيود قد سمحـت بتنظيم
الانتخابات في اطار اللجنة المركزية ثم في اطار الحزب، ثم في اطار الامة مع
ضمان مسبق للنتائج، وان ما سيظهر على السطح من تظاهرات ضخمة وتأييد
وتصفيق سيسمح بالكلام عن الديمقراطية الشعبية التي ما هي في النهاية سوى
ديكتاتورية الحزب والفرد الواحد.

الديموقراطية تنظيم لا يمكن ان ي العمل بدون شروط

ان قراءة دقيقة لكلمات الامام الخميني ستظهر انه لم يعرض على المعاني الظاهرة التي تقولها الديموقراطية في خطابها العام، بل المشكلة هي في امرتين: الاول: الطبيعة المرائية التي يحاول بعض انصار «الديمقراطية» ان يعطوها لمطلبهم.

الثاني: في اخفائها الجانب المستلب الذي به وبه فقط يستطيع هذا النظام ان يحقق المكاسب للجانب المستلب.

ففي النقطة الاولى تجد ان بعضهم يطالبون ويختلفون وراء «الديمقراطية» عندما يكونون في المعارضة، تم عندما يصلون الى الحكم يتحولون الى اعنى اشكال الحكومات واكثرها استبدادية... او تراهم «ديموقراطيون» في بلدانهم، لكنهم ديكتاتوريون، وحوش خارجها.

يحاول البعض - عن وعي او بدون وعي - ان يزرع الوهم بان الديموقراطية يمكنها ان تعمل بدون شروط، او بدون قيود وانها هي الحرية الحقيقة او حتى المطلقة، او انه ينتقد النظام الاسلامي لانه يضع بعض القيود، لكنه يبرر للقيود التي تضعها الانظمة الرأسمالية او الاشتراكية او غيرها باسم الديمقراطية، انه يصور ثوابت المجتمع كما يشهي ويفسر مصالح الامة حسب اهوائه ليقرر الحدود التي ستتطابق في النهاية مع توفير الحماية المطلقة لنظام تحكمه واستبداده. وهذه اشارات ليس الا لبعض القيود التي تفرضها الديموقراطية ولبعض شروط عملها ولبعض نتائجها.

المصلحة العامة او الوطنية او المبادئ التي تشكل الثقافة العامة او ايقاف التهديد الخارجي، او مفهوم مصلحة الدولة (Raison d Etat): هذه تعابير عامة لكنها غالبا ما تستخدم لخدمة اغراض خاصة. وغالبا ما تساهم الحملة الاعلامية في ايجاد حالة طارئ او توتر لفرض هذا المفهوم واحراجه من دائرة الرقابة والنقاش

ال الحقيقيين . فالصلحة الوطنية تتحول هنا الى مصلحة الدولة ، ومصلحة الدولة ستعبر في النهاية عن مصلحة شبكة القوى المدنية والعسكرية التي تحكم بمجمل النظام . تحت هذا الغطاء تعاملت فرنسا مع الجزائر ، بعد ان اعتبرت ان الاخيرة هي جزء من الوطن الفرنسي لتفطي بذلك ، وباسم الديموقراطية والحقوق الوطنية الاستعماري الذي مارسته والذي تم عبره نهب وتدمير الجزائر . وتحته ايضا تصدر قوانين منع الحجاب والتضييق على المسلمين . وتحت هذا الغطاء استقدمت الولايات المتحدة جيوشها واساطيلها الى منطقة الخليج لتشن اعمال العدوان وال الحرب ولتحاصر من تشاء ولتدعم من تشاء تحت حجة الدفاع عن مصالحها الوطنية والاستراتيجية وللدفاع عن مبادئ الديموقراطية وحقوق الانسان ، وتحته ايضا منعت اي نشاط شيوعي على وسلي وسري في الولايات المتحدة . وتحت هذا الغطاء ايضاً غزت القوات السوفياتية افغانستان ، وتحته ايضاً منعت من حرية تشكيل اي حزب معارض حقيقي على الارض السوفياتية . وتحت هذا الغطاء تحتل اسرائيل الاراضي الاسلامية سواء في فلسطين او لبنان او سوريا ، وتحته ايضاً تقيم المستوطنات وتطارد الفلسطينيين . وان الامثلة العملية التي جرت في الجزائر حيث عطل الجيش الانتخابات التي جرت تحت ظل حكومة مناهضة للقوى الاسلامية ، او في تركيا حيث يضع الجيش التهديدات والحواجز لحدود العمل الديموقراطي تبين كلها ان للديموقراطية ايضا حدوداً ، وان الحكم الاخير في المسألة هو ليس رأي الشعب ، كل الشعب ، كما يدعى ، بل هو رأي الجهة صاحبة القوة والقرار ، والتي تستطيع بوسائل عديدة اقتصادية وقمعية واعلامية وغيرها من الحصول على شرعية لعبه وضعية تحت اسم الممارسة الديموقراطية . هذه الممارسة تجد تبريراتها عند انصار الفكر الغربي ، لكننا عندما نأتي الى التجربة الاسلامية ، التي لها ايضاً حدودها ومصالحها ، وهي حدود ومصالح تكشف الارقام ، كما يكشف التاريخ حتى من الناحية الوضعية ، انها اكثر شعبية وتمثيلية من اي التجارب تلك فان الدنيا تقام ولا تقع . فعند هذه الحالة – وعندما

فقط - ي يريدون حياة بدون ضوابط وي طالبون بحريات بدون حدود.

ملازمة الديموقراطية للديكتاتورية

لا تعمل الديموقراطية في فراغ، وهي ليست مجرد مسألة تربية او اخلاقية في التعامل مع مختلف القضايا، بل ان الجانب الرئيسي في الديموقراطية هي انها نظام او آلة او آلية للحكم، وكأي آلية فانها بحاجة الى ان تضحي بشيء او ان تستهلك وتحرق مادة مقابلة بدونها لا يمكن تسيير آلة الحكم. فالانسان بحاجة الى غذاء من حيوان ونبات والآلة بحاجة الى وقود، ولا شيء في هذا الكون لا يستهلك شيئاً آخر ليتحرك، بل ان الآلة كلما ازدادت ضخامة وتقدلاً كلما احتاجت لآن تستهلك وقوداً اعظم واكثر. لهذا نقول ان تضخم آلة التحكم الراهنة قد زاد من حاجياتها واصبح يتطلب المزيد من القوى الاحق وزناً ولكن الاكثر احترافاً وعطاءً (اي المزيد من عملية التجريد التي اشرنا اليها لاستلاب ما هو اعظم دائمًا). هذا هو قانون تطور الامور بمنطق التحكم والاستكبار. وهذا بمجمله يلخصه الامام علي (ع) بقوله «ان الله سبحانه فرض في اموال الاغنياء اقوات الفقراء فما جاع فقير الا بما متع به غني والله تعالى سائلهم عن ذلك»^(١). او «يأكل عزيزها ذليلها، وكبيرها صغيرها»^(٢) وهو يطابق ما يذكره القرآن الكريم في موقع عديدة منها ذكره عزوجل «لتأكلوا فريقاً من اموال الناس بالاثم»^(٣).

هذه الحقيقة البسيطة الواضحة يتم اخفاؤها ويتم الكلام عن الديموقراطية وكأنها لا تحتاج الى هذا المقابل. وان كلامنا السابق عن الخطورة العظمى التي اكتسبتها عملية تجريد الانسان والأشياء هدفها التخلص من اشكال التحكم والاستغلال المختلفة والبطيئة، وفي آن واحد اخفاء الحقائق وتوليد قناعات قيمية

(١) نهج البلاغة، قصار الحكم، رقم ٣٢٨.

(٢) نهج البلاغة، الكتاب رقم ٣١.

(٣) سورة البقرة، الآية ١٨٨.

وسلوكية تقبل بالواقع وتعطيه «شرعية» اجتماعية وتاريخية بكل ما فيه من ظلم واستبداد، يقول الامام علي (ع) «سيأتي زمان ليس فيه شيء أخفى من الحق ولا أظهر من الباطل»^(١).

يقول البروفسور «فنلي» استاذ التاريخ القديم في جامعة «كامبردج» بان قيام الامبراطورية كان هو الشرط الرئيسي لقيام الديموقراطية الائتية، فالامبراطورية بحاجة الى اسطول ضخم لتوسيع من مناطق نفوذها خصوصاً نحو الجنوب.... وكان اساس هذا الاسطول فئات الشعب المتواضعة، وهو ما قاد الى ضرورة قيام «نظام مساومة بين الاغنياء والفقراء يعطي للآخرين بعض حقوق المساهمة في النظام السياسي، خصوصاً في النظام القضائي مع احتفاظ الاغنياء بالثقل الرئيسي في اتخاذ القرارات»^(٢) هذا الشرط لقيام الديموقراطية في اثينا لا يختلف كثيراً عن شرط قيامها في الغرب، اذ ترافق قيامها مع تطور النظام الاستعماري، ونهب واستثمار بقية الامم والشعوب. فالديمقراطية الامريكية بقدر ما تستغل شعوبها، فانها قامت ايضاً على اكتاف صيد واستيراد مئات الملايين من العبيد من افريقيا. وبدون غزو العالم من قبل العالم الغربي ما كان بالامكان تصور قيام النظام الديمقراطي فيها، وهو ما اقتضى قيام مصالحة بين فئات الشعب الغنية والمتواضعة لتقاسم ثروات الامم الاخرى مع الاحتفاظ ايضاً باليد العليا في القرارات للاغنياء.

فالديمقراطية لا يمكن ان تقوم بدون مقابل، انها داخلياً شكل للحكم يمارس فيه الاغنياء او الاقوياء السلطة، اما خارجياً فهي الاستيلاء على امكانيات بلدان اخرى.

وفي الحقيقة ان الفارق الرئيسي بين الحكم الديمقراطي والحكم الاستبدادي،

(١) نهج البلاعة، الخطبة ١٤٧.

(2) Finly, ibid. p.105

هو ليس ان الاول هو حكم الشعب او المجموع والثاني حكم الفرد فالحكمن هما حكم الاقلية، غير ان الحكم الاستبدادي هو حكم الاقلية المتأزمة المحاصرة المشتبكة بشكل حاد مع خصومها. اما النظام الديموقراطي فهو حكم الاقلية وهي في اوج قوتها الاقتصادية والتنظيمية والعلمية. فهو حكم راسخ استطاع عن طريق المحاصصة غير المتساوية من إشراك الاطراف المنافسة في النسيج الاجتماعي في توجهاته، فالمعارضة لا تخيفه بالمعنى التهديدي للكلمة، كما ان المعارضة لن تغير من جوهر النظام، وان التاريخ لم يقدم لنا تجربة واحدة استطاعت فيها الديموقراطية مثلاً ان تغير الانظمة الطاغوتية الاستعمارية الى انظمة غير استعمارية، او الانظمة الاستبدادية الى انظمة غير استبدادية. هذه الحقيقة يسهل معاينتها على ارض الواقع إذ كلما يتعرض فيه النظام الى ضغط داخلي او خارجي حقيقي، فان مفاهيم وممارسات، الديموقراطية تتراجع الى الخلف، لظهور بوضوح اكثر طبيعة النظام الحقيقية.

حول مفهوم الحريات

لا ريب ان هناك حريات واسعة يتمتع بها المواطنون خصوصاً في الدول الغربية وفي التجارب الديموقراطية خصوصاً تلك التي تجيز الاحزاب وحرية الصحافة وتتمتع بقضاء مستقل، ولا ريب ايضاً انه لا مجال للمقارنة بين هذه الانظمة والأنظمة الاستبدادية. لكننا نعتقد ان تحويل الديموقراطية التي ارادها مؤسسوها وسيلة، نقول ان تحويلها الى ايديولوجية كان لابد ان يقوم على مفاهيم ومصطلحات. وان من اهم المفاهيم التي تستخدمنها الديموقراطية الحديثة لاعطاء نظامها، المضمون الایديولوجي هو مفهوم الحرية، إنها ايديولوجية اللاايديولوجية. وانا اذا كنا قد نقاشنا في فقرات سابقة المضامين الفعلية لعملية تحرير الانسان من ارتباطاته الدينية والطبيعية والاجتماعية، فان مفهوم الحرية قد اخذ بشكل متزايد بعداً مستقلاً. فعندما تم تجاوز الحاجز الاول لم يبق من

معنى لعدم اجتياز الحاجز الثاني ثم الثالث وهكذا. فمفهوم الحرية نفسه يجب ان يجرد من ضوابطه وحدوده والا فانه لن يكون مفهوما صافياً نقياً. لذلك لم يعد الهدف ايجاد الانسان الحر بمعنى تخلisce مما يكبله، بل صار الهدف ايجاد الانسان الذي يستطيع ان يعمل ما يشاء او ان يعمل به ما يشاء نظام التحكم والاستبداد. وان الفكرة القائلة بان حريته تقف عند حدود حرية الآخرين، هي فكرة عائمة. فمن هم الآخرون؟ ومن الذي يضع حدودهم اذا ما كانت مصادر القيم والاحكام قد اوكلت منذ البداية لعقل وضعى، او لقلة حاكمة لها مصالحها ومنظورها؟ وكمثال يمكن تعميمه على بقية العلاقات، لتأخذ مثلاً حرية العلاقات الجنسية خارج مؤسسة الزواج (العقد) فما هي حدود الآخر؟ هل تراعى فيه حقوق الوليد (ابن الزنا) الذي ينتج عن هذه الممارسة الشاذة؟ هل تراعى فيه حقوق المرأة التي قد تجهل والد ابنتها؟ ثم عندما تصبح العلاقات الجنسية حرة، فان ذلك كلـه ستراقهـه اخلاقـيات وقيمـ جديدة، فهل ان بـث افلـام جنسـية او استخدام الجنسـ في الاعـلانـات التجـاريـة التي تـشاهـدـها فيـ القـطـاراتـ والـشـوارـعـ وعـندـما تـجـلـسـ معـ اـوـلـادـكـ تـشـاهـدـ التـلـفـزيـونـ، هلـ يـدـخـلـ هـذـاـ ضـمـنـ اـحـترـامـ حـقـوقـ الآـخـرـينـ الـذـيـنـ لاـ يـؤـمـنـ بـهـذـهـ المـمارـسـاتـ الشـاذـةـ التيـ تـنـكـرـهاـ الـاعـرافـ والـقـيمـ والـدـيـانـاتـ عـلـىـ مـخـتـلـفـ اـتـجـاهـاتـهاـ اـمـ يـجـبـ اـسـكـاتـهـمـ، بـاـنـهـمـ يـجـبـ انـ يـحـتـرـمـواـ الـحـرـيـةـ وـالـنـظـامـ الـدـيمـوـقـراـطيـ، وـهـلـ اـنـ اـنـمـاطـ الـحـيـاةـ مـنـ مـلـبـسـ وـعـمـارـةـ وـعـلـاقـاتـ عـامـةـ، وـالـتـيـ سـتـأـتـيـ كـتـيـجـةـ حـتـمـيـةـ لـنـطـورـ هـذـهـ المـمارـسـاتـ وـالـتـيـ سـتـصـبـحـ عـادـةـ وـتـقـليـداـ لـاـ يـمـكـنـ مـقاـومـتهاـ، هـلـ يـعـتـبـرـ ذـلـكـ كـلـهـ دـاـخـلـ حدـودـ وـحـقـوقـ الآـخـرـينـ، اـمـ اـنـ هـيـ مـجـرـدـ حـقـ شـخـصـيـ، وـمـجـرـدـ تـطـيـقـ لـمـبـادـئـ الـحـرـيـةـ؟ اـينـ هـيـ حدـودـ حـقـوقـ الآـخـرـينـ عـنـدـماـ تـقـودـ مـغـامـرـةـ سـيـاسـيـةـ لـتـورـيطـ النـاسـ فـيـ حـرـوبـ وـازـمـاتـ. اـينـ هـيـ حـقـوقـ الآـخـرـينـ وـكـيفـ سـتـقـفـ الـحـرـيـةـ عـنـدـ الحـدـودـ الشـخـصـيـةـ عـنـدـماـ يـقـومـ مجـمـلـ النـظـامـ السـيـاسـيـ وـالـاـقـتصـاديـ وـالـقـيمـيـ عـلـىـ اـسـسـ فـرـديـةـ وـشـخـصـيـةـ؟ اـينـ سـتـقـفـ الـحـرـيـاتـ الشـخـصـيـةـ عـنـدـماـ تـتـحـركـ الـآـلـةـ الرـأـسـمـالـيـةـ الضـخـمـةـ وـالـمـصـالـحـ الـخـاصـةـ

الجشعة لتجعل من المياه والهواء سموماً ليس إلا؟ هذه امثلة قليلة ويمكن القياس على ذلك.

إنَّ مفهوم الحرية كما يستخدم في الغرب هو مفهوم غير وظائفي الا من ناحية تفكيرك الروابط الانسانية والاجتماعية، وان استخدامه بهذا الشكل المتعسف سيقيد في الحقيقة المعنى المتوازن والمتلزم للحربيات الفردية والاجتماعية. فهو مفهوم لا يمكن تعريفه دون ان يربط بمفهوم العدل. فالعدل هو الذي يعطي لمفهوم الحرية مقوماته الوظائفية. «بالعدل قامت السماوات والارض». وقد جعل القرآن الكريم العدل - اضافة لكونه موقعاً موضوعياً، جعله ايضاً موقفاً ذاتياً لا يخضع للانفعالات وردود الفعل المجردة. فالعدل حقيقة تقف بذاتها «يا أيها الذين امنوا كونوا قوامين لله شهداء بالقسط ولا يجر منكم شنآن قوم على ألا تعدلوا اعدلوا هو اقرب للتقوى واتقوا الله ان الله خبير بما تعملون»^(١) «والعدل حسب التعريف الاسلامية هو وضع الامر في موضعه. ويذكر الشهيد المطهري^(٢) اياتاً للشاعر الايراني المولوي يقول فيها:

«ما هو العدل؟ هو وضع الشيء في موضعه
ما هو الظلم؟ هو وضع الشيء في غير موضعه
ما هو العدل؟ هو اعطاؤك الاشجار ما
ما هو الظلم؟ انه اعطاؤك الاشواك ما
انه افساد للعب ان نضع مكان «القلعة» ملكاً

وبحسب الشهيد المطهري توجد اربعة موارد لاستعمال الكلمة العدل والتي ضمنها يمكن ان نرى موقع الحرية:
١ - يقصد به كون الشيء موزوناً. الظلم هو الالتوازن «الله الذي انزل الكتاب

(١) سورة المائدة، الآية ٨.

(٢) المطهري، الشهيد مرتضى، قم، منشورات مطهري، العدل الالهي، ص ٦٦ - ٧١.

**بالمحلق والميزان^(١) و السماء رفعها ووضع الميزان^(٢) ، فاقترب الميزان بالكتاب
وصار اسمأله.**

٢- المعنى الثاني للعدل هو: التساوي عندما يكون الاستحقاق متساوياً.

٣- المعنى الثالث هو: اعطاء كل ذي حق حقه.

أ- الحقوق وال الأولويات.

ب- احترام الخاصة الذاتية للإنسان.

فالظلم بهذا المعنى هو التجاوز على أولوية الآخرين والتصرف في حقوق الآخرين.

٤ - رعاية الاستحقاق في إفاضة الوجود وعدم الامتناع عن الإضافة والرحمة. فالعدل الالهي يعني ان اي موجود يأخذ من الوجود ومن كماله المقدار الذي يستحقه وبامكانه ان يستوفييه.

فالحرية التي تنفي الخصائص وتعتدى على المقومات الصحيحة وعلى الفطرة الطبيعية السليمة والتي يقرها الشرع والعقل، هي في الحقيقة اعتداء على الحرية وتقييد لها. وسواء أكان هذا السلوك موجهاً من الجماعة على الأفراد أو من الأفراد على الجماعة فإنه سيحمل الضرر والأذى. ففي هذه المسائل لا توجد أقلية وأغلبية.

إننا نشهد للأسف الشديد، أن الاتجاه الديولوجي لجعل الحرية التي لا تقييد لها قواعد العدل المتوازنة أصبحت هي الخط الرئيسي لمفهوم الحرية في الغرب متتجاوزة المعاني المعقولة والمطلوبة والمقبولة للحرية. ان ما تضمنه الدساتير والقوانين هو أمر مهم لكن الاهم منه هو رؤية النتائج وتلمس الواقع على ارض الحقيقة والواقع. وعلى هذا الصعيد فان هذا النوع من الحرريات يقيم في النتيجة سلسلة من التقييدات والاعتذاءات والحواجز، ويرغم قطاعات متزايدة من الناس

(١) سورة الشورى، الآية ١٧.

(٢) سورة الرحمن، الآية ٧.

للانكفاء خوفاً على قيمها وعرضها، أو خوفها على حياتها، أو خوفاً على ثرواتها أو خوفاً على كل ذلك وغيره. وان نظرة سريعة لأنظمة الحماية والدفاع التي صارت لها شركات كبرى وأنظمة معقدة تبين ما تفرزه فلسفة الحياة المعاصرة من تناقض حريات غير محدودة من جانب وانتهاكات واعتداءات وخوف ورعب لا ضابط له من جانب اخر.

ان فلسفة الحرية القائمة على الانانية وتلبية الغرائز والمطامح الشخصية ان كانت تعطي الحرية لفريق، فانها سرعان ما ستطلق عنان كل الفرق لتعمل كما تشاء ووفق المنطق الذي تعتقد ان فيه مصلحتها. فاذا كان من حرية السياسي او الفئات المتنفذة ان يسرق خزينة الدولة بشكل قانوني، فان المواطن سيشعر بعد حين بان من حريته ان يسرق غيره. وان برنامجاً تلفزيونياً ظهر مؤخراً في التلفزيون الفرنسي كشف عن الفلسفة التي يدافع عنها المحكوم عليهم والسارقون.فهم يشعرون ان هذا من حقهم ايضا ولا يرون عاراً عن القيام بذلك. فالمسألة هي مسألة فرص وتنافس، فان لم تحصل عليه انت فغيرك سيحصل عليه، واذا لم تتمتع بالقوة والمقدرة فانك ستسحق وتدمير. المهم هو ليس القيم الاخلاقية، فلا حساب مع الذات ولا حساب مع الآخرين ولا حساب في يوم القيمة، المهم ان لا يطالك القانون، هذا هو معيار الفشل والنجاح. اما اذا استطعت ان تصطف مع نظام التحكم والاستبداد، او اذا استطعت ان تجعل القانون لمصلحتك، فستكون من النخبة المستفيدة، اما الآخرون فان لسان حالهم سيقول: هذا ما يقوم به التاجر والسياسي والشرطي، فلماذا لا اقوم به انا، يتساءل احدهم في الندوة التلفزيونية المذكورة، ويقول اخر: «ان سرقة دراجة باالت اصعب من سرقة ١٠٠ مليون دولار بشكل قانوني».

النظام السياسي والافتتاح العام

اذا تجاوزنا الافتتاح والتنوع وطبيعة تلك الحريات التي هي واسعة جداً بالتأكيد والتي سبق شرح ضروراتها للقوى المتحكمة الالازمة لعمل نظامي التحكم والاستبعاد، اذا تجاوزنا ذلك وأزلنا من وعيانا تلك الاوهام التي تجعل من انظمة

وقيم غير شرعية انظمة وقيمًا شرعية، فاننا لن نجد امامنا في الحقيقة انظمة سياسية واجتماعية منفتحة حتى على الصعيد الداخلي. النظام السياسي الغربي نفسه ليس نظاماً منفتحاً داخلياً من الناحية السياسية، بل هو نظام مغلق، ونستطيع ان نقول انه شديد الانغلاق.

فهذه الولايات المتحدة الامريكية تحكمها طبقة وحزبان منذ مئات السنين، لم يتغير شيء، وان الحزبين لا يختلفان في الاساس والاهداف، بل يختلفان في التفاصيل والموضع ليس الا. لم يصل لرئاسة الدولة كاثوليكي واحد سوى جون كندي. جماهير السود المليونية معزولة عن الحكم الا ببعض الواجهات الديكورية. ولم يساهم اي حزب او اية قوة سياسية عدا الحزبين الجمهوري والديمقراطي في ادارة شؤون البلاد.

لترك المؤسسة السياسية ولننظر الى المؤسسة القضائية فمن بين (٧٢٩٠٠) محام في البلاد في عام ١٩٩٠ هناك فقط (٢,٣٪) من السود، ومن بين (١٢٠٠٠) قاضٍ يمارسون العمل بوقت كامل لنجد سوى (٤٦٥) اسود. ولا تشكل نسبة المحکام الفيدراليين سوى نسبة (٤,٣٪) من مجموع ٨٣٧ حاكماً^(١). فain هي الفرص الحقيقية المفتوحة امام كل ابناء الشعب؟!

هذا على الصعيد الداخلي، لكن المسألة الاخطر تكمن على الصعيد الخارجي، فعندما نحكم على البلدان الغربية يجب ان لا ننظر الى مستوى الحرفيات التي تتحققها على صعيد بلدانها. فهذه مناورة تخفي الحقيقة الكبرى، وهي ان هذه الدول وحكوماتها هي في الواقع حكومات عالمية، وان مساحتها ومناطق تحكمها هو العالم باسره، فإذا اخذنا الحالة الامريكية دون الكلام عن مجلل الحالة الغربية، نستطيع القول بأن الولايات المتحدة منذ ان خرجت غازية العالم، وضعت العالم

(1) D'Alemberte Talbot: Racial Injustice ans American Justice in Justice: ABA Journal, Washington, , 1992:P: 26.

كله ارضاً وطنية لها. وقد جعلت كل شعوب العالم اتباعاً لها. وهذه هي الحقيقة الموجودة في ضمير كل مسؤول امريكي بل هي اساسية في الحس العام للوطنية الامريكية. انه شعور لدى هذه الامة بان العالم كله بات حقاً لها. وهذا أمر لا غرابة فيه، فهو يشبه شعور ملاك العبيد ازاء عبيده، سواء اولئك الذين يعيشون داخل اراضيه او خارجها. فالولايات المتحدة ترسل الاساطيل الى الخليج وتشن الحروب وتغزو البلدان اذا ما تهددت مصالحها النفطية مثلاً للخطر. وهذا امر لا تستطيع اية دولة اسلامية من العالم الثالث ان تفعله. فهي لا تستطيع ان تهدد الولايات المتحدة او ان تتدخل في شؤونها، لأن ارصدتها او اموالها او سلعها تتعرض للانهيار او الخطر، وهو الامر الذي تعاني منه يومياً والذي يتسبب الى حد كبير في شقائصها وفقرها. وعليه فإنَّ تقويم الديمقراطية التي توفرها الولايات المتحدة مثلاً يجب ان لا يكون ما يتحقق على الارض الامريكية فقط، بل ما يتحقق في العالم كله، لانها وغيرها من دول استعمارية قد اعطت لنفسها حقوقاً عالمية، وانها قد الغت الحدود، وان العالم كله (بل والمدارس الفلكية كلها) هو مجالها الحيوي. وان شعوب العالم كلها اتبع لها بشكل او باخر. إذَا اذا استكملنا الصورة الداخلية بتمنتها الطبيعية وهي الصورة الخارجية فلن تبدو الديمقراطية كنظام يوفر الحرية الا لاقليه على حساب اکثرية البلدان والامم والشعوب. على العكس سيبدو النظام الديموقراطي من هذه الزاوية اکثر قسوة وتدميراً لمليارات البشر وبشكل لم يسبق له مثيل. انه امتداد للنظام الاستعماري والقمعي. وان تقويم ايجابياته لا يمكن ان تتم بدون تقويم سلبياته ايضاً.

اذَا، لكي نفهم المדיات والهيآكل التي تعمل فيها الديمقراطية في داخل بلدانها، علينا ان نراها وهي تعمل خارج بلدانها، فالحربيات في الداخل مرتبطة بالقمع في الخارج، وهذه وجه لتلك، وتلك شرط لهذه، فالنظام الاستعبادي والاستعماري القديمان جدوا نفسهما بشكل اکثر تجريدية وتوغلاً وعمقاً، وهذه اشارات سريعة لبعض الهيآكل الدولية:

أـ ففي الجانب السياسي لم تؤسس مؤسسات دولية تتمتع فيها كل الامم والدول بحرية المساهمة، بل هناك مستوىان، الاول لجميع الدول، وهو منبر خطابة اكثر منه اداة حكم وقرار، ونقصد به الجمعية العامة. اما مركز القرار والحكم على الصعيد الدولي فهو مجلس الامن الذي يتكون من قلة من الدول تمسك (٥) منها بالقرار الدولي مع سيطرة عملية لجهة واحدة هي الولايات المتحدة.

هذه هي الصورة للديموقراطية وكيف تعمل على الصعيد الدولي، وهي صورة للديموقراطية على الصعيد الداخلي، فالانتخابات والانتقادات والتكتلات ليست هي المحركة للنظام، فما يحرك النظام هو مصالح الدول العظمى، وبالتحديد مصالح الولايات المتحدة الامريكية، بل غالباً ما تكون مراكز القرار في غير هذه الهيئات التي غرضها(اي ديموقراطية الهيئات العامة) اعطاء الشرعية للقرارات التي تتخذ في الكواليس والمجتمعات الخاصة. وما اجتماع الدول السبعة الكبار الا مثال من بين امثلة كثيرة يتعجب بها سلوك الدول التي تسمى نفسها بالدول الديمقراطية، فالمسألة في الخارج كما هي في الداخل هي ليس الوصول الى رأي المجموع بل المسألة هي كيف تحكم قلة هذا المجموع، حسب مصالحها وحساباتها بدون مثل وقيم غير مثلها وقيمها، وان وجود غطاء شرعي واخلاقي وقيمي ظاهري هو شرط لهذا التحكم.

فالملهم هنا ليس الحقيقة، بل المهم هنا فرض المصلحة الخاصة. يقول «جوزيف شومبيتر» ان الديمقراطية «هي طريقة لتشكيل حكومة قوية ذات سلطة لا توجد بها اي مثالية» وهذا يختلف حتى عن التصورات القديمة للديمقراطية، فقد كان لدى ارسطو وافلاطون بحث عن مجتمع مثالي، وان هذه التوجهات قد اختفت الان تقريباً من خطاب السياسيين، الذين سيتهمون بالبساطة والضعف من قبل زملائهم اذا ما ظهرت عليهم بعض الاحاسيس الانسانية او المثالية. لذلك باتت السياسة (الداخلية والخارجية على حد سواء) تحمل وجهين: الاول داخلي والآخر خارجي. الوجه الخارجي يجب ان يكون جميلاً يلاطف الشعب(او

الشعوب) ويمائة امانية، اما الوجه الداخلي فسيكون صارماً وحازماً. وقد اعتبرت بعض الدراسات ان وجه «نيكسون» العبوس كان سبباً رئيسياً في خسارته في الانتخابات الاولى التي خاضها، وان جهداً عظيماً قد بذل في المرة الثانية لتقديم صورة جيدة تخدع المواطنين.

بـ-اما في الجانب الاقتصادي فان بنك النقد الدولي والمصرف الدولي ومن خلفه البنك الفدرالي الامريكي، ومن خلفه شبكة المصالح والمصارف الصهيونية والانكلوسكسونية تسيطر على مجمل النظام الاقتصادي العالمي. وان اخطبوط السيطرة الاقتصادية لا يعرف عالم وقيم الديموقراطية كما يتكلمون، بل هم ثلاجات بشرية تسحق بقرار صغير ميلارات البواء، لكي تضيف الى ثرواتها مليارات الوراق والسنادات تخزنها في اقبية مصارفها^(١). صحيح ان البشرية قد حفقت قفزات اقتصادية هائلة. صحيح ان الانسان قد وصل الى القمر، لكن الصحيح ايضاً ان عدد القراء في العالم هو اليوم اكتر بكثير مما كان عليه بالامس. وان الذين يموتون جوحاً او من التخمة هم اعظم بكثير من المعدلات السابقة، حتى اذا ما اخذت الزيادة الديموغرافية العظيمة بنظر الاعتبار.

(١) اتذكر مرة (عام ١٩٦٤) وانا اتقدم للامتحان الشفهي في وزارة الخارجية العراقية ان وجه لي المرحوم الدكتور مصطفى كامل الياسين، وكان مسؤولاً عن الدائرة القانونية في الوزارة وعضو محكمة العدل الدولية سؤالاً باللغة الانجليزية يطلب فيه مني ان احدد شكل التصويت في صندوق النقد الدولي. ولما كنت في مقبل العمر وما زالت الافكار الساذجة تتطلبي علينا وتخدعنا مقولات الامم المتحدة والحق المتساوي للصغار والكبار. فاجبته one member, one vote اي «هذا (العالم) النقد». عندها فهمت الحقيقة وعرفت ان الولايات المتحدة لها عدد من الاصوات يقدر اسهامها، اي لها اكثراً من ٣٠ صوتاً. وكذلك البلدان الاوربية (اكثر من ٢٠ صوتاً) وكذلك بقية الدول الصناعية. اما الدول الالكترونية التي تشكل ٩٠ % من الارض والسكان فليس لهم سوى الارقام الاحادية. هذه هي حقيقة الديموقراطية عندها يتعلق الامر بالمسائل الجدية والحقيقة.

ان قارات كاملة تتعرض اليوم لخطر التهديد والفناء والتصحر، وان كائنات حية تزول بسرعة بسبب الجشع والمنافسة واحضان كل شيء لقانون السوق الظالم والاعمى. ان مصادر المياه تجف والهواء يلوث والطبقة الاذوتية تخترق. وان الانسان اصبح للمرة الاولى في التاريخ قادرًا على تدمير هذا الكوكب بمن فيه خلال لحظات قليلة. هذه امور ليست بسيطة وهي التي يجب ان تحظى بالاهتمام الاول وليس خداع الناس بامور شكلية، هذه المشاكل لن تحلها احزاب، او بعض الانتقادات التي تصدر من هنا وهناك، فالمسألة اعظم واخطر من ذلك بكثير.

ج - اما على الصعيد القضائي فان ديموقراطية الغرب تصنف عملياً او ضمنياً البشر الى صنفين، الاول له كامل الحقوق ويتمتع بكل الحصانات، والثاني ملاحق ومطارد ليس فقط في البلاد الاجنبية، بل في بلاده ايضا. فإذا أزحنا عن الواجهة النفاق والرياء الذي يخفي الحقائق فما هو الذي تغير من مضامين حقيقية واشكال ان لم يكن ما تغير هو اعطاء المزيد من الحرية للدول الاستعمارية للتدخل بطرق وسائل لا يمكن تشخيصها وكشفها بسهولة. فهذا مؤتمر برلين (حزيران - تموز ١٨٧٨) قد قدم الاعتراف الدولي للدول الغربية بموجب المادة (٦٢) في حماية مواطنها المسافرين في الدولة العثمانية وفي حماية مؤسساتها الدينية وجمعياتها وما شابه ذلك. اما اليوم فالامر يبدو اسوأ، اذ لم تعد الدول الاستعمارية التي تتكلم باسم الديمقراطية بحاجة حتى الى المعاهدات، اذ تستطيع محكمة امريكية ان تصدر قراراً ليصبح نافذ المفعول على اي مواطن او شركة في خارج الولايات المتحدة، تستطيع قلة من الدول ان تفرض وجهة نظرها على مجموع الدول والهيئات الدولية وان يجعل دماء وحربيات مواطنها محرومة حتى وان اعتدوا، لتستبيح من دماء وحربيات الشعوب الأخرى حتى وان اعتدى عليها. وتستطيع ان تشن ضدتهم الحروب وتحتل بلادهم، فاذا ما قاوم الشعب فانه ارهابي ويجب ان يلاحق، ليس فقط داخل بلاده بل في اي بقعة يذهبون اليها وسط تأييد قضائي واعلامي، مما جعل ابناءنا انفسهم يعترفون بذلك الدول بهذا الحق وينكرونه لانفسهم.

ان عملاء الـ "CIA" والموساد والدوائر الغربية تغتال وتنسف وتقتل وتطارد من تشاء، وفي اي ارض تشاء. هذه القوى لا تعقد لمعاقبتها المحاكمات، بل تتمتع بتواطؤ لوحيدي وتحطيم اعلامية وسياسية كاملة. بالمقابل، اذا ما حدث عمل لا يرضي الغرب، فان المحاكمات سرعان ما تستعقد وستوجه الاتهامات اعتباطاً وستتخذ القرارات في المقاطعة والحصار واصدار اوامر الاعتقال، مع تحطيم قانونية دولية للتنفيذ، وسيبدو المظلوم ظالماً، وستبدو القلة، والمعتدى عليه معتدياً. وقس على ذلك.

د - اما على الصعيد القيمي، فان سلسلة المؤتمرات التي تعقد والتي لم تعد محلية بل اخذت وجها دولياً منذ عدة عقود خصوصاً ما عقد من مؤتمرات سكان ومرأة وغير ذلك وما يصدر من لوائح حقوق الانسان لا تمثل حواراً حقيقياً بين الحضارات والقيم، بل هو فرض تلك القيم التي سادت في تلك القلة من الدول الاستعمارية على مجموع حضارات وامم العالم. فاذا ما أصبح الشذوذ الجنسي مقبولاً في بريطانيا او هولندا، فإنه يجب ان يصبح امراً مشروعاً في العالم كله، والا تحولت الى بلدان تنتهي من الديمقراطية وحقوق الانسان. فقانون «التحرر» من كل شيء الذي بات جزءاً طبيعياً من عمل نظام السيطرة، يهدف في الواقع الى تكبيل الجمارة الكبرى من الشعوب والى تفكير مقاوماتها الفطرية والطبيعية تمهيداً لوضع اليدين عليها اكثر فاكثر. هذا النظام ومهما بلغ في قسوته لابد ان يرتد على الجميع، بما في ذلك على الفئات المتحكمة المتسلطة هذه الحقيقة هي التي جعلت اصواتاً كثيرة تظهر في الغرب ذاته مطالبة باعادة النظر بنظام القيم وانظمة العلاقات الاجتماعية...الخ.

الديمقراطية السياسية والديمقراطية الاجتماعية

لا ريب ان البلدان الغربية باتت تتمتع بحريات وحقوق واسعة. ولكن يجب عدم تبسيط الامر، والتصور ان اية دولة في العالم تستطيع تحقيق ذلك. فهنالك امكانيات وطاقات قد تراكمت عبر التاريخ في داخل الغرب ومن خارجه موفرة

لهذه المناطق امكانيات هائلة وقدرات عظيمة تتنمّي بها، اذ كما يقول «اندرية غوندر فرانك» «كلما كانت المنطقة في الماضي غنية، وجدنا هذه المنطقة اليوم فقيرة ومتخلفة. وكلما كانت المستعمرة انذاك فقيرة وجدناها الان غنية ومتقدمة. وليس لهذا الامر سبب واحد، هو ان التخلف ناجم عن الاستغلال، وعن البنية الاستعمارية، وعن الطبقة المبنية على الاستغلال الاقصى»^(١)، وان العملية لم تتوقف، ولكن الفارق هو ان مستويات المعيشة وطبيعة التنظيمات السياسية التي كانت متقاربة الى حد ما في القرن الثامن عشر والى حدود اقل في القرن التاسع عشر قد تغيرت، إذ قام اليوم بون شاسع يفصل بين عالمين: الاول متزلف في غناه، مطلق في حرياته، والثاني مدحّق في فقره، مطلق في استبداداته. هذه الامكانيات عندما تتوافر لبلد معين (او منطقة معينة) فان من شأنها ان تقلل الى حد كبير من عملية التصارع والتنازع الداخلي، وتوجد اتفاقاً وطيناً قاعده له ومبدئه تقاسم الحصص او الغنائم. رغم هذه الحقيقة، لكننا اذا وسعنا دائرة النظر واخذنا مجمل اداء النظام وليس العملية السياسية فقط، فان النتيجة لن تكون براقة على كل الاصعدة، كما يتم تصويرها.

ان الفساد بات هو الشكل الرئيسي للعلاقات في الدوائر الحاكمة، بل باتت الفضيحة جزءاً من اللعبة الديموقراطية. كأعمال اغتصاب السكريتيرات، واعمال سرقة وتزوير الفواتير، واعمال التجسس والتنصت وتزوير الحقائق وصنع الاكاذيب. هذه اعمال يقوم بها كبار القوم من رئيس الدولة الى رئيس الحكومة الى الوزراء الى اجهزة الشرطة وذلك من اجل المال والشهوة والسلطة. هذه العوامل ساپافة لعوامل اخرى - هي التي طورت من مستوى التغييب في الانتخابات في معظم البلدان الغربية. فالشعب يفقد يوماً بعد اخر ثقته بالزعماء السياسيين وباللعبة السياسية. وان نظرية دقة لأسلوب الانتخابات، ستبيّن ان رئيس الدولة او اعضاء البرلمان لن تنتخبهم في النهاية سوى قلة قليلة، رغم انهم

(١) فرانك، اندرية غوندر «البرجوازية الرثة والتطور الرث»، ص ٢٨.

سيتكلمون ويقولون بان الشعب كله قد انتخبهم. فمن مجموع الشعب لا يشكل عدد الناخبين سوى الثلث او النصف في احسن الاحوال. ومن مجموع الناخبين فان نسب التغيب باتت اليوم حوالي النصف تقريريا، وهذا النصف يتقاسمه على الاغلب عدة اشخاص. وحتى لو افترضنا تقاسمه بين شخصين فقط، فان الحقيقة هي ان النسبة التي ستسمح لحاكم لان يصل الى الحكم لن تتعدى (١٢,٥٪) من مجموع السكان، في احسن الاحوال.

ان اعتراضنا الرئيسي لا ينصب على ذلك، ونجد ان هذه الوسيلة تبقى افضل من الوسيلة الفردية والاستبدادية المطلقة، فهذا الجو يبقى مفيداً على الاقل على صعيد الحمايات القضائية والحرفيات الفردية والتنظيمية والصحفية، رغم ان هناك كلاماً طويلاً في كل مجال من هذه المجالات...

ان ما نعترض عليه هو عدم معالجة او ذكر كل الحقيقة، ففي ظل نظام القيم السائد، وفي ظل الآلية الاقتصادية والاجتماعية الراسخة، فان الناس كقاعدة - وليس كاستثناء - لن يجدوا امامهم الكثير من البديل، رغم كل الاسماء والعناوين، فالنظام السياسي هدفه السيطرة، وان يفرز اجتماعياً وقيميأً نتائج خطيرة لا تنفصل كلها عن لعبه الديموقراطية بالمعنى الذي اسسه الغرب.

ان سجون الامم الغربية باتت مملوءة ليس فقط بال مجرمين من تجار المخدرات واعمال السرقة والاغتصاب والقتل والنهب، بل ايضاً بالسياسيين السابقين ورجال الاعمال والاحاديث والنساء. هذه النتيجة لا يمكن عزلها عن النظام السياسي والاجتماعي، ففي الولايات المتحدة اليوم اكثر من مليون شخص يقفون خلف القضايان. وفي نيويورك وحدها يعتقل (٣٠٠٠٠) شخص خلال العام. وهناك (٢٦٧٠٠) شرطي باللباس الرسمي. وارتكتبت في عام ١٩٨٩ (١٩٥٣) جريمة في اليوم، منها (٥) جرائم قتل و(٩) جرائم اغتصاب، و(٢٥٦) جريمة سرقة^(١). وقامت

(1) Guns:Record Firearm Sales;Los Angeles Times,5 juin 1992:A 39.

الشرطة بـ (٤٣٠٠٠٠) عملية تدخل اي (١١٧٠٠) عملية في اليوم الواحد. علماً ان الاحصائيات تشير ان (٤٥٪) فقط من الجرائم يبلغ عنها الشرطة^(١). وان نسبة الجريمة ارتفعت خلال الاعوام الثلاثين الماضية بنسبة (٥٦٣٪)^(٢). صحيح ان هذه الجرائم تقع اكثر ما تقع في الاحياء الفقيرة. لكنها تصيب ايضاً السود والفئات الفقيرة اكثر ما تصيب اي جهة اخرى. فالاسود يتعرض (٥٢) مرة اكثر من الايبيض ويتعرض لضعفى معدل العنف الذي يتعرض له الايبيض. وان معدل القتل الذي يصيبهم هو (٥) اضعاف بقية السكان^(٣)، بل ان الكثير من القضاة باتوا يطلقون سراح المحكوم عليهم لانه لم يعد هناك من مكان في السجون بل باتوا يبرعون في ابتكار طرق جديدة كوضع نوع من القيد في اليد او الرجل (تذكرة بقيود العبيد) لا يستطيع المحكوم عليه من التخلص منه، وترتبط بجهاز كامبيوتر يكشف لمركز مراقبة (الشرطة) عن تحركات المحكوم عليه وعدم مغادرة مكان اقامته المقرر. اي ان السجين بات يحمل حتى نفقات سجنه. ان هذه النتائج على صعيد الاداء الاجتماعي لا يمكن مناقشتها خارج مجمل النظام. فنحن لا نستطيع ان ننسب الايجابيات للنظام الديموقراطي لتنسب السلبيات لغيره.

ان اوضاع السكان الاقتصادية تزداد تحسناً بالنسبة لبعض الفئات، لكنها تزداد سوءاً وتدهوراً بالنسبة للغالبية الساحقة، اذ تزداد معدلات البطالة بنسبة كبيرة وتتدهور الدخول وتزداد الفوارق بين الاثرياء والفقرا، سواء كان من حيث الارباح والمداخيل، ام من حيث نسبة الضريبة كما تزداد المديونية والاعباء، وان المصادر تتذكر في كل يوم وسائل جديدة لتكميل الافراد باشكال جديدة من المديونيات وتتولى وسائل الاعلان دوراً ضاغطاً شديداً في دفع قطاعات

(1) Voilent Crime in the UnitedStates; Lamerique Urbaine p206.

(2) CBS, may 1993.

(3) CBS, 13 november 1992.

السكان نحو الحياة الاستهلاكية التي باتت تعتبر الاسر الجديد الذي يكتب الانسان المعاصر.

اما الحياة الاجتماعية فهي تشهد تدهوراً حقيقةً على جميع الاصعدة تقريباً. فاذا ازحنا الصورة الجميلة التي تقدمها المسلسلات التلفزيونية السطحية، فاننا سنشهد عملية تأكل متنامية باتت تقلق الغالبية العظمى المسؤولة من المفكرين والسياسيين المصلحين الاجتماعيين، بما في ذلك في الغرب نفسه.

ففي الستينات كان (٦٥٪) من الامريكيين يعيشون في ظل عائلة تقليدية (اب وام و اولاد)، مقابل (٤٥٪) في بداية التسعينات^(١). وازداد عدد الافراد الذين يعيشون بمفردهم مرتين خلال العقد الاخير فقط. وخلال الاعوام ١٩٨٨-٦٨ فان نسبة النساء اللاتي يتزوجن في العمر (٤٤-١٥) قد تناقص بشكل خطير. فهبطت من نسبة (٥١٪ الى ٢٩٪) لدى السود ومن (٦٩٪ الى ٥٥٪) لدى البيض. وخلال هذه الفترة ارتفع عدد الامهات بدون زواج من نسبة (٥٠٪ الى ٥٪) مرات اكثر من الجيل السابق (١١٪ في عام ١٩٩٠ مقابل ٥٥٪ في عام ١٩٦٠). وان هذا الرقم قد ازداد (٣) مرات بالنسبة للمرأة البيضاء.. وارتفعت الولادات غير الشرعية خارج الزواج، فبلغت (٢٦٪) من مجموع الولادات. ومن هذه النسبة يحتل السود نسبة (٦٤٪) كما ان حالات حمل البنات الصغار قد ارتفع بشكل مذهل. فاكثر من (٤٠٪) من المراهقات الصغار قد حملن مرة واحدة قبل بلوغ سن (١٨) سنة، مقابل (٢٠٪) من البنات البيض.. وارتفعت حالات الطلاق كما ارتفع عدد العوائل التي تديرها المرأة بمفردها^(٢). وان ازدياد حالات

(1) Culter and katz, Macroec-onomics Performance. p 20L'Amerique Urbaine: p69 .

(2) Hacker A.Two Nations: p.74.L'Amerique Urbaine, ChapourHaghigat, p72 puf 1994.

اغتصاب الاطفال او استغلالهم في التجارة الجنسية اصبحت اشهر من ان تذكر، ناهيك عن تزايد كبير في حالات مداعبة الاباء لبنائهم جنسياً من جهة اخرى نسمع ان ٣٠٪ من الشعب الامريكي هو امي تقريباً (كتابة وقراءة) حسب التقرير الفدرالي الذي القاه الرئيس كلنتون مؤخراً. وان هناك اناساً مازالوا يموتون من البرد في الشوارع، وان معدلات الانتحر الجماعية والفردية في تزايد مستمر ، يقابلها ازدياد اعمال القتل والاعتداء بدون سبب او غرض، بل لاسباب نفسية ولاختلالات في العقل والسلوك الاجتماعي. وان حالات الادمان على الكحول والمخدرات (يمثل سوق المخدرات في الولايات المتحدة فقط سوقاً مقداره ١٥٠ مليار دولار)^(١). ويبلغ الرقم السنوي للمقامرة العامة والرسمية (وليس الشخصية) في فرنسا وهي تكاد لا تذكر امام ما يجري في الولايات المتحدة. نقول يبلغ الرقم الرسمي (٦,٧) مليارات من الدولارات، وان (١) من كل (٥) مقامرين يرتكب جنحة او جريمة لاستحصال المال الذي يقامر به^(٢). وان امراض القلب (بسبب الضجيج والحياة المرهقة والتغيرات المستمرة في انماط الطعام والضغط)، والسرطان والايدز وحوادث الطرق وغيرها من اسباب، تطورت مع انماط العيش الحديثة، تخطف سنوياً ملايين البشر في الدول الغربية. وان حالات الكآبة والعزلة اصبحت سمة من سمات الحياة يعاني منها ملايين من البشر ليس فقط من العجزة والشيوخ، بل من الشباب ايضاً.

هذه المشاكل هي اشارات مخففة يسمح بها المقام الان، وهي مشاكل لا يمكن فصلها عن طبيعة النظام الديموقراطي، بل هي جزء ملازم له. وان ازدياد القوانين والتشريعات والندوات والمؤتمرات وغيرها لا يعكس عن توجه حقيقي لحل هذه الازمات، بل يبين عن عجز وانهيار نظام الحصانة الاجتماعي

(1) L'Amerique Urbaine. ibid.p.220

(2) القناة الثانية الفرنسية مساء يوم ١٩ / ٤ / ١٩٩٧

الفطري والطبيعي، الذي بانهياره لا يمكن ايجاد اي مضاد لايقاف هذه الظواهر وتوسعها، فالمشاكل التي لا تحل اليوم ستظهر غداً بشكل اعنف، والقطاعات التي لا تنصف اليوم، او التي تهمش ستنظم نفسها باشكال جيدة او هجينة لنظهر كتمردات وثورات اجتماعية، وان الشعوب التي تظلم وتسرق اليوم ستتعلم كيف تقاوم بشكل سيئ او جيد جداً، هذه كلها تقع في دائرة مسؤولية نظام التحكم الذي يتخذ من الديمقراطية واجهة له.

انت نعيش في وضع لم تعد القدرات المطروحة بقادرة على ايقاف هذه التطورات. كما لا تستطيع مقاومة المجتمع المدني معالجة هذا التناكل المتصاعد الذي هو كالواباء يصيب المرضى والاصحاء، ويصيب الغربيين والشرقين على حد سواء. فالمسألة هنا هي ان طبيعة النظام الكلية - التي ما زالت بالنسبة للكثيرين قدوة يريدون الوصول اليها تحت تأثيرات الانهيار والتركيز على نتائج وتغافل اخرى - هي التي تغذي وتشجع مجموع هذه الظواهر وانها ثمن او معادل طبيعي لعمل النظام. فانت لا تستطيع ان تتفنن في عرض الجريمة والمخدرات والجنس والسرقة وجعلها سلعة وتجارة لتصبح جزءاً رئيسياً من الاقتصاد والاعلام والسلوك اليومي، ثم تسعى لمقاومتها عن طريق القوانين ورجال الشرطة. انت لا تستطيع ان تفسخ الاخلاق على صعيد العائلة وعلى صعيد القيم التربوية والدينية، ثم تسعى لاصلاحها على صعيد المجتمع. انت لا تستطيع ان تدمر الطبيعة بالوسائل الشمولية التي تدمر ضربة واحدة ما لم يكن بمقدور ملايين البشر وقرون عديدة ان تدمره، ثم تأتي لتوقف ذلك عن طريق احزاب الخضر او قوانين الحماية الشكلية والجزئية. انت لا تستطيع ان تسمح بنظام الابتزاز والاستغلال الذي يحميه القانون وتسرقك المصارف ووكالات التأمين والاقتصاد المرابي وعقود العمل ورجال الضريبة والشركات الكبرى بموجب القانون، ثم تسعى لمقاومة ذلك عن طريق جمعيات الاستهلاك، او الاضراب والتظاهر من اجل بعض المطالبات الشكلية والجزئية. انت لا تستطيع ان تقاوم نمط الحياة

والاستهلاك الذي يغزوكم غزواً، ويأسركم اسراً لتعمل كالعبد ثم تخرج في نهاية يومك مديناً تطوقك الفواتير لتركك ذليلاً متسللاً ضعيف القدرة والارادة. انت لا تستطيع ان تتعرض لكل هذه الضغوطات، ثم تحاول ان تبني استقلالية في الرأي والقرار والمصلحة، فتذهب الى الانتخابات لا تملك من حرية سوى الاختيار ان يجلدوك باليد اليمنى او اليسرى. انت لا تستطيع - بهذه الوسائل - ايقاف العلة الاولى (نظام التحكم الخاص) لأن ايقافها هو ايقاف الدوافع والغايات التي تحرك هذا المجتمع وتعطيه قوته وزخمه ومعنى حياته فان فعلت ذلك قضيت عليه، وهذا ما ستحاربكم بسببه وبشراسة منقطعة النظير القوى الطاغوتية والشيطانية، بكل الوسائل والامكانيات، وهذا بعض ما تعرض له الامام الخميني (رض) وبعض ما يتعرض له بقية التائرين والسائرين على نهجه.

ان المجتمع الغربي (بما في ذلك محبيه العالمي) الذي يدعى الديموقراطية هو كل واحد، وان معالجة مشكلته ومعه المشاكل البشرية، لا يأتي بعمل ترقيعي لا يتناول الجوهر.

ان الاسلام يمكنه ان يقدم نظاماً سياسياً واجتماعياً واقتصادياً وقيرياً اكثر توازناً، يستطيع ان يضمن حقوق وحريات المواطنين. نظاماً متوازناً يتحمل كل قطاع من قطاعات الامة مسؤوليته ودوره دون كذب او استلاب او تزوير وضمن حماية مقدسة يضمنها الشرع لكل المقومات، كل ضمن خصائصه ومكوناته. نظاماً قد يكون اقل سرعة وانتاجاً من حيث الكم، لكنه نظام متوازن دائم العطاء، يبحث عن حسن العاقبة وحسب قاعدة (افضل الامور ادومها وان قل). نظام نظيف يضمن النوع ويحميه. نظام لا يقوم على اكتاف الامم الاخرى ويعتبر العداون والظلم حراماً لا يمكن ان يحمله قانون او مصلحة وضعية.

ان معالجة ذلك لا يكون الا بنظام راق متوازن صادق وهو الجهد الذي بذله الامام الخميني (رض) في تأسيس الجمهورية الاسلامية، وبطرح الاسلام حلاً ليس لشعب ايران فحسب، بل للبشرية جماعة.

هل هناك علاقة بين الحكومة الاسلامية والثيوقراطية؟

ت تكون الثيوقراطية من كلمتين يونانيتين هما: ثيو (Theos) وتعني الرب، وقراط (Kratos) وتعني الحكم والسلطة، كما رأينا. وبالتالي فان الثيوقراطية تعني حكم الرب الذي يمارسه وزراؤه. باعتبار ان الثيوقراطية حسب معناه هي حكم الله والتي يمارس فيها الحكم وزراء الله (الرب). (Theos).

في حين ان ولاية الفقيه لا تعني الحكم الثيوقراطي، لا من الناحية المفاهيمية ولا من الناحية العملية، وان المقارنة هي بين شيئين مختلفين. صحيح ان بعض المفكرين المسلمين البارزين يستخدمون هذا التعبير مجازاً للإشارة الى الحكم الذي يستهدي بتعاليم الله، لكن هذا الاستخدام يبقى مجازياً، وهنا مجال التحذير. ولاية الفقيه هي حكومة لا تدعى الالوهية بمعنى ان الحاكم هو الله شخصاً او مجسداً (نستغفر الله من كل ذلك)، بل هي حكومة لتطبيق القانون الالهي. والفقهاء والمجتهدون هم اولئك امر يطبقون الشريعة الاسلامية كما وردت في القرآن الكريم والسنة الشريفة. وهم بشر يصيرون ويخطئون. كما ان ولاية الفقيه لا تدخل الانسان في الدين ولا تخرجه منه، كما السلطات الثيوقراطية. فـ (تمسيح) الناس ليعتبر المسيحي هو ذلك الذي له اسم في الكنيسة يقبل فيها او يشطب منها هي ممارسة ثيوقراطية انحرفت فيه عن الدين النصراني كما جاء به سيدنا عيسى (ع) وسلطان الحاخامات اليهود، حيث تحول الدين اليهودي الى مسألة وراثة لتحول قوماً بالوراثة الى شعب الله المختار الذي له الحقوق المطلقة على الناس وعلى الارض، هي ممارسة ثيوقراطية انحرفت فيه عن الدين اليهودي كما جاء به موسى(ع). وان اقامة الحكم الاستبدادي باسم الاسلام واعطاء الشريعة الدينية والدنيوية لحكام الجور والطغيان ليتحولوا باسم الدين الى آلهة، جاعلين حكمهم فوق حكم الله، معطليين اراده الامة، يكفرون من يشاءون ويدخلون في الاسلام من يشاءون هي ممارسة ثيوقراطية انحرفت فيه عن الدين الاسلامي كما جاء به النبي محمد(ص).

ولاية الفقيه هي حكومة اسلامية تقوم نظرياً وعملياً على ركيزتين:
الاولى: التعرف على الحكم الاسلامي من ادق مصادره، ومن هو افضل من اولئك الذين ذكرهم القرآن الكريم، اولئك العلماء الذين يتفقهون في امور الدين ليرشدو الناس ويعلموهم الاحكام. اولئك الذين يقول فيهم القرآن الكريم «وما كان المؤمنون لينفروا كافة فلولا نفر من كل فرقة منهم طائفة ليتفقهوا في الدين ولينذروا قومهم اذا رجعوا اليهم لعلهم يحذرون»^(١).

الثاني: تنظيم الجماعة المسلمة وفق الاحكام القدسية ووفق علاقات الشورى والتشاور ورأي الامة. يقول الامام الخميني «نحن لا نريد ان نفرض امراً على الشعب، والاسلام لا يجيز لنا الديكتاتورية (الاستبداد). نحن نتبع آراء الشعب وكيفما اعطى الشعب رأيه قبلنا به. ان الله تبارك وتعالى ونبي الاسلام (ص) لم يسمح لنا بفرض آرائنا على الشعب»^(٢) بل ان الامام لم يقبل (رغم ان الامة كلها كانت تراه على الحق) الا اجراء الاستفتاء وتنظيم الانتخابات واقامة دولة دستورية ستتطور في كل يوم في هذا الاتجاه باذن الله.

مؤسسات الجمهورية تقوم كلها على اساس الشورى والعودة لرأي الشعب. الدستور (بما في ذلك التصويت على فقرة ولاية الفقيه) والجمهورية ومجلس الخبراء ومراقبة الدستور ومجلس الشورى ورئيس الجمهورية، كلها يصوت عليها الشعب مباشرة. فain هذه الممارسة من ممارسات فرض الحكومات المسيحية او اليهودية، او حتى الاسلامية او غيرهم الحكم الشيورقاطي على رقاب الناس، الذي ما هو في النهاية سوى تنصيب آلة واصنام ليحكموا برقب الناس وليعصوا اوامر الله كما جاءت على يد انبنيائه ورسله.

(١) سورة التوبه، الآية ١٢٢

(٢) مختارات من كلام الامام الخميني، مصدر سابق، ص ٤٢

فال الفكر والحكم الاسلاميان ومفهوم الدين بمعناه الاصولي، وليس بمعناه بعد حرفه او تحويله الى «ريليجيون - Religion» هما اعظم تقىضين للفكر والحكم الشيوقراطيين. وان الاسلام هو الذي وجه ضربة قاضية له وليس الفكر الالائىكي (ولم نقل العلمانية عن قصد) كما يدعون، بل على العكس هناك نوع من التحالف بين الفكرين والممارستين. وهذه ملاحظات سريعة في هذا الاتجاه.

١- ان بعض الحكومات الاسلامية وفي مراحل عديدة من التاريخ الاسلامي القديم والحديث اقامت حكومات تقترب الى حد معين من مفهوم الحكم الشيوقراطي، حيث تحول الحاكم الى الله وصنم على الارض. يسخر شريعة الله لتبرير فساده وجوره وظلمه. يشرع كيما يشاء ويحكم بما يشاء مطلقاً اراده الامة، ثم يقول هذا من عند الله. هذا انحراف، مصدره اما انحراف في اصل الايمان ابتداءً او نقص في فهم الرسالة السماوية او تحريف لها.

هذه الملاحظة تقابلها ملاحظة اخرى، وهي ان الفكر والممارسة الاسلاميين في خطهما العام هما اللذان حاربا هذا الشكل من الحكم الشيوقراطي، وليس الالائىكية القديمة او الحديثة. بل ان الالائىكية القديمة والحديثة تحالفت مع هذه الاشكال من الحكومات وان بعض الخلافات الجزئية لا يمكن ان توقف بوجه مسيرة كاملة معروفة من التعاون والتبادل والتعاضد.

٢- وجّه الاسلام ضربة قاضية للحكم والفكر الشيوقراطيين عند وقوفه بوجه البيزنطيين. فدمّر حكمهم ودولتهم في الشرق في صدر الاسلام ودفعهم للخلف وازال تحكمهم برقب الشعوب واستغلالهم لهم باسم الدين. والاسلام هنا لم ينتصر عليهم لانه كان الاقوى عسكرياً او تقنياً او اكثر عدداً وعدة وتنظيمياً، بل انتصر لانه دافع عن الحق ضد الباطل. يرى «موريس لومبار»^(١) ان الاسلام هو الذي حرر الاموال الضخمة التي كان الحكام والرهبان يستحصلونها من الشعب

(١) لومبار، موريس، الاسلام في عصره الذهبي.

الفقير منهك ويكتنرونها في قصورهم وكنائسهم.

٣ - مقابل ذلك، ورغم بعض الخلافات بين الفكرين والممارستين اللاييكية والشيوقراطية الا ان المسيرة العامة تبين تحالفاً وتكاملاً يبرهنان ان الفكرين والممارستين هما من معسكر واحد.

ولقد رأينا في السابق كما نرى اليوم كيف وقفت المؤسسات الشيوقراطية المسيحية واليهودية والاسلامية على حد سواء في تحالف مشترك مع القوى والسلطات اللاييكية في مشروع مشترك.

فها نحن نرى شتى الحكومات اليمينية واليسارية العلمانية وهي تدعم وتساهم في تأسيس دولة «اسرائيل» وهي دولة ثيوقراطية، لم تمنع ثيوقراطيتها من التزاوج بالمارسة والفكر اللاييكين، كما نعرف جميعاً.

وللاختصار الشديد ودون الدخول في نقاش مفصل حول هذه الحقيقة نجد مثلاً ان موضوعة : «علمانيون في اوربا كانوا ليك في الخارج» تجد كل مصاديقها عند النظر الى الرعاية التي اولتها الدول «العلمانية» الاوربية للتبيشير. وهذه مقتطفات قصيرة جداً للحالة الفرنسية.

ذكرت مجلة (La Stampa) الايطالية في عددها ٥ ابريل ١٩١٤ قائمة «ان وطنية الرهبانيات الفرنسية في المشرق هي وطنية نقية وغيرورة ومت凡ية، والثقافة التي تنشرها هي ثقافة مسيحية خالصة وفرنسية واضحة. انها قبل كل شيء ثقافة فرنسية ومن ثم هي مسيحية. لقد اصبحت فرنسا سيدة سوريا بلا ادنى نقاش، وان النفوذ الفرنسي في سوريا متوجع الى العظم واداتها الاقوى لتحقيق ذلك هي المدرسة»، علماً ان المادة الثانية من القانون الفرنسي الصادر في ٧ تموز / يوليو ١٩٠٤ الغت التعليم الرهباني في فرنسا. ويقول «ميشيل سورات»^(١): «ان اهداف

(1) Le Role de Lyon dans l'installation du mandat français en Syrie:
Bulletin d'Etudes Orientales.

المجلد الاول من اصدارات المعهد الفرنسي بدمشق ١٩٨٠ م.

فرنسا الكبرى وضرورة سيطرتها (الروحية) على الشعوب الأخرى دفعتها لمنع معهد الاخوة للمدارس المسيحية، مثلاً بحق الاحتفاظ بمدرستين ابتدائيتين في الرون والجيروند لاعداد المدرسین الدينیین لمدارس الخارج» وأنه بالرجوع الى احصاء ١٩١٢ والذي قام به «موريس بيرنو - Maurice Pernot» المكلف من قبل لجنة المصالح الفرنسية في الشرق لدراسة وضع المؤسسات الدراسية المحمية من قبل فرنسا، نجد ان هذه المدارس (١٤٥) مدرسة تبشيرية من مجموع ٥٠٠ مدرسة تبشيرية لبقية البلدان الاستعمارية) كانت تستقبل (٥٢٠٠٠) طالب من مجموع طلاب سوريا وفلسطين البالغ عددهم آنذاك (٩٢٠٠٠) طالب.

هذا النشاط الديني لفرنسا جرى في وقت كانت فيه العلاقات بين فرنسا والفاتيكان مقطوعة (١٩٠٤-١٩٢٠) وان الموجة اللائيكية كانت في اوج قوتها وصعودها. ولعل ابلغ توضيح لتحالف اللائيكية والتبشيرية في استعمار البلدان الأخرى هو رد رئيس الوزراء الفرنسي «كامبيتا» في عام ١٨٨١ لزيادة الاعتماد المقدم للرهبانيات والحملات التبشيرية التي تقدمها الحكومة قائلاً: «بان «معارضة تدخل رجال الدين في الشؤون العامة ليست مادة للتصدير»^(١).

معرفة الحق.. تطبيق الحق

تميز القرآن الكريم والسنّة النبوية الشريفة ومسيرة الأئمة (ع) بنهج واضح صريح، وهو النهج الذي طبع ويطبع سلوك مراجعنا وكبار علمائنا وفي مقدمتهم الإمام الخميني (رض). تقول تميز هذا النهج في ترتيب مستويين او ممارستين غير منفصلتين بالتأكيد لكنها غير مباشرتين وهي ان معرفة الحق شيء وتطبيقه شيء آخر. الله سبحانه وتعالى بيده ملك السموات والارض ويستطيع ان يفرض على الناس ما يشاء ويستطيع ان يهدىهم او يضلهم كلهم كما يشاء، لكن حكمته المتعالية ارادت شيئاً آخر ليترك للإنسان حرية الاختيار وحرية تحمل

(١) المصدر السابق.

مسؤوليته.. «وما كان الناس الا امة واحدة فاختلفوا ولو لا كلمة سبقت من ربكم
 لقضي بينهم فيها فيه يختلفون»^(١)، «ليس عليك هداهم ولكن الله يهدي من
 يشاء»^(٢)، «وما ارسلنا من رسول الا بلسان قومه ليبين لهم فيفضل الله من يشاء
 ويهدي من يشاء وهو العزيز الحكيم»^(٣)، «ولو شاء الله جعلكم امة واحدة ولكن
 يضل من يشاء ويهدي من يشاء ولتسئلن عما كنتم تعملون»^(٤).. وكذلك الرسول
 الاعظم (ص) والائمة (ع) كانوا يعلمون الاحكام ويعرفون الحق والباطل، ولكنهم
 كانوا يشاورون الناس ويطلبون بيعتهم وتأييدهم ويجادلون مخالفتهم ويحترمون
 العهود والمواثيق معهم، ويشملونهم بانظمتهم ويساعدونهم في الوصول الى الحق
 مثلهم.

فمعرفة الحكم شيء والسير مع الناس او الجماعة نحو الحكم شيء آخر، اذ
 كلما تعلق الامر بالناس او بالجماعة فان اخذ رأيهم والنظر في قرارهم يصبح امراً
 ضرورياً. «وشاورهم في الامر فاذا عزمت فتوكل على الله»^(٥). «وامرهم شوري
 بـ{بـينـهـم}»^(٦). نعم قد لا يطيعون او قد يخطئون لكن هذا بمفرده لم يكن مبرراً
 للاستبداد والاكره.. يقول القرآن الكريم، «فذكر انما انت مذكر، لست عليهم
 بمسيطر»^(٧) «لا اكره في الدين قد تبين الرشد من الغي»^(٨). وان يعقوب كان
 يتوجس خيفة من غدر اخوه يوسف له «قال إني ليحزنني ان تذهبوا به واخاف ان

(١) سورة يونس، الآية ١٩.

(٢) سورة البقرة، الآية ٢٧٢.

(٣) سورة ابراهيم، الآية ٤.

(٤) سورة النحل، الآية ٩٣.

(٥) سورة آل عمران، الآية ١٥٩.

(٦) سورة الشورى، الآية ٣٨.

(٧) سورة الغاشية، الآية ٢٢-٢١.

(٨) سورة البقرة، الآية ٢٥٦.

يأكله الذئب وانت عنده غافلون»^(١)، مع ذلك تركهم يأخذونه. ولما رموه في البئر جاءوا الى ابيهم باكين، «وجاءوا على قيصه بدم كذب قال بل سولت لكم انفسكم امراً فصبر جميل والله المستعان على ماتصفون»^(٢). فهناك حكمة في ظهور الحق، وهذه الحكمة تقضي احياناً ان يظهر الباطل، وان لا يتم فرض الحق فرضاً، بل البقاء على النصح والارشاد وتأكيد الحق والدفاع عنه بكل الوسائل بروح ايجابية لا تعندي ولا تقبل العدوان. فالرسول (ص) كان يستشير اصحابه ليس عن عدم معرفة، بل لتدريبهم وتعليمهم تحمل المسؤولية. لأن التنفيذ والمصلحة في النهاية هي بيد الناس وللناس، والامام علي (ع) حضر اجتماع الستة لتعيين الخليفة الثالث رغم معرفته ان الحق معه، وانصاع وهو مكره لبعض مواقف اصحابه في صفين في وقف القتال ومسألة التحكيم رغم علمه وتحذيره الواضح من مخاطرها وخطائهما. باختصار فان منطق الاستبداد وفرض الامور هو ليس من منطق الاسلام. لهذا يقول الامام الخميني (رض): «نحن لا نريد ان نفرض امراً على الشعب والاسلام لا يجيز لنا الديكتاتورية (الاستبداد). نحن نتبع آراء الشعب وكيفما اعطى الشعب رأيه قبلنا به.

ان الله تبارك وتعالى ونبي الاسلام (ص) لم يسمحا لنا بفرض آرائنا على الشعب»^(٣). ان موضوعات انتصار الدم على السيف والشهادة محركة التاريخ والتي لازمت تطور ثورة الامام الخميني (رض) تلخص هذا الموقف. فالعنف والاكره ليسا بأي شكل من الاشكال موقفاً ابتدائياً يمكن لمسلم ان يتخرجه. فالاسلام دين دعوة وهداية وارشاد وموعظة وحكمة ومجادلة بالتي هي احسن، مع حزم لا يتزحزح في الدفاع عن المبادئ والموت من اجلها، فليس في الاسلام ذلك المفهوم الذي طوره الفكر الشيورقاطي او الفكر اللائكي الحديث في الاعتداء

(١) سورة يوسف، الآية ١٣.

(٢) سورة يوسف، الآية ١٨.

(٣) مختارات من اقوال الامام الخميني، مصدر سابق، ق ١، ص ٤٢.

على الآخرين لمنع اعتداء مفترض لهم، وليس في الإسلام أيضاً اكراه الناس على الدخول في الدين أو على القبول بالآفكار الدينية بالقسر والقوة. فقد حمت بلاد المسلمين - في خطها العام - مخالفיהם من يهود ونصارى وزرادشتين وغيرهم، مع ان ميزان القوى حينذاك كان قادرًا على ابادتهم. بل ان المسلمين - ورغم بعض الاعمال الجائرة التي قام بها حكامهم بحق الطوائف الأخرى كما قام بها وبشكل ابشع بحق المسلمين ذاتهم - قد جعل حماية الآخرين وحماية مقدساتهم وأماكن عبادتهم وشؤونهم الشرعية والخاصة مسألة مقدسة وشرعية وليس قراراً وضعيًا يعود لحاكم ما. مقابل هذا كله لم تتحمل أوربا - التي تدعى الديموقراطية - من تحمل المسلمين او اليهود مثلاً، ولا حقتهم واحتضنتهم للسيف او اقامت بحقهم محاكم التفتيش ودمرت كياناتهم تدميراً عظيماً، لكن ليس معنى ذلك كله ان الاسلام يدعو لامة سلبية، تنتظر التئاج دون عمل او اعداد لها، لكنه عمل واعداد بالمعايير وبالوسائل الاسلامية. وان تجربة الثورة الاسلامية في ايران بقيادة الامام الخميني (رض) لهو اعظم درس في هذا المجال، اذ استطاع شيخ كبير لا يملك غير الكلمة الصادقة والایمان العميق والاعتماد كلياً على قوة الله وقوة الامة من ان يحطم طواغيت التسلط والقوة الشاهنشاهية المدججة باسلحتها وجيوشها وعنفها واساليبها المدمرة، وان يواجه كل المؤامرات الاجنبية بما في ذلك الحرب الظالمة التي شنها صدام حسين والولايات المتحدة و«اسرائيل» ومن وقف ذلك ويقف معهم في سبيل ترکيع الجمهورية الاسلامية ومحاربتها.

الفصل الثامن

دولة الاستبداد الشرقي

دولة الغرب في الشرق

ان أهم سمة أعطيت لمفاهيم «الاستبداد الشرقي» أو «نمط الانتاج الآسيوي» هي مسألة الدولة المطلقة في سياستها وملكيتها / والتي تسيطر وتخضع كل ما هو دونها. بكلمات أخرى، وحسب هذا المنطق، ستتحمل الدولة مهام المجتمع كلها، فهي المقدر لها أن تحمل مجمل التطور التاريخي (أو بالاصل السلبية^(١) التاريخية). أي هي التي ستقابل في أوروبا الطبقة مالكة العبيد أو الطبقة الاقطاعية أو البرجوازية السائدة والرائدة والممثلة للمجتمع في وقت معين. من هنا صار بالامكان أن تُستنتج استنتاجات تاريخية خطيرة كالقول: «إذا كان ثمة احتمال تاريخي للوصول إلى المرحلة الرأسمالية، فعن طريق الدولة التي كانت تهيمن

(١) لأن إحدى مظاهر نمط الانتاج الآسيوي هي الجمود والسلبية بسبب وحدة الصناعة والزراعة - أي انغلاق الدائرة الإنتاجية، يقول ماركس «ان المجتمع الهندي لا تاريخ له، أو على الأقل تاريخ معروف. وان ما نسميه بتاريخ الهند ما هو الا تاريخ الغرابة المتعاقبين الذين أقاموا إمبراطوريتهم على القاعدة السلبية لهذا المجتمع الجامد واللامقاوم(*)». كما يقول: «يظهر أن الاستبداد الشرقي يقود إذن إلى غياب شرعي للملكية. ومع ذلك، ففي الواقع أن أساسه هو الملكية القبلية أو المشتركة المتكونة في معظم الحالات من خلال امتزاج الصناعة والزراعة ضمن الجماعات الصغيرة التي تصبح بسبب ذلك مكتفية ذاتياً والتي تتضمن في داخلها جميع شروط الانتاج وفائض الانتاج(**).

(*) K. Marx: Les resultats de la domination britannique en Inde. Le New York Daily Tribune du 8 aout 1853.

(**) K. Marx: Pro - Capitalist economic formation p.70 - Internation publishers - New York.

على كل شيء، والتي ارتبط بها كل تطور. لكن جليد الاستبداد الشرقي ونمط الانتاج الآسيوي لم يخرقه، لا القرامطة ولا محمد علي باشا، بل أوروبا الرأسمالية هي التي خرقته». ^(١)

و يتم السقوط في شباك هذا الموقف عند تعليم التجربة الخاصة لأوروبا وإعطائها بعدها شمولياً في الزمان والمكان. فالتهم الأمانة مع خط التطور الأوروبي، منطلقاً سياقاً وغاية، حتى وإن قادت إلى عدم الأمانة علمية على صعيد فهم مجتمعاتنا. المهم رؤية المراحل الأوروبية وتطوراتها في تاريخنا، فإذا لم نجدها فسنحل المشكلة بالكلام عن خصوصيات واستثناءات مقاييسها التجربة الخاصة لأوروبا التي عُممت. أما الحقيقة فهي أن ما نشاهده من بحث مستمر لمطابقة تاريخنا مع التاريخ الأوروبي أو الكلام عن خصوصياته واستثنائه استناداً للنموذج المعيار الذي هو النموذج الأوروبي، إن هذا العمل لا يندرج عملياً إلا ضمن الإخضاع الحضاري والفكري. مما قامت وتقوم به التجربة الأوروبية داخلياً، حيث لا يظهر المجتمع إلا من خلال الفرد، قامت وتقوم به الان الحضارة الرأسمالية الاستعمارية عالمياً، التي تعمم فكر وممارسة وتاريخ وقيم الأقلية. في السابق أقلية من أفراد هي الطبقة السائدة، والآن أقلية من مجتمعات هي المجتمعات الاستعمارية. وفي الحاضر، كما في الماضي، فإن تعليم فكر الأقلية ومعاييرها هو الأداة الرئيسية لإخضاع واستعباد الأكثيرة، ولا نجافي الحقيقة إذا قلنا إنه لا يمكن أن تكون أمناء مع فكر ومعايير التجربة الغربية الخاصة والمعممة قسراً، وأن تكون أمناء مع تاريخنا ومجتمعاتنا، بل لا يمكن أن تكون أمناء مع الاسس والغايات النظرية التي افترضناها عامة وفي نفس الوقت أن تكون أمناء في الاستنتاجات. فالدولة حسب النظرية الغربية هي جزء من بنية

(١) بو علي ياسين: «من التراث الى الثورة، مع طيب تيزيني - في الماركسية والتراث العربي الاسلامي» - ص ٤٠ - دار الحداثة - بيروت.

فوقية. وهي أولاً وأساساً نتاج وأداة لا العكس. لذلك عندما تهيمن الدولة على كل شيء، ويرتبط بها كل تطور وعجز كل التطورات الداخلية عن خرق جليدها ويجب انتظار «المصادفة» التاريخية أو «حتمية» «المنفذ» الخارجي الذي هو الاستعمار وحضارته، فان كل الجواهر النظرية عن القوانين الداخلية وصراع الطبقات وقوى وعلاقات الانتاج والبني التحتية المحركة للأشياء ولتطور المجتمعات تخفي فجأة، فلنقف أمام حقيقة «الدولة المالكة» لكل شيء و«المستبدة» في كل شيء، وأمام مجتمع «سلبي» «جامد» لالاف السنين « بلا تاريخ». أما كيف ولماذا نشأت هذه الدولة؟ فمن «الاعمال العامة»^(١) وتقوم بأعمال الجباية (النهب الداخلي)^(٢) وال الحرب (النهب الخارجي)^(٣).

بهذه التبسيطية يختزل تاريخ شعوب وحضارات هي الى تاريخ قريب من أرقى الحضارات وأكثرها تقدماً مادياً ومعنىأً وفكرياً وفي مستوى المعيشة والتنظيم. وبدل أن نرى الاستعمار يدمر هذه الحضارات بالتحجج بالضبط «بجمودها» و«سلبيتها» ولا «عقلانيتها» وضرورة ادخالها التاريخ، أي تاريخه، لا لكي يعيد بناءها، بل لكي يواصل تدميرها وآخرتها من التاريخ وعالم الحضارة، نقول بدل ذلك، نرى صراحة أو ضمناً للاستعمار مهمة رسالية حضارية ونصوغ أو نردد النظريات التي تبرر ما يقوم به.

وبهذا الصدد تجد كلمات أندريه فرانك معانيها ومدلولاتها عندما يقول: «ديالكتيك التطور الرأسمالي: كلما كانت المنطقة في الماضي غنية وجدنا هذه المنطقة اليوم فقيرة ومتخلفة»^(٤). وكلما كانت المستعمرة آنذاك فقيرة، وجدناها

(1) Engels à Marx - 6 juin 1853. Marx - Engels Lettres sur le capital - p.62 édition sociales.

(2) المرجع السابق.

(3) المرجع السابق.

(4) آسيا وأفريقيا مثلًا.

غنية ومتطرفة^(١). وليس لهذا الامر سوى سبب واحد. هو أن التخلف ناجم عن الاستغلال، وعن البنية الاستعمارية وعن الطبقة المبنية على الاستغلال الاقصى^(٢). وتبدو كل العوامل الأخرى - مما نجده اليوم أمامنا بالمقارنة مع هذا العامل ثانوية وتنحدر من السبب الاساسي، أو من العلاقة التي فرضت على العالم منذ القرن السادس عشر، اذا ما اعتبر هذا التاريخ هو بدء الغزوات الاستعمارية وما رافقها من هيمنة فكرية واقتصادية وعسكرية وسياسية وحضارية.

١- التزبدب في طرح النظرية وضعف اطروحاتها

يشير التزبدب في طرح النظرية الى عدم متناثتها من جهة والى فشلها في تكوين منظور صحيح أو مفيد لدراسة المجتمعات الشرقية عموماً والاسلامية خصوصاً.

فهناك من رأى في «نط الانتاج الآسيوي» ووجهه السياسي «الاستبداد الشرقي» مرحلة تأتي بعد المجتمع المشاعي «قام فيما بين النهرين ومصر والهند للمرة الاولى في النصف الثاني للاف الرابعة قبل الميلاد»^(٣) ومنهم من رأاه «شكلاً للعبودية»^(٤) أو مرحلة بعد العبودية وشكلاً شرقياً للاقطاع^(٥) أو نطاً مستقلاً

(١) أمريكا الشمالية أو استراليا أو نيوزيلندا أو جنوب أفريقيا مثلاً.

(٢) أندريله غوندر فرانك / البرجوازية الرثة والتطور الرث - ص ٢٨ دار الحقيقة.

(3) Ernest Hoffman - Les formation socia - économiques et la science historique - p. 184 Recherches Internationales. No. 57 - 58. 1967.

(4) Vassili Strouve - le concept de M.P.A: le gitimite et limites - p. 236 - Recherches Internationales. No. 57 - 58. 1967.

(5) حسين مروة: النزعات المادية في الفلسفة العربية الاسلامية ج ٢ ص ٧٠٨ - دار الفارابي ١٩٧٩. نايف بلوز: بعض الملامح الحضارية للاقطاعية الشرقية في ظل الخلافة العربية - مجلة دراسات عربية - تشرين الثاني ١٩٧٢ - دار الطليعة بيروت.

يمثل «ملكية الدولة» و «ال العبودية المعممة»^(١) ... الخ.

وقد قبل بعض الماركسيين النظرية بينما رفضها البعض الآخر، بل ان النظرية قبلت في فترات ورفضت في فترات اخرى. هذا التردد فيأخذ النظرية أو قبولها عكس التقلبات السياسية من جهة وكذلك التقلبات في طرح النظرية أصلًا من قبل ماركس وأنجلز ذاتهما. فقد أشار ماركس وأنجلز الى «النمط الآسيوي» و«الاستبداد الشرقي» في مراسلات ومقالات^(٢) ١٨٥٣، وتكلم ماركس عن الشكل الآسيوي في مخطوطات رأس المال^(٣) ١٨٥٧ - ١٨٥٨ وكذلك طرمه أنجلز في أنتي دوهرنك^(٤) ١٨٧٧... لكن ماركس لم يتكلم عنه ولم يشير اليه في تعليقه على كتاب كوفالفسكي^(٥) حول «النظام العقاري في الجزائر». كما لم يشر اليه أنجلز في الكتاب الذي خصص لبحث الملكية والدولة وهو أصل العائلة^(٦) ١٨٨٢... كما ترك أنجلز المصطلح عند طبع الكتاب الثاني^(٧) ١٨٥٨ والكتاب

(١) أحمد صادق سعد - في ضوء النمط الآسيوي للإنتاج - تاريخ مصر الاجتماعي الاقتصادي - ص ٤ - دار ابن خلدون.

(٢) مراسلات ماركس أنجلز ١٨٥٤ مقالات ماركس في جريدة نيويورك ديلي تريبيون يمكن مراجعتها في:

Textes Choisis de Marx-Engels - Lenin: Sur les societes prex-capitalistes CERM-Editions - Sociales.

(3) Marx-Crundisse 10/18-Anthropos.

Marx-Sur les societe pre-capitaliste.

Marx: pre-Capitalist economic formation - International publishers - Nwe York.

(٤) انجلز - أنتي دوهرنك.

(5) K.Marx: le systeme foncier en Algeria au moment de la conguete Francaise - 382 dans Sur les societes pre-capitalistes - CERM - Editions.

الثالث (١٨٩٤) من «رأس المال» الذي ظهر بعد موت ماركس^(١). أما لينين فقد رفض النظرية بعد أن كان قد قبلها^(٢) بدليل أنه عندما عدد المراحل الخمس في مؤتمره حول الدولة (١٩١٩) أهمل نمط الانتاج الآسيوي^(٣). ويشير العالم السوفيaticي نيكيفوروف ان بعض أنصار «نمط الانتاج الآسيوي» يؤكدون أنه لا يمكن اعتبار لينين كخصم لهذه النظرية. ويقول: «ان فيتکین يشير الى بعض العبارات الموجودة في أعمال لينين كان بأي شكل نصيراً لهذه النظرية^(٤). ويقول نيكيفوروف إن ماركس ليس هو كاتب نظرية «نمط الانتاج الآسيوي»^(٥) أو أنه «لم يتكلم عن نمط انتاج آسيوي، بل عن أنماط انتاج»^(٦).

وبما أن منطلق النظرية هو منطلق سياسي لهذا خضع وبالتالي للاجواء السياسية وما تعكسه من اتجاهات عالمية خصوصاً في علاقة أوروبا بآسيا، وتأثر منظروا «النظرية» بهذه الاجواء المنطلقة أولاً من يميني أوروبا وسياساتهم والتي انتقلت عبرهم الى يساريي أوروبا وسياساتهم. وبعد أن رفضت الاممية الثالثة الاخذ بالنظرية في سنواتها الاولى، عندما كان النشاط منصبأً على الثورة في أوروبا، عادت بعد فشل تلك المحاولات في أوروبا عموماً وألمانيا خصوصاً، عادت للاهتمام بتغيرات الثورة في الصين والهند وآسيا عموماً. فبعثت نظرية «نمط

(1) M. Godelier - La notion de M.P.A et les schemas marxiste d'évolution des societes p. 59 sur le M.P.A CERM. Edition Sociales.

(٢) استخدم لينين «النمط الآسيوي» لأول مرة في ١٨٩٤ وآخر في ١٩١٤ .

(3) V.Nikifrov: Une discussion a l'institut des peuples d'Asie-p.83-Recherches Internationales No.57-58-1967.

(٤) المرجع السابق .p.84

(٥) المرجع السابق .p.85

(٦) المرجع السابق .p.86

الانتاج الآسيوي» من جديد لأنها تمثل المنظور الأساسي الغربي لرؤية الشرق فكتب ريزانوف Riazanov في ١٩٢٥ مقالاً حول «نظريات ماركس حول الهند والصين» جمع فيه أفكار ماركس عن المجتمع الآسيوي ونمط الانتاج الآسيوي^(١). وفي نفس العام أعلن الاقتصادي فاركا Varga ان الاعمال المائة للإنتاج والحماية والمداراة من قبل الحكومة تشكل قاعدة المجتمع الصيني. وفي عام ١٩٢٨ استخلص برنامج الأمية الشيوعية المعد تحت اشراف بوخارين انه في البلدان المستعمرة وشبه المستعمرة «توجد في القرون الوسطى علاقات من النوع الاقطاعي، أو علاقات من نوع نمط الانتاج الآسيوي^(٢). ولكن بعد انتكasse ثورة الصين وبدء «المسيرة الكبرى» وبعد عودة الحيوية للحركة العمالية الاوروبية بعد انتكاسات مطلع عقد العشرينات. هي الحيوية التي ستثمر نتائجها في «الجهات الشعبية»، اي بعد عودة مركز الثقل الى أوروبا^(٣)، حسم النقاش داخل الاممية الثالثة ونتج عن نقاشات شباط ١٩٣١ في لينينغراد ما مفاده أن تاريخ الشرق هو من النوع الاقطاعي مع رفض مفهوم «الآسيوي» باعتباره غير ماركسي.

ورفضت فكرة أن «البيروقراطية الادارية» يمكن أن تصبح طبقة سائدة. وقيل إن نظرية «نمط الانتاج الآسيوي» تعرض مجمل العمل الثوري الشيوعي في البلدان المستعمرة وشبه المستعمرة للخطر^(٤). وفي ١٩٥٠ أعلن مسؤولو الدراسات الشرقية في الاتحاد السوفيتي بلسان تولوستوف عن الانجاز الرائع،

(١) K. wittfogal - Le Despotisme Oriental p.521. Les editions de Minit.

(٢) المرجع السابق p.521

(٣) لا تقصد انتقال مركز ثقل «الحركة الثورية» فقط، بل أولاً وأساساً انتقال مركز ثقل اهتمامات البرجوازية الاوروبية أولاً، حيث سيشهد عقد الثلاثينيات في أوروبا أزمة خانقة للرأسمالية ستقود الى الحرب العالمية الثانية وتصادم القوى الاوروبية ذاتها.

(٤) المرجع السابق p.45. p.523

وهو تفنيد نظرية «نمط الانتاج الآسيوي»^(١). ولم يفتح الناقش مجدداً الا بعد تراجع «العمل الثوري» في أوروبا وانطلاقه مجدداً من آسيا وبلدان العالم الثالث، أي منذ الخمسينات والستينات وهو ما يبرهن أن طرح النظرية لم يرتبط بتحليل حقيقي للمجتمعات الآسيوية.. بل هو منظور غربي لرؤية هذه المجتمعات يستخدمه «يسار» أو «يمين» الثقافة والحضارة الغربية لفهم هذه المجتمعات.

٢ - نظرية «نمط الانتاج الآسيوي» و«الاستبداد الشرقي» نظرية عنصرية تبرر الاستعمار

ان تتبع تاريخ المفهومين، المترابطين لـ «نمط الانتاج الآسيوي» و«الاستبداد الشرقي» يوضح أن منشأهما أقدم بكثير من المفكرين الاشتراكيين الأوروبيين، بل منشئهما عتات الرجعيين والعنصريين الأوروبيين. وهذا أمر طبيعي، فالاشتراكيون الأوروبيون أنفسهم لم يخرجوا عن الاسس والقواعد العامة للعلوم الاجتماعية (السياسية والاقتصادية) البرجوازية وما قبل البرجوازية... بل هم قد أجروا عليها تعديلات واكتشفوا من داخلها قوانين جديدة... أما مصطلحاتها ومضمونها الأساسية وخطوط تطورها الرئيسية فقد قبلت في اتجاهاتها العامة... أنه في أحسن الاحوال قلباً اهرام المفاهيم فجعلوها تقف على قاعدتها (أو قمتها) أما الاهرام نفسها فقد قلت كاطار وأساس. اذا كان هذا أمراً قد يكون طبيعياً بالنسبة للاشتراكيين الأوروبيين الذين أرادوا التواصل مع تاريخهم، فإنه بالمقابل أمر مستنكر بالنسبة للوطنيين المعادين للاستعمار في البلدان الأخرى. فالمفهوم الذي يتبنّاه عتاة الرجعيين والعنصريين الأوروبيين عن بلداننا لن يتحول إلى منظور علمي أو أمر صحيح بقلبه أو تعديل بعض أشكاله أو تعميق بعض مفاهيمه. فهو اما أن يقبل في أسسه العامة مع كل النتائج التي جرها ويجريها... او ان يرفض في اسسه العامة لانه ينطلق من بنية الاستعمار والعنصرية التي تحمل

(١) المرجع السابق p.54.

تفينا، لا يغير من ذلك انه قد يحمل بعض الامثلة والاشارات المقطعة الصحيحة. أما البديل فهو الانطلاق من المنطق الداخلي لتجربتنا بمضامينه ومصطلحاته. لأن الخلاف في الاشكال والمفردات هو خلاف في مجلمل الرؤيا والتكونين.

أما بعض الاشارات عن النمط الاسيوى والاستبداد الشرقي فقد وردت لدى رجالات البلاطات الاوروبيين من أمثال ميكافيلي وبودان وخصوصاً مونتيسيكيو وقد قام الاخير في عام ١٧٤٨ بنشر كتابه المعنون «روح القوانين» حيث تعالج عدة فصول منه «الاستبداد الشرقي» والمعلوم أن هذا الكتاب قد ألهم مشرعى دستور ١٧٩١ الفرنسي، وكان الاساس لصياغة المذهب التشييعي «الحر» أو الغربي. ويؤكد كاتب «الاستبداد الشرقي» أن ماركس استعار هذا المفهوم عن ريتشارد جونز و «جون ستيلورت ميل»^(١). وأنه بدأ أولاً بالكلام عن «النظام الاسيوى» للملكية العقارية، ثم تكلم في مخطوطات رأس المال «المعروفة بالاسيوية» (crundiss ١٨٥٧ - ١٨٥٨) عن «الشكل الاسيوى» للملكية والحكومة (الاسيوية) المستبدة القيمة على الجماعات الادنى بها، والاستبداد الشرقي و«الشكل الاسيوى للملكية»، ثم «النمط الاسيوى للإنتاج»، و«الانتاج الاسيوى». ان مصطلحات «نمط الانتاج الاسيوى» و«الاستبداد الشرقي» لم تأت كمصطلحات أفرادتها التجربة الداخلية أو الحقيقة للمجتمعات الشرقية، أو نتيجة تحليل علمي لهذه المجتمعات، بل محورها «رؤيه التاريخ عبر أوروبا»^(٢). انها نتاج صراع حضاري ترافق مع تنامي الحضارة الاستعمارية الرأسمالية ونزعتها للاستيلاء على ما عدتها. ولإنجاز هذه المهمة كان عليها البدء بتدمير المجتمعات الأخرى. وأنها قد غطت عمليتها هذه برسالة حضارية مدعية أن ما تدمره هو التخلف والاستبداد والجمود، ومقابل «الاستبداد الشرقي» تقف «الحرية»

(١) المرجع السابق p.50.

(٢) المرجع السابق 23-24 p.

و«الديمقراطية» الغربية... ومقابل «التخلف الشرقي» القائم على عدم المبادرة الغربية تقف المبادرة الرأسمالية الفردية^(١) ضمن هذه الرؤية.

نفهم الابعاد الحقيقة الواقعية أو غير الواقعية لتبرير كلمات ماركس والماركسيين عن المهمة البناء للاستعمار البريطاني لتدمیر المجتمعات الآسيوية وبناء الرأسمالية في الهند، وضمن هذه الرؤية نفهم أيضاً الابعاد الحقيقة الواقعية أو غير الواقعية لكلمات ماركس والماركسيين عن أن حل مسألة «الجمود» و«السلبية» التاريخية للمجتمع الآسيوي يتحقق فقط بالحل البرجوازي^(٢) وهو تدمير الملكية الجماعية «للنظام الآسيوي». من هنا سنفهم أفضل لماذا عامل البيان الشيوعي للبلدان غير الأوروبية «بالبربرية» أو «شبه البربرية»^(٣) ولم ير من العالم

(١) يسقط ماركس والماركسيون «عندما يتبنون وجهات النظر هذه» في تبرير الاستعمار والدفاع عن مهامه واعطائها شرعية تاريخية. وأن ماركس نفسه في موقف واضح له قد وقف عملياً ضد تنبؤاته وموافق سابقة له عندما هاجم بعنف ووضوح تدمير فرنسا لمجتمع الجزائر ولم يجد فيه أي عمل تقدمي أو أية مهمة مشروعة(**).

(*) K.Marx: le systeme foncier en Algeria.

(٢) الأمثلة عن الاخذ بالحل البرجوازي شاملة وعامة، وأية دراسة جديدة و موضوعية لما يسمى بـ«البرامج البرجوازية الديمقراطية» ستبين على أي أرض تقف و لأي حل نصوت ومن أجل أي مشروع فقاتل؟

(٣) كما جعلت (البرجوازية) الريف يعتمد على المدن. كذلك جعلت البلدان البربرية وشبه البربرية تعتمد على البلدان المتحضر، والبلدان الفلاحية على البلدان البرجوازية والشرق على الغرب. ان البرجوازية بتطويرها السريع لجميع وسائل الانتاج، وبالتسهيلات الواسعة في طرق المواصلات قد جرت كل شيء بما في ذلك أكثر الأمم ببربرية إلى الحضارة. وأن أسعار البضائع الرخيصة لسلعها هي المدفعية الثقيلة التي دمرت بها جدار الصين مرغمة الحقد العنيد للبربرة ضد الاجانب على الاستسلام»(**)

(*) Manifesto of the Communist Party Selected Works. K. Marx and F. Engels v1 p.112. progress publishers. Moscow 1969.

سوى «الطبقة العاملة الاوروبية» وتاريخ وواقع أوربا الخاص جداً... ولعل كلمات فيDAL ناكية هي خير ما يوضح الموقع الذي تدافع عنه هذه الافكار والتجربة التي تتبعها عندما يقول: «ان المكان الذي يحتله «المفهوم الآسيوي» في الفكر الماركسي هو مكان حقيقي، ولكنه محدود: انه محدود لأن محور الافق التاريخي لا يمر عبر البلدان الآسيوية بل عبر البلدان الغربية»^(١). أما كيف قرر هذه الحقيقة وأي معايير استخدم لقصر العام العالمي بالخاص الأوروبي، ولاعتبار تجربة المجتمعات محدودة في حجمها و مجالها، وقصيرة في زمانها وتجربتها، هي المعيار للحكم على المجتمعات الإنسانية الأخرى الغالبة في حجمها و مجالها والممتدة في زمانها والاغنى في تجاربها.

ألا تكشف كلمات ماركسي كبير مثل ناكية عن نزعة عنصرية ورؤيه العام العالمي بالخاص الأوروبي. وهي نزعة تقاد أن تكون شبه عامة لدى مؤيدي ناكية الغربيين والشرقيين؛ يقول ناكية «بالمقارنة مع التطور الغربي المثالى للعبودية، الاقطاعية، الرأسمالية، الاشتراكية فان المجتمع «الآسيوي» يقف في طريق مغلق، انه مجتمع «جامد». ولكن هذا الجمود الذي تفسره الظروف الجغرافية وعوارض التاريخ لا يمثل سمة نهائية.

فقد كان ماركس طوال حياته حساساً للمؤشرات التي كان يلاحظها. فالرأسمالية الانكليزية حملت المهمة التاريخية لتفجير علاقات الانتاج «الآسيوية» الموجودة في الهند^(٢). أما لماذا يجب أن نرى في العبودية والاقطاع والرأسمالية والاشتراكية المجتمعات المثال ونعمها على الصعيد العالمي لنرى من خلالها «العجز الشرقي» فهو أمر لا تبرره سوى نزعة المركزية الاوروبية. أما لماذا يجب أن نعتبر سرعة المجتمع الاوروبي والزمان الذي ينطلق منه والاسس

(1) P.Vidal - Nquet - Avant propos - Le despotisme oriental. p. 23 - 24.
Les edition de Minuit.

(2) المرجع السابق 21-22 .p.21-22

التي يقف عليها قواعد محورية، منها يجب الانطلاق لتقسيم ماعداها، فهو أمر لا تبرره سوى رؤية التاريخ الإنساني عبر التاريخ الأوروبي. وهذه منطلقات غير علمية وغير واقعية^(١).

وفي الواقع، لا يجتهد «ناكية» دون الاستناد إلى ماركس وإنجلز، يقول إنجلز: «ان السيطرة التركية، ككل سيطرة شرقية، لا تنسجم بالفعل مع المجتمع الرأسمالي... اذ كان معدوماً أول وأهم شرط من شروط العمل لاصحاب المشروع البرجوازي وهو صيانة التاجر^(٢) وممتلكاته... وهكذا اذا كانت بنية المجتمعات الشرقية ترفض الرأسمالية التي يبرهن التاريخ على أنها اصطلاح معادل للاستعمار والامبرالية. فهي مجتمعات جامدة، لا تقبل التطور، سلبية... لكنها بالمقابل مطلقة في استبدادها وخوفها ووحشتها... الخ. فما الذي درس حقيقة وبأى معايير درس؟.

٣- الجمود الحقيقى هو جمود الغرب في الشرق

ان ما درسه الغربيون في الشرق هو الوجه الملائم الآخر لمجتمعهم ودولتهم وهما تحت التأسيس. فما رأوه وكتبوا عنه حقيقة هي دول ومجتمعات دُمرت

(١) مثال بسيط قد يفيد في فهم خطورة الانطلاق من معيار خاص وفرضه على ما ماعداه، نستعيده من عالم الحيوان. فالارنب يركض أسرع من السلفاة. لكنه لا يعمر مثلها، ولا يحمي نفسه أفضل منها، ولا يتعايش مع ظروف وأجواء مختلفة أكثر منها. ومع كل ذلك قد لا يصل إلى الهدف المقصود قبلها كما تعلمنا حكاية أو حكمة الارنب والسلحفاة. فإذا انطلقنا من معيار الركض السريع فقط وفي إطار زمن محدود فاتنا سنقول بأفضلية الارنب، وستبدو السلفاة عاجزة كسلوة بطينة، أما إذا انطلقنا من مجموع المعايير فستتقلب النتيجة رأساً على عقب.

(٢) فريدرريك إنجلز - السياسة الخارجية للقيصرية الروسية - المؤلفات الكاملة لماركس وإنجلز، الطبعة الروسية الثانية - المجلد ٢٢ ص ٣٣ - ذكره - لوتسكي في تاريخ الأقطار العربية الحديث.

ضماناتها وأسسها «الشرقية» لكي تشاء على أقاضها مؤسسات النهب والاستبداد المطلق الضرورية لتحقيق رفاه و«ديمقراطية» الغرب. عندما رأى الغربيون الحياة مستبدة موحشة مطلقة بدون أية ضمانات فإنهمروا في الحقيقة وحشتهم واستبدادهم، لأن عملاً منهجياً دقيقاً قد جرى لتحطيم الاسس أو التوابت^(١) التي يقف عليها حركة المجتمع الشرقي. فحطمت حيوية الجماعة وضماناتها. ودمر شرع البلاد الذي يترجم ويلخص معايرها وأحكامها. إن ما درس حقيقة هي مجتمعات بعد الغزو الاستعماري وليس قبله، والفارق جوهري ورئيسي. مجتمعاتنا بعد الغزو لم تحمل من القديم الا الرميم والاجزاء المتفسخة. اذ يجب أن لا يغيب عن الذهان أن صراعاً دام لقرنين أو ثلاثة نجحت فيه قوى الاستعمار من تدمير المجتمعات الشرقية الى حدود كبيرة واعادة بنائهما فعلاً بما يتطابق مع مبادئ «ديمقراطية» الأقلية و«دكتاتوريتها» على الأغلبية، وهي مطبقة ليس على صعيد مجتمع واحد بل على صعيد عالمي. وخلال هذا الصراع رأوا سلبية الناس أمام الحضارة الفازية ومؤسساتها فعمموا موضوعات السلبية والجمود. رأوا عدم انضبط الناس ومشاكلتهم أسيادهم الجدد فعمموا موضوعات الكسل والخمول وعدم الرغبة في التنظيم. رأوا رفض الناس لثقافاتهم وعلومهم وفسروها خنواعاً للتخلص، ولم يفهموها كشكل للدفاع والمقاومة. شكل مكلف فيه الكثير من

(١) تراجع التعليقات القيمة لماركس حول «النظام العقاري في الجزائر» التي تناقض مقالاته حول الهند والشكل الآسيوي، وكيف دمر الغزو الفرنسي الاسس التأريخية لهذا المجتمع دون أن يحمل أية مهمة حضارية أو تقدمية. بل هدفه استعمار البلاد وتحطيمها بأحسن وابشع الطرق. ويختتم ماركس تعليقاته بكلام يؤيده للmarschal Niel في ١٨٧٩ يقول فيه: (يقوم المجتمع الجزائري على رابطة الدم (أي علاقة النسب) وهكذا، وعن طريق تحويل الملكية العقارية الى ملكية فردية يتحقق في نفس الوقت الهدف السياسي: تدمير الاسس نفسها لهذا المجتمع) (*)

(*) K.Marx: Le systeme foncier en Algérie p.400.

الخسائر والتشويهات، لكنه ضمن موازين القوى حينذاك، صار شكلاً وحيداً للمعركة، بعد أن امتدت إلى الاسس والجذور ت يريد اقتلاعها. صار المهم الحفاظ على الذات والكيان والهوية حتى وإن أدى ذلك إلى التضحية بأمور عزيزة ملزمة لكل حياة طبيعية. صار الموقف الجماهيري للتعبير عن حرية القرار ومواجهة المشروع التدميري الجديد هو الانكفاء والهرب والدخول في مقاومة السلبية أو الحياة السرية. لأن الانكفاء في مثل هذه الظروف هو الخيار الوحيد المتبقى بين الموت أو القبول بالعبودية وتوقف مقاومة الاختفاء، الخروج من الحياة العلنية، التبرّق بآلاف حجابات وحده الموقف العملي ضمن اختلال موازين القوى. صار المهم الحفاظ بأي ثمن على عوامل استمرارية المجتمعات، والتي بواسطتها فقط يمكن العودة في ظروف لاحقة إلى الحياة الطبيعية. وهكذا لم يجد دارسو هذه المجتمعات، الذين كثروا مع الحملات التبشيرية والعسكرية التي تزايدت في هذه الفترة، لم يجدوا أمامهم سوى صور وأشكال ومظاهر بعهضاً مشوه، وبعضاً لا حياة فيها، وبعضاً لا يحمل أي منطق ولا تفسر نفسها، وهي أشكال ومظاهر تولدت من عملية التدمير من جهة، وعملية الانكفاء من جهة أخرى. فصار الغربيون، بما فيهم «حسني النيات» صار هؤلاء يسحبون ما ولد الغزو الاستعماري من صور مشوهة مقطوعة على عموم هذه المجتمعات. ومن هذه الصور عملوا تصورات متراجعة (falch back)، ولم تنقصهم الامثلة المجترأة المقطعة المأخوذة من هنا ومن هناك للبرهان على سلبية موضوعاتهم. هذا هو الأساس الحقيقي الذي يفسر كلمات «الجمود» و«السلبية» والمجتمعات التي «لاتاريخ لها».

٤ - الدولة المستبدة حقيقة هي دولة الغرب في الشرق

إذا كانت موضوعات «الاستبداد الشرقي» صحيحة وإذا كان صحيحاً ما قيل من أن الرأسمالية والاستعمار حملان مهمتين: الأولى تدمير (القديم) والثانية بناء

الجديد^(١) فان المنطق الطبيعي هو أن تتلاقي شعوب الشرق موضوعياً مع قوى التجديد الاستعماري بينما أن تعارضه موضوعياً قوى الأقلية والاستبداد القديمة. لكن ما حصل هو عكس ذلك تماماً. وهو ما يكشفحقيقة الاسس التي وقفت عليها نظرية نمط «الاتجاج الآسيوي» و«الاستبداد الشرقي». وهكذا لم يجد مشروع الحضارة الغربية في الشرق سوى قوى الأقلية بكل تشعباتها وصورها. فتحالفت قوى الأقلية للخارج والداخل تحالفاً مباشراً أو موضوعياً للسير في مشروع واحد هو تدمير أسس المجتمعات الشرقية بما فيها تدمير ضماناتها واستمراريتها، وبناء مجتمع ودولة الاستبداد الغربي في الشرق. وهذا المشروع أغلق لمن أخذ به آفاق التغيير والتجدد والثورة الحقيقة، وفتح فقط آفاق تكرار الاستبداد والتخلف والجمود. لأن العملية الأولى غير ممكنة اذا لم تقف على أرض الاستمرارية التاريخية للمجتمع. وان شرعية التغيير أو التدمير أو الثورة لا يمكن أن تحملها سوى قوى الاستمرارية الشرعية، فان دُمرت هذه أو تراجعت إلى موقع الدفاع والانكفاء، فان أي أمل بروؤية مجتمع حي متقدم متتطور ستزول، أو ستؤجل على الأقل. فالاستبداد الذي نواجهه حقيقة هو الاستبداد الذي زرعته الغربية والاستعمار، لانه استبداد يحطم أسس وثوابت وضمانات هذه المجتمعات كما تكونت عبر التاريخ. أي يحطم الحياة في المجتمع ويحطم بالتالي المعنى الحقيقي للمجتمع الذي من سنته أن تولد مقاومات الاستبداد مع تولد قوى الاستبداد، وأن تولد قوى الحياة والتجدد مع تولد قوى الموت والجمود.

(١) يقول ماركس: «أمام انكلترا مهمة مزدوجة تتجزها في الهند: الاولى تدميرية والثانية توليدية - ازالة المجتمع الآسيوي القديم ووضع الاسس المادية للمجتمع الغربي في آسيا... ان عملية الولادة تشق طريقها بصعوبة عبر أكواخ الحطام. لكنها مع ذلك قد بدأت». (*)

(*) K. Marx. Les resultats eventuels de la domination britannique en Inde, N.Y.D.T.8 aout 1853.

فإذا فقدت المجتمعات هذه الأسس فقدت صفتها كمجتمعات، ولا تعود لا «آسيوية» ولا «شرقية» ولا «استبدادية» ولا «اسلامية».. بل تصير المجتمعات غائبة لا وجود لها.

لهذا فإن الغزو الاستعماري بدميره المجتمعات الشرقية، أو سعيه لذلك، فإنه يدمر المعنى الأول للحياة الاجتماعية، فيدمر ضماناتها ومقاؤمتها وعوامل تجددها وتطورها وهذا ما يصنع الاستبداد المطلق الذي هو الوجه الملازم الآخر للحرية المطلقة، بعد أن صار الفعل على صعيد عالمي، ولم يعد إقليمياً أو محلياً إطلاقاً. ولهذا فإن المجتمع والدولة اللذين حاكمتهما نظرية «الاتجاج الآسيوي» و«الاستبداد الشرقي» هما مجرد خليط من متفسخات ميتة لما حُطم، وانشازاً لما يراد زرעה ولا تجد أرضيتها إلا لدى أقلة تغربت فكراً أو مصلحة.

على ضوء هذا التصور التاريخي الشمولي للمعركة الحضارية يجب رؤية الأبعاد الحقيقة التي تحملها كلمات «التحديث» و«العصرنة» و«الديمقراطية البرجوازية».. الخ. واعتقادنا أن هذه الكلمات أخفت وراءها عمليتين الأولى تدمير المجتمعات الشرقية والثانية إعادة بناءها ولكن كمجتمعات تقود حركتها، والقاعدة التي تقف عليها إلى أن تكون منهوبة مستتبة مكبوبة متشرذمة مقسمة متخلفة مطلقة الاستبداد والعجز.

وتجري العمليتان في سياق واحد، هو: بناء غرب مرفه مطلق في حرياته على صعيد عالمي وهذه هي «ديمقراطية» الأقلية، وتدمير الشرق وارجاعه إلى مجتمع مختلف لا حياة فيه، مطلق في وحشته وغربته واستبداده، وهذه هي «دكتاتورية الأقلية على الأغلبية» فالهدف الحقيقي هو تدمير أسس مجتمعاتنا وعوامل الاستمرارية فيها وتدمير ثقتنا بأنفسنا وبمعاييرنا. فرفاههم مرتب بتناقضنا، وحرياتهم مرهونة باستبعادنا، وحضورهم التاريخي والحضاري رهن بغيابنا التاريخي والحضاري، فكل شيء يجب أن يمر عبر الغرب ولمصلحة الغرب. فلقد رأينا كلمات ناكية الصريحة التي يعتبر فيها أن الفكر الماركسي يرى «أن محور

الافق التاريخي لا يمر عبر البلدان الآسيوية بل عبر البلدان الغربية»^(١). والآن نرى ما ي قوله انجلز لندرك بأبي «ديمقراطية» حوكم الشرق قبل الغزو الاستعماري وبعده، يقول انجلز: «على القارئ أن يتساءل: لماذا لم يعرف نمط ما أسماه ماركس بـ(الاستبداد الشرقي) هذه الحرفيات البرجوازية؟ بالتأكيد أن ذلك عائد، فيما يخص العصر الحديث إلى فقدان برجوازية صناعية من الطراز الغربي. ولهذا بقيت المجتمعات الآسيوية الأفريقية.. الغ مجتمعات مغلقة»^(٢).

عرفت اليونان ديمقراطية السادة مالكي العبيد. لكن أياً من المجتمعات الشرقية لم يمر بهذه المرحلة. يعود ذلك جوهرياً إلى تأثير الدين الذي هو سببه ونتيجة لنمط الانتاج المركزي: إله واحد، ملك واحد، دولة مركزية. فقدان الديمقراطية البرجوازية في العالم الهمجي حال دون قيام تنظيمات علنية في المدن. وجعل التنظيمات أما سرية وأما فلاحية مسلحة. وبذلك جعل الثورة البرجوازية فيه تتحقق بشكل بيرقراطي استبدادي على صورة المجتمع السابق على قيام الثورات الديمقراطية»^(٣).

(١) p.Vidal - Naquet. P. 23 - 24.

(٢) بالمقابل يؤكّد مكسيم رودنسون أن «البرجوازية الأوروبيّة لم تتقدّم على القطاع الرأسمالي الإسلامي» الا في في القرن السادس عشر. وبغض النظر عن دقة المسميات لكن رودنسون يحاول الاشارة الى حالة التقدّم، بل والتتفوّق، هي على العكس تماماً من الافتراضات التي بنيت عليها نظرية «الاستبداد الشرقي والنظام الآسيوي». يقول رودنسون: «لم يعرّف العالم الإسلامي قطاعاً رأسمايلياً فحسب، بل ان هذا القطاع كان كما يبدو الأوسع والاكثر تطوراً من كل ما عرف قبل ظهور البرجوازية الأوروبيّة الغربية. وأن الأخيرة لم تتقدّم على هذا القطاع الا اعتباراً من القرن السادس عشر». (*)

(*) M. Rodinson. Islam et Capitalism. p.72 aux éditions du Seuil. Paris.

(٣) فريديريك انجلز - تعليمات الماركسيّة - ترجمة فواز طرابلسى - تحقيق أبو مؤنس - دراسات عربية - السنة ٨ العدد ٧ آيار ١٩٧٢.

اذن «الديمقراطية العبودية» و«الديمقراطية الاقطاعية» ومن ثم الديمقراطية البرجوازية هي المرأة التي سيظهر بها الشرق كمجتمعات «بربرية»، «همجية»، «بلا تاريخ»، «جامدة»، «سلبية»، «مطلقة الاستبداد والوحشة والجمود»، وهي المظاهر التي يلخصها نمط «الانتاج الآسيوي» و«الاستبداد الشرقي».

وهنا توجد مغالطتان تتعلق الأولى بمحاكمة المجتمعات الشرقية «بديمقراطية أقلية ما بعد الاستعمار والثانية «بديمقراطية» ما قبل الاستعمار.

فإن الحكم على المجتمعات الشرقية بالاستبداد الشرقي لا تتم بمعايير «الديمقراطية البرجوازية» أو الاصح «دكتاتوريتها» على ما سبقها. لأن مفاهيم ومؤسسات وأدوات «دكتاتورية البرجوازية» لم تكن موجودة لا في الشرق ولا في الغرب. وهذه المفاهيم وأدوات حديثة جداً. كما أنها مفاهيم محدودة جداً لا عملها قاد كما برهنت التجربة التاريخية إلى استبداد شمولي عالمي. ولأن أسسها وضماناتها الحقيقة لا تحملها أساساً انتصارات تاريخية للشعوب أو حركة تقدمية للإنسانية بل حملها ويحملها الاستعمار والنهب الخارجي. لهذا اتسعت حدود هذه «الديمقراطية» في الغرب باتساع الاستعمار. وتتقلص مادة بعد أخرى، وممارسة وراء أخرى، وحقاً بعد آخر بتقلص الاستعمار واستيقاظ الشعوب ونزعتها للاستقلال.

«فالديمقراطية» الغربية الحديثة والقديمة ملزمة بالصورة «لدكتاتوريتها» على الأغلبية. وسمة الاستعمار الرئيسية هي الانتقال بهذه الممارسات من أصعدة محلية إلى أصعدة عالمية. فاستبداد الأقلية على الأغلبية وديمقراطيتها أو حريتها لاستعباد الأغلبية في المجتمعات العبودية والاقطاعية تحولت إلى استبداد أقلية من المجتمعات الاستعمارية والرأسمالية و«ديمقراطيتها» أو حريتها لاستعباد بقية شعوب ومجتمعات العالم. فبدل الطبقة التي كانت تتمتع بالحقوق - وان كانت بدرجات متفاوتة - صار كل المجتمع يتمتع بحقوق الاستغلال والاستعباد - وان كان ذلك بدرجات متفاوتة أيضاً... لهذا لم تكن «الامبرialisية» انحرافاً غير متوقع

لخط تطور الرأسمالية... بل هي مرحلة متقدمة منها ليس الا.. أما السلوك الامبرالي فهو ملازم لجوهر الرأسمالية منذ بدايتها والى نهايتها. أي لم تكتسب الرأسمالية سماتها «السلبية» و«الرجعية» و«الطفيلية» بمرحلة الامبرالية بل هي كانت كذلك منذ البداية، وذلك اذا ما حاكمناها بالمعايير الانسانية والتاريخية العامة، لا «بالانجازات» التي حققتها المجتمعات الاوروبية نتيجة استغلالها واستبعادها لبقية العالم. يقول انجلز قبل ظهور نظرية الامبرالية بعدة عقود مشيراً الى حالة موجودة منذ عدة قرون، يقول في رسالته الى كاوتسكي: «تسألني ماذا يفكر العمال الانكليز في السياسة الكولونيالية. جيداً، انهم يفكرون فيها تماماً بالشكل الذي يفكرون فيه بالسياسة بشكل عام: كما يفكرون البرجوازيون... وان العمال يشاركون بسرور عيد الاحتياط الانكليزي للسوق العالمي وللمستعمرات»^(١).

ان الاستبداد والقمع والظلم والاستغلال هي وقائع قائمة وموجودة وأحياناً طاغية في المجتمعات الشرقية منذ فجر التاريخ والى الان، لكن المشكلة هي في نظرية «الاسيوي» و«الشرقي» وما شابههما وما تحمله من مفاهيم عنصرية واستنتاجات تمويهية تقوّد عند القبول بها الى رفض تاريخنا، وقبول التاريخ الغربي، والى تدمير مجتمعاتنا، لا لبناء بدائل متطرفة عنها، بل لبناء أشباه تجارب، (شبه رأسمالي، لا رأسمالي، شبه مستقل، شبه مستعمر.. الخ) أو تجارب ممسوحة لمصلحة رفاه وتقدير وحرية المجتمعات الغربية. فالاستبداد الشرقي حقيقة لا يمكن كشفه وتعريفه ومعرفته اسسه الا «بالمعايير الشرقية»، ان صح التعبير. أما القول «بالاستبداد الشرقي» بالمعايير الغربية، فإنه يعني أن مجتمعات الغرب

(١) رسالة انجلز الى كاوتسكي في فيينا - لندن ١٢ أيلول ١٨٨٢.

Selected Works of Marx and Engels. p480-v3. progress publishers.
Moscow 1970.

تارياً وحاضراً، هي مجتمعات الحرية و«الديمقراطية»؛ وان الحل هو بمواصلة تدمير مجتمعاتنا لاستيراد طبعة ممسوحة من الحضارة الغربية، لأن النمط الغربي بطبعه بفعل الاستعمار (المستعمر ضرورة للمستعمر وتفي أحدهما نفي الآخر). فقاعدة «الديمقراطية» الغربية ليست نتاج انتصارات «الطبقة العاملة» كما يقال، بل هي انتصارات للمجتمعات الغربية على الشعوب الأخرى.. لهذا فعند أزمة هذه المجتمعات داخلياً وخارجياً فإن الحل هو الفاشية والنازية، التي هي «الرأسمالية في أزمتها» كما يقول ديمتروف.

من هنا فان الدعوة لتدمير مجتمعاتنا، لا لصالح التقدم ومراكمه التجديفات والمكاسب، بل لصالح تدمير الاسس وبناء التخلف الذي يسمح ببناء الغرب وتقدمه، نقول ان هذه الدعوة ليست استنتاجاً ضمنياً تقوم به.. بل هو موقف تتم الدعاية والتنظير له من قبل أنصار الفكر الغربي الرجعيين والتقدميين، اليمينيين واليساريين منهم، فمقابل أولئك الذين يروجون للأخذ بالحضارة الغربية الاستعمارية نجد هؤلاء يطروون برنامج «الثورة الديمقراطية البرجوازية». وبغض النظر عن اي موقف عاطفي أو منفعل، وبغض النظر عن عدم المساواة بين أنصار من يقوم بدعاية مباشرة للاستعمار أو من يقف سياسياً ضدءه، بغض النظر عن كل ذلك فان هذه المفاهيم هي من رحم واحد، وامتداد لقوى خارجية متحددة في الارض التي تقف عليها وفي المنطلقات التي تتطلق منها رغم الاختلاف والتعارض في شؤون تفصيلية. هذه المفاهيم بمجملها بررت وتبذر للمشروع الاستعماري المدمر لنا ولبقية العالم، وفي النهاية للغرب نفسه (القنابل الذرية، تلوث البيئة، تدمير الطبيعة.. الخ) وان هذا المشروع الذي وصلنا بكلمات الحرية والحضارة والتقدم والتحديث والعصرنة والمدنية والديمقراطية لم يحطم ذلك القمع والاستبداد الموجود أصلاً في الشرق. بل حطم الامم والتجارب وخطوط التطور الشرقية ليبني (ان حمل المشروع أي بناء)، نقول ليبني على أنقاضها أممًا ومجتمعات ودولًا وتجارب مقطعة مشوهة متفسخة طفيلية رجعية هي التي تحمل

حقيقة الاستبداد والقمع والوحشية المطلقة، والذي هو الوجه الآخر للملامح والضروري لحربيات الغرب وديمقراطيته المطلقة، وعندما نقول المطلقة فليس فقط، لأن أصحاب نظرية «الاستبداد الشرقي والنظام الآسيوي» استخدموها هذا المصطلح، بل لأن ما يقابل ظروف «الاستبداد المطلق» الذي تعشه الأغلبية هو بالضرورة «الحرية المطلقة» التي تعيشها الأقلية، لذلك صارت الهيمنة الدولية والحقوق والاعراف والقوانين الدولية الأساسية، أي مجتمل مكونات الحياة على صعيد عالمي تصاغ بحرية مطلقة لمصلحة قلة من الدول وببعد مطلق لا كثيرة الدول.

هذه هي الحقيقة، فقانون القمع والاستغلال الداخلي الذي ميز خط التطور الأوروبي حيث القلة مطلقة في رفاهيتها وحرفيتها على حساب كثرة مطلقة في استعبادها وفقرها، نقل نفسه إلى إطار عالمي، هذا هو جوهر الصراع، وما يحمله من مشاريع ونظريات.

أما إذا أردنا القول بالاستبداد الشرقي، فهناك طريقان: الأول أن ندرس التجربة بمنطقها ومعاييرها وأدواتها ومنطلقاتها لنصل إلى تحديد موقع الاستبداد والاستغلال والقمع، وهو موضوع ندرسه في مكان آخر. أو أن نقارن بين المجتمعات عند مرورها بذات التجارب وفي أزمان متقاربة أو متشابهة. لأن نحاكم المجتمعات الشرقية قبل الاستعمار بمعايير «الديمقراطية البرجوازية» التي جاءت بعد الاستعمار^(١). وهذا أمر صحيح ليس لأن التجربة «الديمقراطية البرجوازية» أرقى من التجارب التي سبقتها. على العكس نرى أن التجربة الغربية إذا حاكمناها بمعايير ما أصاب غالبية المجتمعات وإذا حاكمناها بمجموع المعايير لا بمعايير واحد، نرى أن التجربة الغربية قادت للتخلف والاستبداد والعنصرية، واستبداد

(١) على العكس، قد يجوز عمل مقارنة بمعايير «الديمقراطية البرجوازية» على التجارب العبودية والقطاعية في أوروبا، والتي ستصل بالضرورة إلى مفهوم «الاستبداد الغربي».

الاقلية المطلق. او اذا شئنا استخدام كلمات «لينين» نفسه انها «الامبرialisية الاحتقارية» التي هي «رأسمالية متفسخة طفيلية»، «تسعى في كل مكان للسيطرة لا للحرية، وتسعى لاستغلال أعداد متزايدة من الامم الصغيرة أو الفقيرة من قبل حفنة من أقوى الدول وأغناها»⁽¹⁾.

نقول أن هذا أمر صحيح ايضاً لأن المعايير والادوات «الديمقراطية البرجوازية»، لم تكن موجودة لا في الشرق ولا في الغرب وان التشبيه والمقارنة لا يصحان الا في المتشابهات والامور القابلة للمقارنة.

(1) Lenin. Imperialism, The highest stage of Capitalism. In, selected Work p.774-v1 progress publishers. Moscow 1967.

المحتويات

٥	مقدمة المحرر
---------	--------------------

الفصل الأول

النهاية بين عوامل الفعل والتعطيل

١٨	الإسلام محفز ومحرك للنهاية
٢٤	الموقع الصحيح والاتجاه الصحيح
٢٨	تفاعل الظرف المناسب والقدرة الجهادية
٣٠	الخطاب الإسلامي

الفصل الثاني

اشكالية الحرية والحداثة وعلاقتها بالإسلام في فكر برهان غليون

٤٢	الإسلام.. الحداثة، الحرية
٤٤	١ - الحداثة
٤٦	٢ - الحرية

الفصل الثالث

النظام الدولي الجديد وأثره على الوضع العربي والإسلامي

٥٦	بنية ومرتكزات النظام الدولي
٥٧	المستوى الاول: البنية التحتية التاريخية للنظام الدولي
٦٢	المستوى الثاني: النظام الدولي في بنائه الفوقي
٦٦	النظام الدولي والمنطقة العربية والإسلامية
٦٦	أولاً: أهمية المنطقة العربية والإسلامية
٦٨	ثانياً: أساليب الاحتواء والتطويق
٧٢	خلاصة

الفصل الرابع

النهاية الاقتصادية للعالم الإسلامي بين الممكن والمستحيل

عصر جديد.. ظروف تاريخية جديدة	٨٢
أولاً: الوحدة والتكميل وليس التجزئة والصراع هو القانون	٨٣
ثانياً: الطريق المسدود امام المشروع الغربي	٩٢
ثالثاً: الشرق والعالم الإسلامي يستعيد بالتدريج دوره ومكانه	٩٧
رابعاً: العامل الديموغرافي أو البشري	١٠٣
كلمة اخيرة	١٠٨

الفصل الخامس

الحكومة الإسلامية والحكومة الوضعية

ثلاث زوايا للتاريخ ومقومات الدولة الوضعية	١١٧
أولاً: تطور النظرية	١١٧
نظيرية «الحق الالهي»	١١٧
نظيرية الدولة / العقد	١١٧
النظيرية الدييالكتيكية للدولة	١١٨
نظيرية الدولة / الامة	١١٩
ثانياً: العقل أسير الواقع وليس العكس	١٢٠
ثالثاً: الانحرافات الاولى تقود الى نتائج خطيرة	١٢٢
الدولة والولاية في المفهوم والتجربة الاسلاميتين	١٢٦
مفهوم الدولة	١٢٦
مفكرون ثلاثة واثنان ثلاثة من الحكومات في التجربة الاسلامية	١٢٨
أولاً: الحكومة الدينية	١٢٨
ثانياً: الحكومة السياسية	١٢٩

ثالثاً: حكومة الشهوة والاستبداد.....	١٣٠
الدولة بالضرورة حقيقة وضعية	١٣١
الولاية: نظرية الحكم الاسلامي.....	١٣٥
الولاية: الخلافة، الامامة.....	١٣٦
الدولة الاسلامية هي دولة الولاية والامة	١٣٨

الفصل السادس

الحاكمية الالهية.. حكم الامة والشعب تعارض ام تكامل

الحقيقة الاولى: الحقيقة الدينية	١٤٤
١- استلاب الذات الالهية	١٤٤
٢- استلاب الموضوعات القدسية	١٤٧
الحقيقة الثانية: الحقيقة الاجتماعية السياسية	١٤٨
الغرب لا يتراجع دينياً، بل يجدد ويطور دينه	١٥١
ولاية الفقيه .. نظرية معاصرة للحاكمية الالهية.....	١٥٥
أهمية العلاقة بين الديني والاجتماعي والسياسي	١٥٨

الفصل السابع

ولادة الفقيه، الديموقراطية والثيوقراطية

الديموقراطية نظام خاص تحت لافتة عامة.....	١٧٠
شيء من التاريخ.. شيء من المفاهيم والخلفيات	١٧٠
مراحل تطور نظام التحكم والاستكبار	١٧١
١- الاشكال الواضحة للتحكم والاستبعاد	١٧٢
٢- الاشكال التجريدية او الخفية للتحكم والاستبعاد	١٧٣
من انسان حقيقي الى انسان وهمي	١٧٨
الديمقراطية غطاء شرعي لانظمة غير شرعية	١٨١
الديمقراطية تنظيم لا يمكن ان يعمل بدون شروط	١٨٥

ملازمة الديمقراطية للديكتاتورية.....	١٨٧
حول مفهوم الحريات	١٨٩
النظام السياسي والافتتاح العام.....	١٩٣
الديمقراطية السياسية والديمقراطية الاجتماعية	١٩٩
هل هناك علاقة بين الحكومة الاسلامية والثيوقراطية؟	٢٠٧
ولاية الفقيه حكومة اسلامية تقوم نظرياً وعملياً على ركيزتين	٢٠٨
معرفة الحق.. تطبيق الحق.....	٢١١

الفصل الثامن

دولة الاستبداد الشرقي دولة الغرب في الشرق

١ - التذبذب في طرح النظرية وضعف اطروحاتها.....	٢٢٠
٢ - نظرية «نمط الانتاج الآسيوي» و«الاستبداد الشرقي».....	٢٢٤
٣ - الجمود الحقيقى هو جمود الغرب في الشرق	٢٢٨
٤ - الدولة المستبدة حقيقة هي دولة الغرب في الشرق	٢٣٠

عادل عبدالمهدي

- * مواليـد العـراق سـنة ١٩٤٢.
- * ماجـستير عـلوم سيـاسـية من بـارـيس . وـما جـستـير عـلوم اقـتصـادـيـة من بـوـاتـيـه .
- * أـنـجـزـ اـطـرـوـحـة دـكـتـورـاه دـولـة ، لـكـنـهـا لـم تـنـاقـش لـفـرـوفـ خـاصـة .
- * مدـبـرـ المـرـكـزـ الـاسـلامـيـ لـلـدـرـاسـاتـ وـالـتوـثـيقـ فـيـ بـارـيس .
- * أـصـدـرـ مـجـلـةـ الـمـنـتـقـيـ فـيـ بـارـيسـ ، وـرـأـسـ تـحـرـيرـهاـ مـنـذـ صـدـورـهـاـ .
- * أـصـدـرـ مـجـلـةـ يـنـابـيعـ الـحـكـمـةـ بـالـفـرـنـسـيـةـ ، وـرـأـسـ تـحـرـيرـهاـ مـنـذـ صـدـورـهـاـ .

آثاره:

- ١ - الاقتصاد الرأسمالي العالمي لكريستيان بالوا (ترجمة) دار الحقيقة - ١٩٧٨ .
- ٢ - التبادل اللامتكافي لسمير امين (ترجمة) - دار الحقيقة - ١٩٧٨ .
- ٣ - التضخم على الصعيد العالمي - معهد الانماء العربي - ١٩٧٩ .
- ٤ - الموسوعة الاقتصادية - دار ابن خلدون - ١٩٨٠ .
- ٥ - الثوابت والمتغيرات في التاريخ الاقتصادي للمجتمعات الاسلامية - دراسة في ٦٠٠ صفحة - المعهد القومي للانماء - ١٩٨٢ .
- ٦ - النرويج والسوق الاوربية المشتركة (اطروحة ماجستير) المعهد الدولي للادارة العامة - باريس - ١٩٦٩ .
- ٧ - النظرية الكتزية والدول المتخلفة (اطروحة ماجستير - جامعة بواتيه) - ١٩٧٢ .
- ٨ - التشكيلات الاجتماعية الاقتصادية للمجتمعات الاسلامية ما قبل الاستعمار (اطروحة دكتوراه - جامعة بواتيه) .
- ٩ - اشكالية الاسلام والحداثة (هذا الكتاب) .

